التقرير العالمي لمنظمة العفو الدولية

أحكام وعمليات الإعدام في 2020

منظمة العفو الدولية

منظمة العفو الدولية هي حركة تضم 10 ملايين شخص، تعمل على استنهاض مشاعر التعاطف الإنساني لدى كل شخص، وتقوم بحملات من أجل التغيير حتى نتمكن جميعاً من التمتع بحقوقنا الإنسانية. وتتمثل رؤيتنا في عالم يفي فيه من هم في السلطة بوعودهم ويحترمون القانون الدولي، ويخضعون للمساءلة. نحن مستقلون عن أي حكومة أو عقيدة سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين، ويتم تمويلنا بشكل أساسي من قبل أعضائنا والتبرعات الفردية. ونؤمن أن العمل بالتضامن والتعاطف مع الناس في كل مكان يمكن أن يغير مجتمعاتنا نحو الأفضل.

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2021

ما لم يذكر خلاف ذلك فإن محتوى المادة الوارد في هذه الوثيقة محمي بموجب رخصة المشاع الإبداعي (يجب نسب المادة إلى منظمة العفو الدولية، ويحظر استخدام المادة لأية أغراض تجارية، ويحظر إجراء أي تعديل أو اجتزاء في المادة أو نشر أو عرض مواد أخرى مستقاة منها، رخصة دولية 4.0).
https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/legalcode

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة صفحة الأذونات على موقعنا:
www.amnesty.org/ar

وإذا نسبت حقوق النشر إلى جهة غير منظمة العفو الدولية، فإن هذه المادة تكون غير خاضعة لرخصة المشاع الإبداعي.

الطبعة الأولى 2021
الناشر: منظمة العفو الدولية، شركة محدودة
Peter Benenson House, 1 Easton Street, London WC1X 0DW, UK

رقم الوثيقة: ACT 50/3760/2021 Arabic
اللغة الأصلية: الإنجليزية

amnesty.org

منظمة العفو الدولية

قائمة المحتويات

البلدان التي نفذت عمليات إعدام في 2020 4

ملاحظة حول الأرقام التي تستخدمها منظمة العفو الدولية بشأن تطبيق عقوبة الإعدام 5

استخدام عقوبة الإعدام في 2020 6

التوجهات العالمية 6

عمليات الإعدام 8

أحكام الإعدام 11

حالات تخفيف الأحكام، والعفو، والتبرئة 13

عقوبة الإعدام في 2020: انتهاك القانون الدولي 13

نظرة عامة على مستوى المناطق 15

الأمريكيتان 15

منطقة آسيا والمحيط الهادئ 23

أوروبا وآسيا الوسطى 33

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 35

منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى 46

الملحق 1: أحكام وعمليات الإعدام المسجلة في عام 2020 54

عمليات الإعدام المسجلة في عام 2020 54

أحكام الإعدام المسجلة في عام 2020 55

الملحق 2: الدول التي ألغت عقوبة الإعدام والتي واصلت تطبيقها حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2020 56

الملحق 3: التصديق على المعاهدات الدولية حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2020 58

الملحق 4: نتائج التصويت على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 75/183، الذي اعتمد في 16 ديسمبر/كانون الأول 2020 60

البلدان التي نفذت عمليات الإعدام في 2020

تشير هذه الخارطة إلى المواقع العامة للحدود ونطاقات الاختصاص، ولا ينبغي أن يتم تفسيرها على أنها تمثل وجهة نظر منظمة العفو الدولية حيال الأراضي المتنازع عليها.

دأبت البلدان المرقّمة على الخارطة، والبالغ عددها 10 بلدان، على تنفيذ عمليات إعدام في السنوات الخمس الماضية (2016-2020).

تشير إشارة "+" إلى أن الرقم الذي قامت منظمة العفو الدولية بحسابه يشكّل الحد الأدنى. وحيثما تظهر علامة "+" من دون رقم بعدها فإن ذلك يعني أن منظمة العفو الدولية واثقة من تنفيذ أكثر من عملية إعدام واحدة، ولكن تعذر عليها أن تحدد رقماً بعينه.

1. الصين
استمرّت في تنفيذ عمليات إعدام وإصدار أحكام بالإعدام على الأشخاص؛ ولكنها أبقت أعداد هذه الأحكام وعمليات الإعدام سرية.

2. إيران
استخدمت عقوبة الإعدام بشكل متزايد كسلاح للقمع السياسي ضد المعارضين، والمحتجين، وأفراد الأقليات العرقية.

3. مصر
زاد عدد عمليات الإعدام المسجلة أكثر من ثلاثة أضعاف.

4. العراق
نفذت عمليات إعدام جماعية لـ21 شخصاً في نفس اليوم.

5. السعودية
انخفض عدد عمليات الإعدام المسجلة بشكل حاد بنسبة 85%.

6. الولايات المتحدة الأمريكية
للعام الثاني عشر على التوالي، ظلت الدولة الوحيدة المنفّذة لأحكام الإعدام في منطقة الأمريكيتين، واستأنفت عمليات الإعدام على المستوى الفيدرالي بعد 17 عاماً.

7. الصومال
انخفض عدد عمليات الإعدام المسجلة انخفاضاً طفيفاً مقارنة بالعام السابق.

8. جنوب السودان
انخفض عدد عمليات الإعدام المسجلة انخفاضاً حاداً مقارنة بالعام السابق.

9. كوريا الشمالية
عقوبة الإعدام من المرجح أنها تستخدم بمعدل مستمر، ولكن من المستحيل التحقق بشكل مستقل.

10. فيتنام
فرضت 87% من جميع أحكام الإعدام المسجلة في ما يخص جرائم متعلقة بالمخدرات.

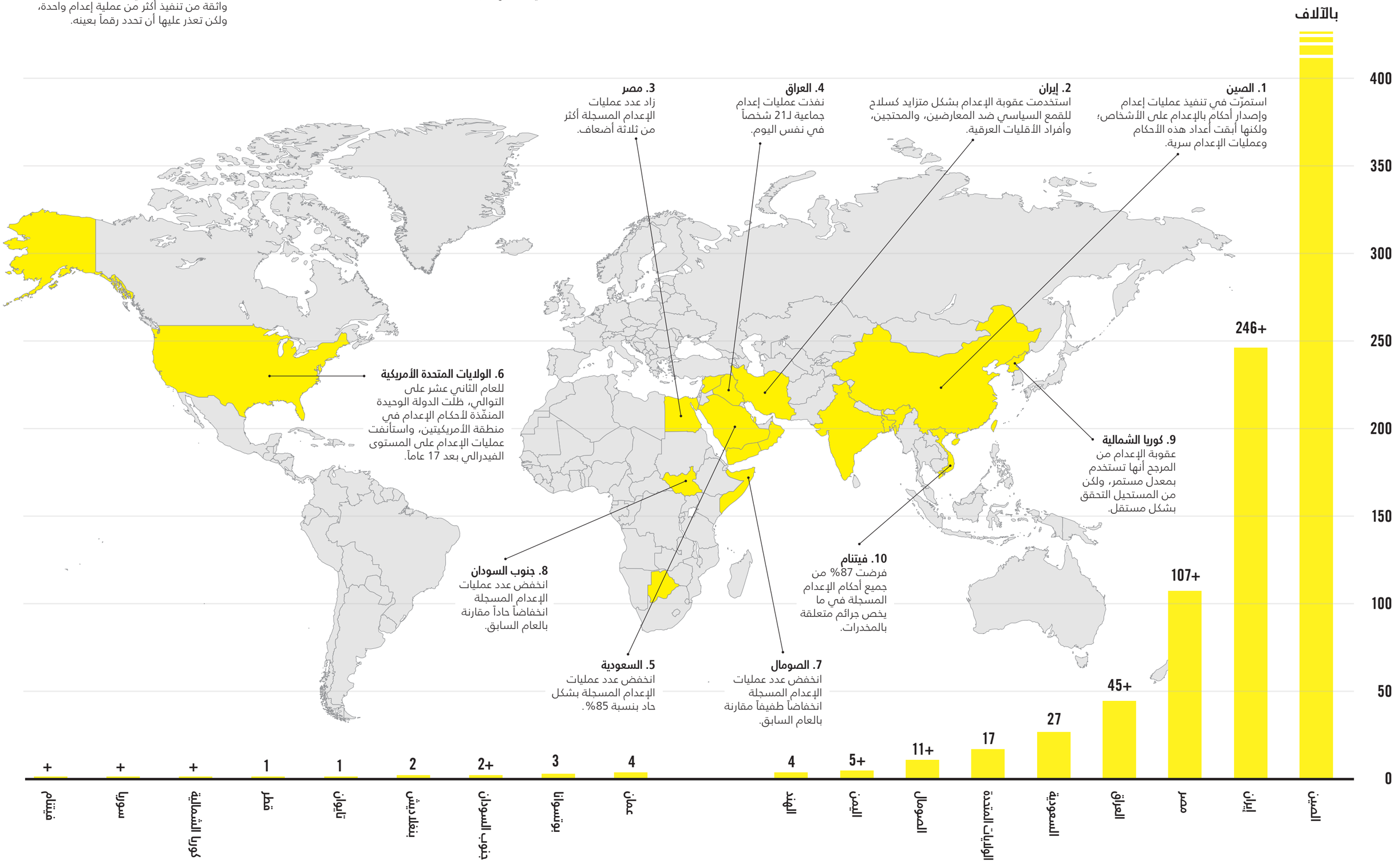

أحكام وعمليات الإعدام في 2020
منظمة العفو الدولية

أحكام وعمليات الإعدام في 2020
منظمة العفو الدولية

ملاحظة حول الأرقام التي تستخدمها منظمة العفو الدولية بشأن تطبيق عقوبة الإعدام

يقتصر التقرير الحالي على تغطية التطبيق القضائي لعقوبة الإعدام خلال الفترة من يناير/ كانون الثاني إلى ديسمبر/ كانون الأول 2020. وجرياً على عادتها في السنوات الماضية، قامت منظمة العفو الدولية بجمع المعلومات من طائفة متنوعة من المصادر، ولا سيما الأرقام الرسمية الصادرة بهذا الخصوص، والأحكام والمعلومات المستقاة من الأفراد المحكوم عليهم بالإعدام وعائلاتهم وممثليهم، والتقارير الإعلامية وبالنسبة لعدد محدد من البلدان، تم جمع المعلومات من تقارير تعدها منظمات المجتمع المدني الأخرى. ويقتصر التقرير على تغطية أحكام الإعدام المنفذة، والصادرة، وغير ذلك من المجالات المتعلقة بتطبيق عقوبة الإعدام من قبيل تخفيف الأحكام بالإعدام وحالات تبرئة المحكوم عليهم بهذه العقوبة عندما يتوفر تأكيد منطقي بشأن هذه المعلومات تحديداً. ولا تنشر الكثير من الحكومات معلومات بشأن تطبيق عقوبة الإعدام على أراضيها، وتُعتبر البيانات المتعلقة بعقوبة الإعدام من أسرار الدولة في كل من الصين وفيتنام. ولم يتوفر خلال عام 2020 سوى القليل من المعلومات المتعلقة بعقوبة الإعدام في بعض البلدان، وخصوصاً لاوس، وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية (كوريا الشمالية)، وذلك جراء القيود الصارمة التي تفرضها السلطات على هذه المعلومات.

وعليه، فتمثل الأرقام التي توردها منظمة العفو الدولية بشأن عقوبة الإعدام الحد الأدنى من أعداد المشمولين بهذه العقوبة، بالنسبة للعديد من البلدان. ومن المرجح أن تكون الأرقام الحقيقية أعلى بكثير مما يرد هنا. وفي حال حصول المنظمة على معلومات رسمية أوفى بشأن بلد من البلدان خلال سنة معينة، فتتم الإشارة إلى ذلك في متن التقرير.

ولقد توقفت منظمة العفو الدولية في 2009 عن نشر تقديرات الأرقام الخاصة بتطبيق عقوبة الإعدام في الصين. ويعكس قرار المنظمة بالتوقف عن نشر الأرقام الخاصة بالصين في هذا السياق حجم قلقها من قيام السلطات الصينية بإساءة استخدام أرقام المنظمة، وتعمد تقديمها بطريقة تجانب الصواب. ولطالما حرصت المنظمة على أن تبين أن الأرقام التي تنشرها بشأن الصين هي أقل بكثير من الواقع نظراً للقيود الصارمة التي تفرضها الصين على هذه المعلومات. ولم تقم الصين حتى اليوم بنشر أي رقم بشأن العقوبة، ولكن تشير المعلومات المتوفرة إلى صدور وتنفيذ أحكام الإعدام بحق آلاف الأشخاص سنوياً. وتجدد المنظمة دعوتها الموجهة إلى السلطات الصينية كي تنشر معلومات تتعلق بتطبيق عقوبة الإعدام.

وسوف تعمد منظمة العفو الدولية في حال تلقيها معلومات جديدة بعد صدور التقرير، وتمكنها من التحقق منها، إلى تحديث الأرقام التي يوردها التقرير عبر الموقع الإلكتروني التالي: amnesty.org/ar/what-we-do/death-penalty

في الجداول واللوائح، حيثما تظهر علامة "+" بعد رقم يلي اسم بلد ما- وعلى سبيل المثال، ماليزيا (+22) - يعني ذلك أن منظمة العفو الدولية قد تمكنت من التأكد من وقوع 22 عملية إعدام وصدور هذا العدد من الأحكام في ماليزيا، ولكنها تعتقد أن العدد الحقيقي يزيد على 22. وحيثما تظهر علامة "+" بعد اسم بلد دون رقم- وعلى سبيل المثال، سوريا (+) - فإن ذلك يعني أن منظمة العفو الدولية قد تحققت من وقوع إعدامات وصدور أحكام بالإعدام أو أشخاص محكوم عليهم بالإعدام (أكثر من واحد) في البلاد، ولكنها لم تتمكن من الحصول على معلومات كافية لتقديم رقم ذي مصداقية للحد الأدنى منها. وعند حساب العدد الإجمالي العالمي أو الإقليمي، فإن علامة (+) قد عنت 2، بما في ذلك للصين.

وتعارض منظمة العفو الدولية عقوبة الإعدام في جميع الحالات بلا استثناء، وبغض النظر عن طبيعة الجريمة أو ملابسات ارتكابها؛ أو كون الفرد مذنباً أو بريئاً، أو غير ذلك من سماته؛ أو الطرقة الذي تستخدمها الدولة في تنفيذ عملية الإعدام. وتقوم المنظمة بحملات تهدف إلى إلغاء تطبيق عقوبة الإعدام بالكامل.

استخدام عقوبة الإعدام في 2020

"يجب أن يكون النظام الحديث للعدالة الجنائية دقيقاً، وعادلاً، وإنسانياً، وجيد التوقيت إلى حد معقول. وتضيف تجربتنا الحديثة مع استئناف عمليات الإعدام من جانب الحكومة الفدرالية دليلاً إلى الكم المتزايد من الأدلة التي تبين أنه لا يمكن التوفيق بين عقوبة الإعدام وتلك القيم".

ستيفن برير، هيئة قضاة المحكمة العليا الأمريكية، 16 تموز/يوليو 2020 [1]

التوجهات العالمية

اتسم عام 2020 بمزيد من التراجع العالمي في استخدام عقوبة الإعدام، وفي حين أسهم وباء فيروس كوفيد-19 في انخفاض عدد الإعدامات المنفذة وأحكام الإعدام الصادرة، إلا أنها فاقمت أيضاً القسوة المتأصلة في هذه العقوبة.

وقد انخفض عدد عمليات الإعدام المعروفة بنسبة 26% قياساً بمجموع عام 2019، بحيث تواصل الانخفاض المسجل سنة تلو أخرى منذ عام 2015، ليصل مجدداً إلى أدنى رقم في أكثر من 10 سنوات. وانخفض عدد البلدان المعروف بتنفيذها للعقوبة (18) بدولتين قياساً بعام 2019، وأكد بأن اللجوء إلى عمليات الإعدام ظل محصوراً في أقلية من البلدان.

كان الانخفاض الملموس مرتبطاً بصورة أساسية بالتراجع الهام في عدد عمليات الإعدام في الدولتين اللتين أوردتا تاريخياً أرقام إعدامات مرتفعة وهما العراق والمملكة العربية السعودية، وكان أيضاً مرتبطاً، بدرجة أقل، ببعض حالات تعليق تنفيذ العقوبة حصلت في إطار مواجهة وباء فيروس كوفيد-19. وفي الولايات المتحدة الأمريكية تحقق التوازن بين ارتفاع عدد الإعدامات الفدرالية وبين انخفاض الأرقام الوطنية والذي يُعزى بمعظمه إلى حالات وقف جديدة لتنفيذ الإعدامات – أو متابعة أبطأ للمذكرات – في بعض الولايات الأمريكية، نتيجة لوباء فيروس كوفيد-19. وقد أشارت ست من حالات إرجاء التنفيذ القضائية التي مُنحت في 2020 في الولايات المتحدة الأمريكية إلى وباء فيروس كوفيد-19 تحديداً. وفي سنغافورة تمّ تعليق تنفيذ عمليات الإعدام بسبب التقاضي، بما في ذلك حول تأثير القيود المتعلقة بفيروس

[1] المحكمة العليا في الولايات المتحدة، دعوى *بار ضد بوركي* (591 US 2020)، 16 يوليو/تموز 2020، رأي معارض.

كوفيد-19. وشهد المجموع العالمي لأحكام الإعدام الجديدة الصادرة التي تناهت إلى علم منظمة العفو الدولية (1477 على الأقل) انخفاضاً بنسبة 36% مقارنة بعام 2019، ويعود ذلك جزئياً إلى أن وباء فيروس كوفيد-19 تسببت بعمليات تعطيل وتأخير في الإجراءات القضائية الجنائية في شتى أنحاء العالم.

مع ذلك، بينما كافح العالم للحد من انتشار الفيروس وحماية أرواح الناس، سُجلت زيادات مقلقة للغاية في اللجوء إلى عمليات الإعدام في بعض الدول؛ فقد زادت مصر أرقامها السنوية ما يزيد عن ثلاثة أضعاف، في حين سمحت إدارة ترامب في الولايات المتحدة الأمريكية باستئناف عمليات الإعدام الفدرالية وتابعتها في يوليو/تموز بعد 17 سنة، فأعدمت في النهاية 10 رجال على مدى خمسة أشهر ونصف الشهر. كذلك استأنفت الهند، وعُمان، وقطر، وتايوان عمليات القتل الرسمية.

وعلى خلفية عالم أصابه الوباء بالشلل، فإن التصميم المقلق للمسؤولين في بعض البلدان على الالتفاف على التدابير الصحية، ومتابعة تنفيذ عمليات الإعدام وإصدار أحكام الإعدام بلا هوادة – أضاف طبقة إضافية من القسوة على استخدامهم لعقوبة الإعدام وجعل حجة إلغائها أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. ومن جملة أمثلة أخرى، تصدى المسؤولون الأمريكيون على مستوى الولايات والمستوى الاتحادي لطلبات وقف تنفيذ الإعدامات التي تتيح المجال لمستشار روحي لمرافقة رجل في لحظات حياته الأخيرة، وبمواصلتهم عمليات الإعدام، عرّضوا المحامين، وموظفي الإصلاحيات، والسجناء، وغيرهم من المشاركين في العملية لخطر الإصابة بالفيروس. وفي الصين حيث تعتقد منظمة العفو الدولية أن آلاف الأشخاص قد أُعدموا، والأرقام ظلت سراً من أسرار الدولة – أعلنت السلطات شن حملة قمع ضد الأفعال الإجرامية التي أثّرت في جهود منع انتشار فيروس كوفيد-19، فسمحت بوضع القضايا على مسار سريع، ممّا أسفر عن تنفيذ حكم إعدام واحد على الأقل، بسرعة مخيفة.

ومع تحرك السلطات في دول عديدة لوقف العمل بالزيارات في السجون وإجراءات المحكمة الوجاهية لمواجهة الوباء، تُرك الذين يواجهون عقوبة الإعدام فترات مطولة بدون أي اختلاط اجتماعي و – ما يشكّل خطراً حاسماً – فُرضت قيود على مقابلتهم لممثليهم القانونيين. ومع اختيار بعض الدول متابعة إصدار وتنفيذ عقوبة الإعدام بأي ثمن، لم يشكّل الوباء خطراً صحياً شديداً على السجناء وكل أصحاب المصلحة المشاركين في العملية فحسب، بل أضعفت أيضاً الحصول على تمثيل قانوني وغيره من ضمانات المحاكمة العادلة، وهي ضمانات حاسمة يجب مراعاتها في جميع قضايا الإعدام.

كذلك أكدت التطورات في عام 2020 أيضاً اتجاهات السنوات الأخيرة من حيث التقدم المستمرّ الذي حققه العالم باتجاه إلغاء عقوبة الإعدام. وفي مايو /أيار، ألغت تشاد عقوبة الإعدام بالكامل، لتصبح خامس دولة إفريقية تفعل ذلك في العقد الأخير.[2] وفي سبتمبر /أيلول، وقّعت كازاخستان على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي يهدف إلى إلغاء عقوبة الإعدام، واتخذت في ديسمبر/كانون الأول خطوات للتصديق عليه، ولم تُسجل أي إعدامات في البحرين، أو بيلاروس، أو اليابان، أو باكستان، أو السودان وهي دول انفّذت جميعها عمليات إعدام في 2019. وواصلت كازاخستان، وروسيا الاتحادية، وطاجيكستان، وماليزيا، وغامبيا التقيد بالوقف الرسمي لتنفيذ الإعدامات. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، أصبحت كولورادو الولاية الأمريكية الثانية والعشرين التي تلغي العقوبة، واستمرت عمليات وقف تنفيذ العقوبة في الولايات الأمريكية الملغية لها بأمر من الحكام في كاليفورنيا، وأوريغون، وبنسيلفانيا طوال العام، وأعادت أوهايو جدولة مواعيد تنفيذ جميع عمليات الإعدام المقررة فيها.

وفي بادرة أخرى على التقدم، أنجزت بربادوس في يناير/كانون الثاني الإصلاحات المتعلقة بإلغاء عقوبة الإعدام الإلزامية، وفي إبريل /نيسان أعلنت السلطات في المملكة العربية السعودية أن البلاد ستُنهي استخدام عقوبة الإعدام ضد الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 18 عاماً عند وقوع الجريمة في الحالات التي لا تتعلق بنظام جرائم الإرهاب. وفي يوليو/تموز ألغت السلطات في السودان استخدام عقوبة الإعدام على الردة.

وفي ديسمبر/كانون الأول، شهدت الجلسة العامة للجمعية العامة للأمم المتحدة دعم عدد قياسي من الدول (123) لتبني قرارها، الذي يصدر كل سنتين، الداعي إلى وقف تنفيذ عمليات الإعدام بغية إلغاء عقوبة الإعدام كلياً[3] – بزيادة 19 صوتاً قياساً بعام 2007 عندما اعتُمد أول قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة في هذه القضية. وقد أيدت دجيبوتي، والأردن، ولبنان، وكوريا الجنوبية لأول مرة دعوة الأمم المتحدة لوقف تنفيذ الإعدامات. وأيدته أيضاً جمهورية الكونغو، وغينيا، وناورو، والفليبين، وهي دول امتنعت عن التصويت على قرار عام 2018 أو صوّتت ضده، في حين أن اليمن وزيمبابوي انتقلتا من المعارضة إلى الامتناع عن التصويت.[4]

[2] انظر قائمة الدول الملغية للعقوبة وتلك المحتفظة بها في الملحق الثاني لهذه الوثيقة.

[3] قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 75/183 بتاريخ 16 ديسمبر/كانون الأول 2020.

[4] انظر سجلات التصويت في الملحق الرابع من هذه الوثيقة؛ ومنظمة العفو الدولية، "الأمم المتحدة: معارضة عقوبة الإعدام في تزايد مستمر"، 16 ديسمبر/كانون الأول 2020، [بالإنكليزية] amnesty.org/en/latest/news/2020/12/un-opposition-to-the-death-penalty-continues-to-grow/v

وقد استمرت بلا انقطاع مسيرة العالم نحو الإلغاء العالمي لعقوبة الإعدام برغم بعض النكسات والتحديات الإضافية المتعلقة بتفشي وباء فيروس كوفيد-19. والآن من المهم للغاية أكثر من أي وقت مضى اتخاذ مزيد من الخطوات، على كافة المستويات، لضمان بألا يُصبح 2021 العام الذي يهدر فيه كل هذا التقدم.

تعارض منظمة العفو الدولية عقوبة الإعدام في جميع الحالات بدون استثناء، بغض النظر عن طبيعة الجريمة أو ملابساتها، وعن كون الشخص مذنباً أم بريئاً أو غير ذلك عن صفاته، أو الطريقة التي تستخدمها الدولة لتنفيذ عملية الإعدام.

عدد الدول الملغية للعقوبة (1945-2020)

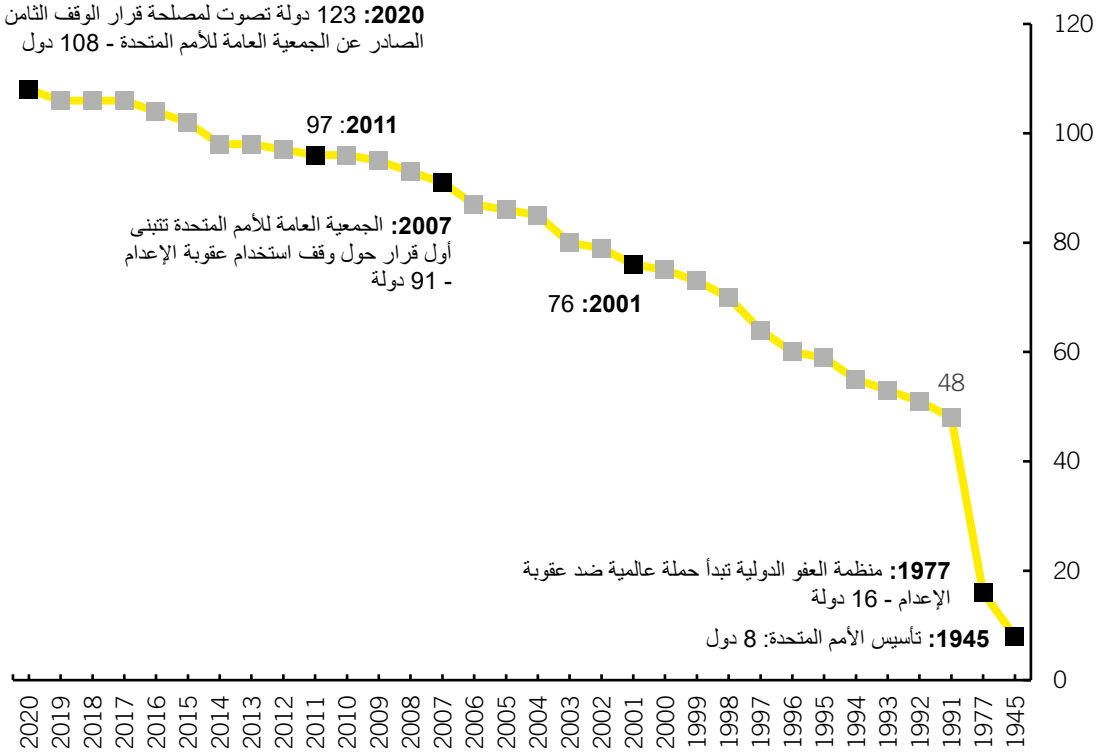

عمليات الإعدام

أُعدم 483 شخصاً، على الأقل، في 2020، وهذا أدنى رقم سجلته منظمة العفو الدولية على مدى عقد من الزمن على الأقل.[5] وانخفضت الإعدامات بنسبة 26% مقارنة بعام 2019 عندما سُجّل 657 إعداماً، وبنسبة 70% من ذروة 1,634 عملية إعدام بُلّغ عنها في 2015. وكان 2020 ثالث عام على التوالي سجلت فيه منظمة العفو الدولية أدنى عدد للإعدامات في فترة 10 سنوات.

استأثرت أربع دول – إيران (246 على الأقل)، ومصر (107 على الأقل)، والعراق (45 على الأقل)، والمملكة العربية السعودية (27) – بنسبة 88% من جميع عمليات الإعدام المعروفة. وكما في السنوات السابقة لا تشمل المجاميع العالمية المسجلة آلاف عمليات الإعدام التي تعتقد منظمة العفو الدولية أنها نُفّذت في الصين، حيث تُصنّف البيانات المتعلقة بعقوبة الإعدام من ضمن أسرار الدولة.[6] كما تأثرت الأرقام بحصول منظمة العفو الدولية على معلومات محدودة للغاية فيما يتعلق بدولتين أخريين هما كوريا الشمالية وفيتنام اللتين يُعتقد بأنهما تلجآن إلى عقوبة الإعدام على نطاق واسع.

[5] يُمثل إجمالي عدد الإعدامات المبلّغ عنها لعام 2020 أحد أدنى الأرقام التي سجلتها منظمة العفو الدولية في أي سنة بعينها منذ أن بدأت رصدها لاستخدام عقوبة الإعدام في 1979. بيد أن التغييرات التي طرأت على إمكانية الحصول على المعلومات وتصنيف الدول والمنهجية على مر العقود تجعل من الصعب مقارنة هذه الأرقام بدقة على مدى فترة زمنية أطول.

[6] في 2009 توقفت منظمة العفو الدولية عن نشر أرقامها التقديرية حول استخدام عقوبة الإعدام في الصين. وبدلاً من ذلك تحدّت المنظمة السلطات بأن تُثبت مزاعمها بأنها تحقّق هدفها بالتقليل من تطبيق عقوبة الإعدام، وذلك عن طريق نشرها الأرقام بنفسها.

وقد سجلت منظمة العفو الدولية وجود 16 امرأة من ضمن الأشخاص الـ 483 الذين عُرف بأنهم أُعدموا في 2020 (3%) على النحو التالي: مصر (4)، وإيران (9)، وعمان (1)، والمملكة العربية السعودية (2).

عمليات الإعدام العالمية المسجلة (2011-2020)

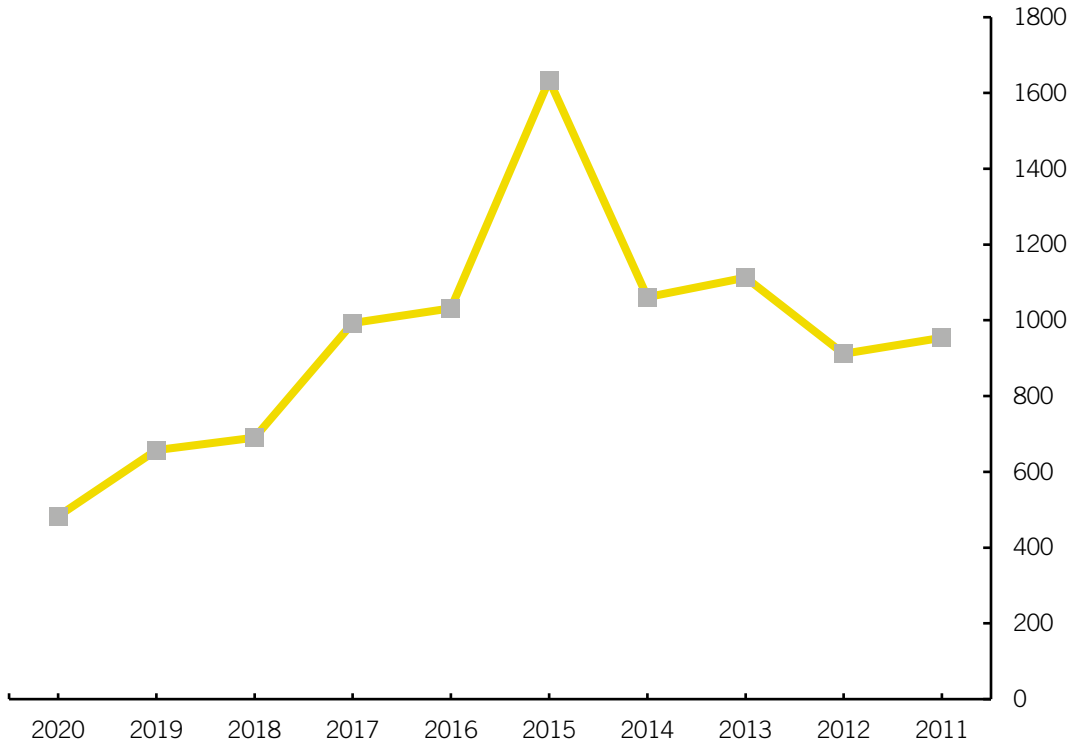

كانت دولتان مسؤولتان بصورة أساسية عن الانخفاض العالمي في عدد عمليات الإعدام قياساً بعام 2019: العراق الذي خفّض مجموعه السنوي بأكثر من النصف (من ما لا يقل عن 100 في 2019 إلى ما لا يقل عن 45 في 2020)، والمملكة العربية السعودية التي خفّضت مجموعها بنسبة 85% من 184 إلى 27. وفي الجهة المقابلة زادت مصر عمليات الإعدام المبلّغ عنها بأكثر من ثلاثة أضعاف (من ما لا يقل عن 32 إلى ما لا يقل عن 107)، وبلغت أعلى مجموع منذ ذروة عام 2013 عندما نُفّذت 109 عمليات إعدام على الأقل.

عمليات الإعدام المسجلة عالمياً في 2020

بنغلاديش (2)، بوتسوانا (3)، الصين (+)، مصر (+107)، الهند (4)، إيران (+246)، العراق (+45)، كوريا الشمالية (+)، عُمان (4)، قطر (1)، المملكة العربية السعودية (27)، الصومال (+11) جنوب السودان (2+)، سوريا (+)، تايوان (1)، الولايات المتحدة الأمريكية (17)، فيتنام (+)، اليمن (+5)

وسجّلت منظمة العفو الدولية عمليات إعدام في 18 بلداً، وهذا يقل ببلدين عن عام 2019. ولم يُعرف عن تنفيذ أي عمليات إعدام في بيلاروس، أو اليابان، أو باكستان، أو سنغافورة، أو السودان – وجميعها دول أعدمت أشخاصاً في السنتين السابقتين – علاوة على البحرين التي نفّذت عمليات إعدام في 2019، لكن ليس في 2018.

استأنفت الهند، وعُمان، وقطر تنفيذ عمليات إعدام بعد مضي عدة سنوات بدون تنفيذ أي إعدامات، في حين أعدمت تايوان رجلاً واحداً عقب توقّف دام سنة واحدة. واستأنفت السلطات الفدرالية في الولايات المتحدة تنفيذ عمليات الإعدام بعد قرابة عقدين من الزمن، في حين عُلّق تنفيذ عمليات الإعدام على مستوى الولايات طيلة عدة

أشهر. وكما في 2019 تمكنت منظمة العفو الدولية من التأكيد بأن عمليات إعدام قضائية نُفّذت في سوريا، لكنها لم تحصل على معلومات كافية لتقديم رقم أدنى موثوق به.

أساليب الإعدامات في 2020 [7]

قطع الرأس	المملكة العربية السعودية							
الصعق الكهربائي	الولايات المتحدة الأمريكية							
الشنق	بنغلاديش	بتسوانا	مصر	الهند	إيران	العراق	جنوب السودان	سوريا
الحقنة المميتة	الصين	الولايات المتحدة الأمريكية	فيتنام					
الرمي بالرصاص	الصين	إيران	كوريا الشمالية	عُمان	قطر	الصومال	تايوان	اليمن

الدول التي عُرف بأنها نفّذت عقوبة الإعدام في 2020 مرتبة بحسب المنظمات الحكومية الدولية:

منظمة الدول الأمريكية: واحدة من أصل 35 دولة نفّذت عمليات إعدام – وهي **الولايات المتحدة الأمريكية**.

منظمة الأمن والتعاون في أوروبا: واحدة من أصل 57 دولة أعدمت أشخاصاً – وهي **الولايات المتحدة الأمريكية**.

الاتحاد الأفريقي: 4 دول من أصل 55 دولة نفّذت عمليات إعدام – وهي **بوتسوانا، ومصر، والصومال، وجنوب السودان**.

جامعة الدول العربية: 8 دول من أصل 22 دولة أعدمت أشخاصاً – وهي **مصر، والعراق، وعُمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والصومال، وسوريا، واليمن**.

رابطة دول جنوب شرق آسيا: دولة واحدة من أصل 10 دول نفّذت عمليات إعدام – وهي **فيتنام**.

الكومنولث: 3 دول من أصل 54 دولة أُعدمت أشخاصاً – وهي **بنغلاديش، وبوتسوانا، والهند**.

المنظمة الدولية للفرانكفونية: دولتان من أصل 54 دولة نفّذتا عمليات إعدام – وهما **مصر، وفيتنام**.

الأمم المتحدة: 17 دولة من أصل 193 دولة عضو (**9% من عضوية الأمم المتحدة**) عُرف بأنها أعدمت أشخاصاً.

[7] تماشياً مع السنوات السابقة لم تتلق منظمة العفو الدولية أي أنباء حول عمليات إعدام قضائية بأسلوب الرجم في 2020.

أحكام الإعدام

سجلت منظمة العفو الدولية انخفاضاً ملموساً في عدد أحكام الإعدام الجديدة المعروفة أنها صدرت عالمياً في 2020 (1477 على الأقل) بانخفاض قدره 36% قياساً بعام 2019 (2,307 على الأقل) وبنسبة 53% عن عام 2016 (3,117 على الأقل).

أحكام الإعدام المسجلة عالمياً (2016-2020)

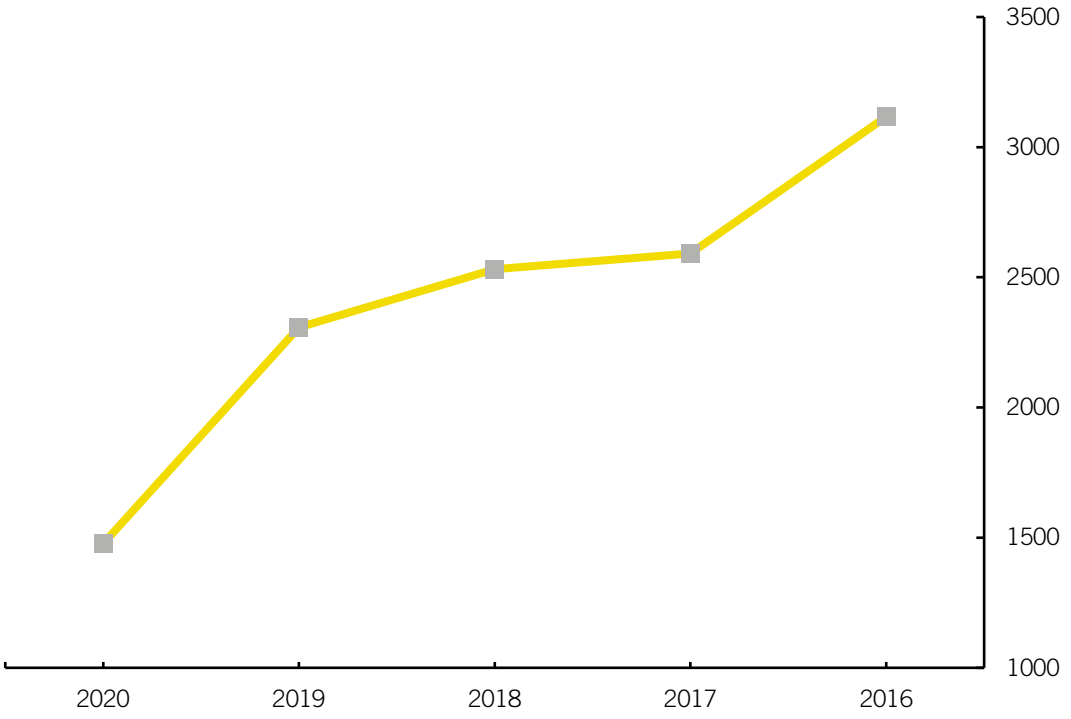

ظلت الاختلافات في طبيعة وتوافر المعلومات حول أحكام الإعدام بالنسبة لبعض الدول تؤثر في تقييم منظمة العفو الدولية وقدرتها على المقارنة الدقيقة للاتجاهات بحسب الدولة. ولم تتلق المنظمة الأرقام لأحكام الإعدام التي صدرت في 2020 من المسؤولين في ماليزيا، ونيجيريا وسري لنكا، وهي دول أعلنت سابقاً أرقاماً رسمية مرتفعة لأحكام الإعدام في السنوات السابقة، مثلاً. وأشار الكشف الجزئي من جانب السلطات الفيتنامية إلى أن أحكام الإعدام ظلت تصدر على مئات الأشخاص سنوياً، حتى وإن لم تتوافر أرقام شاملة علناً.

أحكام الإعدام المسجلة عالمياً في عام 2020

أفغانستان (+4)، الجزائر (+1)، البحرين (3)، بنغلاديش (+113)، بيلاروس (3)، بوتسوانا (1)، الكاميرون (+1)، الصين (+)، جزر القمر (1)، جمهورية الكونغو الديمقراطية (+20)، مصر (+264)، غامبيا (1)، غانا (3)، الهند (77)، إندونيسيا (+117)، إيران (+)، العراق (+27)، اليابان (3)، الأردن (+2)، كينيا (+)، الكويت (+2)، لاوس (+9)، لبنان (+1)، ليبيا (+17)، ملاوي (+2)، ماليزيا (+22)، مالي (30)، موريتانيا (+1)، المغرب/الصحراء الغربية (+1)، ميانمار (1)، النيجر (3)، نيجيريا (+58)، كوريا الشمالية (+)، باكستان (+49)، فلسطين (دولة فلسطين) (+17)، قطر (+4)، المملكة العربية السعودية (+8)، سيراليون (39)، سنغافورة (8)، الصومال (+)، جنوب السودان (+6)، سري لنكا (+16)، السودان (+10)، سوريا (+)، تايوان (5)، تايلاند (35)، ترينيداد وتوباغو (2)، تونس (+8)، الإمارات العربية المتحدة (+4)، الولايات المتحدة الأمريكية (18)، فيتنام (+54)، اليمن (+269)، زامبيا (119) زيمبابوي (6).

عُرف أن تسع عشرة امرأة حُكم عليهن بالإعدام في 2020 في بنغلاديش (2)، وإندونيسيا (4)، ولاوس (4)، وتايوان (1)، وتايلاند (1)، وفيتنام (7). بيد أن منظمة العفو الدولية لم تتمكن من الحصول على تقسيم دقيق بحسب النوع الاجتماعي فيما يتعلق بعدة دول، من ضمنها تلك التي يُعتقد أنها تلجأ إلى فرض عقوبة الإعدام على نطاق واسع، مثل إيران والمملكة العربية السعودية، ما يعني أن الرقم المذكور ربما يكون أعلى.

عُرف أن عدد الدول (54) التي فرضت أحكاماً بالإعدام كان أقل بدولتين في عام 2020 مقارنة بعام 2019 (56). فبينما سُجّل بأن الكاميرون، وجزر القمر، ولاوس، وليبيا على أشخاص بالإعدام في 2020، ولم تفعل ذلك في العام السابق، لم يُسجَّل صدور أي أحكام جديدة بالإعدام في غيانا، وجزر الملديف، وعُمان، وكوريا الجنوبية، وتنزانيا، وأوغندا في 2020، بعد أن فرضت هذه الدولب بعض أحكام الإعدام في 2019

وسجلت منظمة العفو الدولية حالات انخفاض في عدد أحكام الإعدام الجديدة التي فُرضت في 30 دولة من أصل 54 عُرف أن أحكام الإعدام صدرت فيها، وبدا أن ذلك ارتبط في معظم الحالات بالقيود المفروضة على الإجراءات القضائية في عدة دول لمواجهة تفشي وباء فيروس كوفيد-19. ويُذكر على وجه الخصوص أن عدد أحكام الإعدام انخفض في بنغلاديش (من 220 على الأقل إلى 113 على الأقل)، وفي مصر (من 435 على الأقل إلى 264 على الأقل)، والهند (من 102 إلى 77)، والعراق (من 87 على الأقل إلى 27 على الأقل)، وفي كينيا (من 29 على الأقل إلى +)، ولبنان من (من 23 إلى واحد على الأقل)، وباكستان (من 632 على الأقل إلى 49 على الأقل)، والصومال (من 24 على الأقل إلى +)، والولايات المتحدة الأمريكية (من 35 إلى 18).

وسُجلت زيادات في 13 دولة: جمهورية الكونغو الديمقراطية (من 8 في 2019 إلى 20 على الأقل في 2020)، وإندونيسيا (من 80 على الأقل إلى 117 على الأقل)، واليابان (من 2 إلى 3)، ومالي (من 4 على الأقل إلى 30)، ونيجيريا (من 54 على الأقل إلى 58 على الأقل)، وفلسطين (دولة فلسطين) (من 4 إلى 17 على الأقل)، وقطر (من 2 على الأقل إلى 4 على الأقل)، والمملكة العربية السعودية (من 5 على الأقل إلى 8 على الأقل)، وسيراليون (من 21 إلى 39)، وجنوب السودان (من 4 على الأقل إلى 6 على الأقل)، وتايلاند (من 16 على الأقل إلى 35)، واليمن (من 55 إلى 269 على الأقل) وزامبيا (من 101 إلى 119).

المحكومون بالإعدام

في نهاية عام 2020 عُرف أن هناك ما لا يقل على 28567 شخصاً محكوماً عليهم بالإعدام. واستأثرت تسع دول بنسبة 82% من المجاميع المعروفة:

العراق (+7900)، باكستان (+4000)، نيجيريا (+2700)، الولايات المتحدة الأمريكية (2485)، بنغلاديش (+1800)، ماليزيا (+1314)، فيتنام (+1200)، كينيا (+1000)، سري لنكا (+1000).

وتعتقد منظمة العفو الدولية أن هناك عدداً كبيراً من السجناء المحكوم عليهم بالإعدام في عدة دول أخرى، لكن الأرقام لم تتوفر أو أنه استحال تقدير عدد واف. وتشمل الدول الصين، ومصر، وإيران، وكوريا الشمالية، والمملكة العربية السعودية.

وحتى بالنسبة للدول التي توفرت فيها الأرقام، تعذر في معظم الحالات الحصول على توزيع بحسب النوع الاجتماعي. واستطاعت منظمة العفو الدولية تأكيد الأرقام المتعلقة بالنساء المحكوم عليهن بالإعدام (113) بالنسبة للدول التالية: غانا (5)، واليابان (7)، وجزر الملديف (1)، وتايوان (2)، وتايلاند (26 كلهن مدانات بجرائم تتعلق بالمخدرات)، والولايات المتحدة الأمريكية (48)، وزامبيا (24).

حالات تخفيف الأحكام، والعفو، والتبرئة

سجلت منظمة العفو الدولية حالات تخفيف أحكام الإعدام أو العفو عنها في 33 دولة:

أفغانستان، وبنغلاديش، وبربادوس، والكاميرون، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وغانا، وغيانا، والهند، وإندونيسيا، واليابان، وكينيا، والكويت، وليسوتو، وماليزيا، والمغرب/الصحراء الغربية، وميانمار، والنيجر، ونيجيريا، وعُمان، وباكستان، وسيراليون، وسنغافورة، وكوريا الجنوبية، وسري لانكا، والسودان، وسوريا، وتنزانيا، وتايلاند، وترينيداد وتوباغو، والولايات المتحدة الأمريكية، واليمن، وزامبيا، وزيمبابوي. [8]

وسجلت منظمة العفو الدولية ما لا يقل عن 18 حالة تبرئة لسجناء محكوم عليهم بالإعدام في الكاميرون (3)، والصين (1)، وسنغافورة (1)، وتايوان (1)، والولايات المتحدة الأمريكية (6) وزامبيا (6). [9]

عقوبة الإعدام في 2020: انتهاك القانون الدولي

- ظلت عقوبة الإعدام تُستخدم بطرق تمثل انتهاكاً للقانون والمعايير الدولية في 2020. ومن الأمثلة على ذلك ما يلي:
- سُجّل ما لا يقل عن **عملية إعدام علنية واحدة** في إيران.
- أعدم ما لا يقل عن ثلاثة أشخاص في إيران، بسبب جرائم وقعت عندما كانوا **دون سن 18 عاماً**؛ وتعتقد منظمة العفو الدولية أن أشخاصاً آخرين من هذه الفئة ظلوا ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام فيهم في جزر الملديف وإيران.[10]
- عُرف أن هناك أشخاصاً من **ذوي الإعاقات العقلية (النفسية الاجتماعية) أو الذهنية** محكوم عليهم بالإعدام في عدة بلدان، بما فيها اليابان، وجزر الملديف، وباكستان، والولايات المتحدة الأمريكية.
- عُلم أن أحكام بالإعدام صدرت عقب إجراءات لم تستوف **المعايير الدولية للمحاكمة العادلة** في عدة بلدان، بما في ذلك البحرين، وبنغلاديش، ومصر، وإيران، والعراق، وماليزيا، وباكستان، والمملكة العربية السعودية، وسنغافورة، وفيتنام، واليمن.
- استُخدمت **"الاعترافات"** التي ربما قد تكون انتزعت تحت وطأة **التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة** لإدانة الأشخاص والحكم عليهم بالإعدام في البحرين، ومصر، وإيران، والمملكة العربية السعودية.
- صدرت أحكام بالإعدام **بدون حضور المتهم (أي غيابياً)** في بنغلاديش، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وفلسطين (دولة فلسطين).

[8] تخفيف الحكم إجراء يتم بمقتضاه تبديل حكم بالإعدام بحكم أقل قسوة مثل السجن لمدد متفاوتة، ويتولى ذلك غالبا القضاء في مرحلة الاستئناف، لكن تتولاه أحيانا السلطة التنفيذية أيضاً. أما العفو فيُمنح عندما يُعفى الشخص المدان إعفاءً تاماً من أي عقوبة إضافية.

[9] التبرئة إجراء يأتي بعد صدور الحكم وانتهاء عملية الاستئناف، وبمقتضاه يُخلى لاحقاً طرف الشخص المدان من المسؤولية أو تُبرّأ ساحته من التهمة الجنائية، ومن ثم يُعدُّ بريئاً في نظر القانون.

[10] العمر الفعلي للسجناء يكون في العديد من الأحيان محل نزاع بسبب عدم وجود دليل واضح على أعمارهم، مثل شهادة التسجيل عن الولادة. ولذا ينبغي على الحكومات أن تُطبق مجموعة كاملة من المعايير المناسبة في الحالات التي يكون فيها السن محل نزاع. وتتضمن الممارسات الجيدة في مجال تقدير العمر الاحتكام إلى المعرفة بمدى التطور الجسماني والنفسي والاجتماعي. وينبغي تطبيق كل معيار من هذه المعايير بطريقة تجعل قرينة الشك في مصلحة الحالات المتنازع فيها حتى يُعامَل الفرد كشخص كان دون سن 18 عند وقوع الجريمة، وبناء على ذلك يجب ضمان عدم تطبيق عقوبة الإعدام عليه. ويتفق هذا النهج مع مبدأ ضرورة إيلاء الاعتبار الأول لمصالح الطفل الفضلى في جميع الإجراءات التي تخص الأطفال، وذلك حسب المادة 3 (1) من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل.

- صدرت **أحكام إعدام إلزامية** في غانا، وإيران، وماليزيا، وميانمار، ونيجيريا، وباكستان، والمملكة العربية السعودية، وسيراليون، وسنغافورة، وترينيداد وتوباغو.[11]

- حكمت **محاكم عسكرية** على مدنيين بالإعدام في مصر. وفرضت **محاكم خاصة** أحكاماً بالإعدام في بنغلاديش، وإيران، وباكستان، والمملكة العربية السعودية، واليمن.

- استُخدمت عقوبة الإعدام للمعاقبة على **جرائم لا تشمل القتل العمد**، ومن ثم لا تبلغ حد "أشد الجرائم خطورة" التي ينص عليها القانون الدولي.[12]

- **الجرائم المتعلقة بالمخدرات**

  - من المعروف أن 30 عملية إعدام على الأقل نُفّذت في 3 دول – الصين (+)، وإيران (23 من أصل +246، 9%)، والمملكة العربية السعودية (5 من أصل 27، 19%). وشكلت هذه العمليات نسبة 6% من المجموع العالمي المسجل في 2020. ومثلت انخفاضاً بنسبة 75% عن عام 2019 (118). ولم تتوفر معلومات حول فيتنام.

  - عُلم أن ما لا يقل عن 179 حكم إعدام جديد صدر في 8 دول: الصين (+)، وإندونيسيا (101 من أصل +117، 86%)، ولاوس (9 من أصل 9، 100%) وماليزيا (3 من أصل +22، 14%)، وسنغافورة (6 من أصل 8، 75%)، وسري لنكا (3 من أصل 16، 19%)، وتايلاند (8 من أصل 35، 23%)، وفيتنام (47 من أصل 54، 87%). وقد شكّلت هذه الأحكام نسبة 12% من الإجمالي العالمي المسجّل في 2020، ومثّلت انخفاضاً بنسبة 8% عن عام 2019 (184).

- **الجرائم الاقتصادية**، مثل الفساد: الصين، وفيتنام.[13]

- **"التجديف"** أو "الإساءة إلى نبي الإسلام": نيجيريا وباكستان.

- **الاغتصاب**: مصر، والهند، وإيران.

- أشكال مختلفة من **"الخيانة"**، و**"الأفعال المناهضة للأمن القومي"**، و**"التعامل"** مع جهة أجنبية، و**"التجسس"**، و**"التشكيك في سياسات الزعيم"**، والمشاركة في **"حركات التمرد والإرهاب"** و**"الخروج المسلح على ولي الأمر"**، وغيرها من **"الجرائم ضد الدولة"**، سواء أدت تلك الأفعال إلى خسائر بالأرواح أم لا: إيران، والمملكة العربية السعودية، واليمن.

- **توسيع نطاق** عقوبة الإعدام: بنغلاديش

[11] أحكام الإعدام الإلزامية لا تتسق مع مبدأ حماية حقوق الإنسان لأنها لا تتيح "أية إمكانية لأخذ الظروف الشخصية للمتهم أو ملابسات الجريمة المحددة بعين الاعتبار". لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، آراء: قضية *بغدايلون رولاندو ضد الفلبين*، المخاطبة رقم 1110/2002، 8 ديسمبر/كانون الأول 2004، الفقرة 5.2 من وثيقة الأمم المتحدة CCPR/C/82/D/1110/2002.

[12] حسبما تنص المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

[13] في الصين، عوقب على الجرائم الاقتصادية بعقوبة الإعدام "مع وقف التنفيذ" في حالة واحدة معروفة، وهي تُخفّف عموماً إلى أحكام بالسجن بعد قضاء عامين بالسجن عندما لا تُرتكب جرائم أخرى.

نظرة عامة على مستوى المناطق

الأمريكيتان

التوجهات على مستوى المنطقة

- أبرز استئناف عمليات الإعدام على المستوى الفيدرالي في الولايات المتحدة، بعد مرور 17 عاماً، التعسف والقسوة المتأصلين في استخدام عقوبة الإعدام.
- أصبحت كولورادو الولاية الثانية والعشرين التي تلغي عقوبة الإعدام، في حين أن ولاية أوهايو أعادت ترتيب جميع المواعيد المقررة لتنفيذ أحكام الإعدام للعام الثاني.
- لم تشهد بقية أرجاء منطقة الأمريكيتين أي عمليات إعدام للعام الثاني عشر على التوالي.
- سجلت المنطقة معدلات منخفضة تاريخياً، إذ أُوقف تنفيذ أحكام الإعدام وإجراءات المحاكم إما كلياً أو جزئياً في عدة بلدان، بسبب القيود المُتخَّذة على خلفية وباء فيروس كوفيد-19.

البلد	أحكام الإعدام المُنفّذة في 2020	أحكام الإعدام المُسجَّلة في 2020	الأشخاص المعروف أنه محكوم عليهم بالإعدام بحلول نهاية 2020
أنتيغوا وباربودا	0	0	0
جزر البهاما	0	0	0
بربادوس	0	0	6
بيليز	0	0	0
كوبا	0	0	0
دومينيكا	0	0	0
غرينادا	0	0	1
غواتيمالا	0	0	0
غيانا	0	0	25
جامايكا	0	0	0

البلد	أحكام الإعدام المُنفّذة في 2020	أحكام الإعدام المُسجَّلة في 2020	الأشخاص المعروف أنه محكوم عليهم بالإعدام بحلول نهاية 2020
سانت كيتس ونيفيس	0	0	0
سانت لوسيا	0	0	0
سانت فينسنت والغرينادين	0	0	1
ترينيداد وتوباغو	0	2	48
الولايات المتحدة الأمريكية[14]	17 حكماً بالإعدام في 6 ولايات قضائية:[15] ألاباما (1) جورجيا (1) ميسوري (1) تنيسي (1) تكساس (3) الولايات القضائية الفيدرالية (10)	18 عملية إعدام في 7 ولايات:[16] أريزونا (1) كاليفورنيا (5) فلوريدا (7) ميسيسيبي (1) أوهايو (1) أوكلاهوما (1) تكساس (2)	2485 شخصاً محتجزاً في 30 ولاية قضائية ومن بينهم 48 امرأة.[17] وتحتجز 8 ولايات أكثر من 100 شخص: 708 في كاليفورنيا 333 في فلوريدا 206 في تكساس 170 في ألاباما 137 في نورث كارولينا 137 في أوهايو 117 في بنسلفانيا 116 في أريزونا

بلغ عدد عمليات الإعدام بالولايات المتحدة في 2020 أدنى مستوياته (17) منذ 30 عاماً تقريباً (14 في عام 1991)، إذ انخفض عددها بواقع خمس عمليات إعدام مقارنة بعام 2019 (تراجع بنسبة 22,23%)، وبواقع ثماني عمليات إعدام مقارنة بعام 2018 (تراجع بنسبة 25,32%). وكان هذا الانخفاض القياسي نتاج تطورين متعارضين.

ففي انتكاس كبير، سمحت إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في يوليو/تموز باستئناف تنفيذ أحكام الإعدام على المستوى الفيدرالي في الولايات المتحدة وسعت إلى ذلك، بعد توقف دام 17 عاماً، ما انتهى بإعدام عشرة رجال على مدى خمسة أشهر ونصف. ولم يسبق لهذه الوتيرة الصادمة أي مثيل، ليس فقط لأنه لم يكن قد نُفِّذ حتى تلك المرحلة سوى ثلاثة أحكام إعدام على المستوى الفيدرالي خلال العقود الأربعة الماضية، [18] بل أيضاً لأن هذه الإعدامات العشرة التي نفذتها جهة واحدة فقط في أقل من ستة أشهر شكلت وحدها أكثر من نصف إجمالي عمليات الإعدام المُنفَّذة على مستوى البلاد.

ومع ذلك، كان هذا الارتفاع الحاد في عمليات الإعدام على المستوى الفيدرالي متوازناً في الإحصاءات الأمريكية، بشكل أساسي بسبب صدور أوامر جديدة بوقف عمليات الإعدام - أو تباطؤ السعي إلى استصدار أوامر الإعدام - في بعض الولايات الأمريكية، نتيجة تفشي وباء كوفيد-19. وتشير بيانات "مركز معلومات عقوبة الإعدام" الذي يتخذ من الولايات المتحدة مقراً له إلى أن أعداد طلبات المحاكم الأمريكية لتحديد مواعيد تنفيذ أحكام الإعدام (62) والأوامر التي أصدرتها بتأجيل تنفيذ الإعدام (19) في خلال 2020 ظلَّت مماثلة عموماً للأعداد المُسجَّلة في الأعوام الماضية (65 طلباً لتحديد مواعيد تنفيذ الإعدام و24 أمراً بوقف التنفيذ في 2019)[19]. ومن الجدير بالذكر أن عدد طلبات تحديد مواعيد لتنفيذ أحكام الإعدام على مستوى الولايات انخفض بمقدار الربع تقريباً (49)، مقارنة بالعام الماضي، في حين أن عدد أوامر المحاكم بوقف تنفيذ عمليات الإعدام تراجعت بواقع ثلاثة أوامر فقط (16) عن العام الماضي. وأشار ستة من القرارات القضائية بإرجَاء تَنفيذ الأحكام الصادرة في 2020 إلى وباء كوفيد-19 على وجه التحديد. وتراجع عدد الولايات

[14] تستند هذه الأرقام إلى رصد منظمة العفو الدولية للمعلومات الصادرة عن إدارات السجون والمحاكم ووسائل الإعلام في مختلف الولايات الأمريكية ذات الصلة.

[15] نفذَّت كل من السلطات المحلية والفيدرالية أحكام إعدام.

[16] أصدرت قاضية ببنسلفانيا رسمياً حكماً بالإعدام في 12 فبراير/شباط 2020، بعد أن كانت هيئة المُحلفين قد أصدرت قرار الإدانة وحكم الإعدام في القضية في 12 و14 نوفمبر/تشرين الثاني 2019. وكانت منظمة العفو الدولية قد أدرجت هذا الحكم في تقريرها بشأن استخدام عقوبة الإعدام في 2019.

[17] وكانت ولاية نيو هامبشاير، التي أُلغت عقوبة الإعدام في 2019، تحتجز شخصاً واحداً كان محكوماً عليه بالإعدام. وخفف حاكم كولورادو أحكام الإعدام الثلاثة القائمة، مع توقيعه على إلغاء عقوبة الإعدام في مارس/آذار 2020 ليصبح قانوناً.

[18] منذ استئناف عمليات الإعدام بالولايات المتحدة في 1977.

19 "مركز معلومات عقوبة الإعدام"، نتائج أوامر الحكم بالإعدام في 2020، [بالإنكليزية] deathpenaltyinfo.org/stories/outcomes-of-death-warrants-in-2020

التي طالبت بتحديد مواعيد لتنفيذ أحكام إعدام بواقع ثلاث ولايات في 2020، مقارنة بالأعوام الماضية، مع عدم تنفيذ أي أحكام إعدام في فلوريدا، التي تضررت على نحو بالغ من الوباء، للمرة الأولى منذ 2007.

أما عامل آخر مهم ساهم في الانخفاض القياسي لعدد أحكام الإعدام، فكان قرار مايك ديواين، حاكم ولاية أوهايو، بتعليق تنفيذ جميع أحكام الإعدام في الولاية مُجدداً، مُرجئاً إياها لعدة أشهر بسبب المشكلات القائمة حول أسلوب الإعدام باستخدام الحقنة المميتة الذي تستخدمه الولاية.[20]

وإضافة إلى ذلك، كانت صعوبات الحصول على المواد المُستخدمة في الحُقن المميتة وتعديل بروتوكولات الإعدام بالحقنة المميتة لا تزال تتسبب في وقف تنفيذ أحكام الإعدام في بضع ولايات أخرى، حيث لجأت ولاية تينيسي إلى الكرسي الكهربائي لتنفيذ عملية الإعدام الوحيدة في الولاية في 2020.[21] وعلى الرغم من الانخفاض الإجمالي في عمليات الإعدام المُنفَّذة على مستوى الولايات عموماً، ظلَّت تكساس تُمثِّل تقريباً نصف إجمالي عمليات الإعدام (3 من أصل 7).

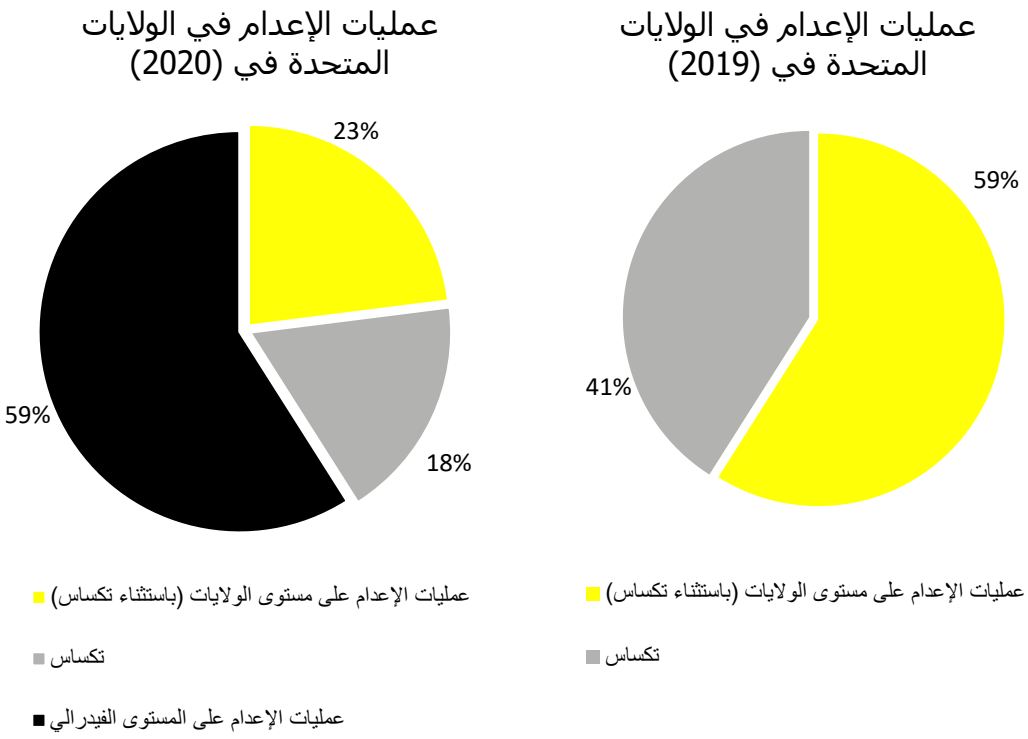

وبلغ عدد أحكام الإعدام المُسجَّلة في الولايات المتحدة (18) أدنى مستوياته منذ أن أعلنت المحكمة العليا الأمريكية عدم دستورية قوانين عقوبة الإعدام في 1972،[22] مُتراجعاً بنحو النصف، مقارنة بعام 2019 (35). ويُعزى انخفاض إجمالي عدد الأحكام إلى وباء فيروس كوفيد-19 على نحو كبير، إذ علّقت عدة ولايات أمريكية الإجراءات القضائية والمُحاكمات التي تُجرى أمام هيئات المُحلفين لفترات مختلفة، مع اتخاذها الترتيبات لعقد جلسات عن بُعد متى أمكن ذلك.[23] وتراجع عدد الولايات التي أصدرت أحكام إعدام بواقع خمس ولايات (7)، مقارنة بعام 2019، إذ لم تُعلَن أي أحكام في ألاباما أو جورجيا أو نورث كارولينا أو بنسلفانيا أو ساوث كارولينا خلال العام.

[20] وكالة أنباء "أسوشيتد برس"، "حاكم أوهايو: الحقن المميت لم يعد خياراً لتنفيذ الإعدام"، 8 ديسمبر/كانون الأول 2020، [بالإنكليزية] apnews.com/article/legislature-ohio-coronavirus-pandemic-mike-dewine-executions-f7f1542613ae6922444d77341d4d3b40

[21] وبالإضافة إلى أوهايو، أتمّ تعليق تنفيذ عمليات الإعدام، إما كلياً أو جزئياً، في عدة ولايات قضائية، من بينها أركنساس وإيداهو وإنديانا وكنتاكي ولويزيانا وميسيسيبي ونبراسكا ونورث كارولينا ونيفادا وأوكلاهوما وساوث كارولينا وساوث داكوتا، بسبب رفع دعاوى قضائية أو صعوبات أخرى متعلقة بإجراءات الإعدام بالحقنة المميتة. وانتهت الطعون القانونية القائمة منذ وقت طويل في أريزونا وكاليفورنيا في يونيو/حزيران ويوليو/تموز 2020، بالترتيب. وبينما استمر العمل بوقف رسمي لتنفيذ عقوبة الإعدام في كاليفورنيا، أعلن مسؤولون في أريزونا اعتزامهم مواصلة تنفيذ أحكام الإعدام.

[22] دعوى "*فورمان ضد جورجيا*"، المحكمة العليا في الولايات المتحدة، 408 U.S. 238 (1972)

[23] قائمة "أوامر المحاكم والمستجدات خلال وباء كوفيد-19" متاحة على موقع محاكم الولايات المتحدة، [بالإنكليزية] http://www.uscourts.gov/about-federal-courts/court-website-links/court-orders-and-updates-during-covid19-pandemic

عقوبة الإعدام في الولايات المتحدة

بعد إلغاء عقوبة الإعدام في كولورادو اعتباراً من نهاية 2020، أصبح مجموع عدد الولايات التي ألغت هذه العقوبة على جميع الجرائم 22 ولاية، من بينهم عشر ولايات ألغت العقوبة منذ بداية الألفية الثالثة.[24] ولم تُنفَّذ أي عمليات إعدام خلال عشرة أعوام، على الأقل، في: كاليفورنيا، وإنديانا، وكنساس، وكنتاكي، ولويزيانا، ومونتانا، ونيفادا، ونورث كارولينا، وأوريغون، وبنسلفانيا، ويوتا، ووايومنغ، (12 ولاية)، من بين الولايات الثماني والعشرين المتبقية، مع التزام كاليفورنيا، وأوريغون، وبنسلفانيا، بأوامر صادرة عن حكامها بوقف تنفيذ عمليات الإعدام. وعلى الصعيد الفيدرالي، لم تُنفِّذ السلطات العسكرية الأمريكية أي عمليات إعدام منذ 1961، بينما استؤنف تنفيذ الإعدام بحق المدنيين في 2020.

وخارج الولايات المتحدة، كانت ترينيداد وتوباغو البلد الوحيد في المنطقة الذي سجَّل أحكام إعدام جديدة، فضلاً عن أنها البلد الوحيد أيضاً الذي أبقى على عقوبة الإعدام الإلزامية على ارتكاب جريمة القتل العمد. ولم يكن لدى أنتيغوا وباربودا، وجزر البهاما، وبيليز، وكوبا، ودومينيكا، وغواتيمالا، وجامايكا، وسانت كيتس ونيفيس، وسانت لوسيا (9 بلدان) أي شخص تحت طائلة حكم الإعدام، ولم ترد أي أنباء عن صدور أحكام جديدة بالإعدام في هذه البلدان. وواصلت كل من غرينادا، وسانت فينسنت والغرينادين (بلدان) احتجاز شخص واحد محكوم عليه بالإعدام.

وتسبب وباء كوفيد-19 في تعطيل سير وتأخير الدعاوى الجنائية في منطقة الكاريبي، فوردت أنباء عن تعليق محاكمات في أنتيغوا وباربودا، وجامايكا، وغيانا، وسانت كيتس ونيفيس، وسانت فينسنت والغرينادين، وترينيداد وتوباغو، إما بالكامل أو جزئياً، ابتداء من مارس/آذار، في حين أن بعض البلدان علَّقت الزيارات الشخصية للسجناء الذين هم تحت طائلة حكم الإعدام.[25]

أبرز التطورات القُطرية

في 22 يناير/كانون الثاني، أقر مجلس الشيوخ **ببربادوس** تعديلات على قانون "الجرائم ضد الأشخاص"، ليُختَتم العمل على الإصلاحات الرامية إلى إلغاء عقوبة الإعدام الإلزامية ووضع إجراءات لإعادة النظر في الأحكام الصادرة ضد الأشخاص الذين هم تحت طائلة حكم الإعدام.[26] وبعد تخفيف حكم بإعدام شخص واحد، في 28 يوليو/تموز 2020، كان هناك ستة أشخاص محكوم عليهم بالإعدام في نهاية العام.

وفي 14 أغسطس/آب، خففت محكمة الاستئناف في **غيانا** حكماً بالإعدام أُصدِر بحق رجل بتهمة القتل العمد، بعدما أعادت تصنيف التهمة إلى القتل غير المتعمد. وفي إطار الاستعراض الدوري الشامل لملفها لدى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، تعهدت حكومة غيانا، في سبتمبر/أيلول، بإطلاق "عملية تشاورية وطنية بشأن الإصلاح الدستوري في 2021 ستدرس جميع أجزاء الدستور، بما فيها الفصول المتعلقة بحقوق الإنسان".[27]

ووُقِّعَت عقوبة الإعدام الإلزامية على رجلين **بترينيداد وتوباغو** في قضيتين منفصلتين تتعلقان بجرائم قتل عمد، في يناير/كانون الثاني وفبراير/شباط 2020. وبداية من مارس/آذار 2020، أسفرت القيود المفروضة على خلفية وباء فيروس كوفيد-19 عن اعتماد جلسات الاستماع عبر الإنترنت، وتعليق جميع المحاكمات أمام هيئات المُحلفين مؤقتاً، ما أثار بواعث قلق "الرابطة القانونية لترينيداد وتوباغو"، من بين جهات أخرى، بشأن إمكانية تحقيق العدالة.[28] ونقضت محكمة الاستئناف أحكام الإدانة والإعدام بحق رجلين في مارس/آذار 2020، وكذلك بحق رجل ثالث في أكتوبر/تشرين الأول 2020، وأمرت بإعادة محاكمته. وفي يونيو/حزيران 2020، ألغت المحكمة العليا حكم الإعدام بحق رجل ظلَّ أكثر من 23 عاماً تحت طائلة حكم الإعدام، وكان على وشك الإعدام في 1999، نظراً إلى أن تنفيذ الحكم لن يكون دستورياً.[29] وعُلِم بوجود ثمانية وأربعين شخصاً محكوم عليهم بالإعدام في نهاية العام، وأمضى

---

[24] ولايات كولورادو وكونيكتيكت وديلاوير وإلينوي وماريلاند ونيو هامبشاير ونيوجيرسي ونيومكسيكو ونيويورك وواشنطن. وألغت مقاطعة كولومبيا في واشنطن أيضاً عقوبة الإعدام.

[25] تلقت منظمة العفو الدولية المعلومات من حكومات أنتيغوا وباربودا وبربادوس ودومينيكا وغواتيمالا وجامايكا وسانت كيتس ونيفيس وسانت لوسيا وسانت فينسنت والغرينادين. انظر أيضاً صحيفة "ذا غلينر"، جامايكا، "المحامون لرئيس القضاة: وباء فيروس كوفيد-19 ليس حُجة لتعليق المحاكمات أمام هيئات المُحلفين"، 27 سبتمبر/أيلول 2020، [بالإنكليزية] jamaica-gleaner.com/article/news/20200927/covid-19-no-excuse-halt-jury-trials-lawyers-tell-chief-justice، و صحيفة "ستابروك نيوز"، "المحكمة العليا تستأنف المحاكمات الجنائية"، غيانا، 2 أكتوبر/تشرين الأول 2020، [بالإنكليزية] www.stabroeknews.com/2020/10/02/news/guyana/high-court-moving-ahead-with-restart-of-criminal-trials/، الإدارة العامة لشؤون الإعلام، غيانا، "استبدال زيارات السجن بمكالمات الفيديو وسط تفشي وباء فيروس كوفيد-19"، 15 أبريل/نيسان 2020، [بالإنكليزية] dpi.gov.gy/prison-visits-replaced-with-video-calls-amid-covid-19/

[26] برلمان بربادوس، مشروع قانون "الجرائم ضد الأشخاص (تعديل)"، 2019، أُقر في 22 يناير/كانون الثاني 2020، [بالإنكليزية] barbadosparliament.com/bills/details/429

[27] مجلس حقوق الإنسان، تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، غيانا، آراء بشأن الاستنتاجات و/أو التوصيات والالتزامات الطوعية والردود المقدمة من الدولة موضوع الاستعراض، UN Doc A/HRC/44/16/Add.1، 30 سبتمبر/أيلول 2020.

[28] صحيفة "ترينيداد آند توباغو نيوزداي"، "الرابطة القانونية تعرب عن قلقها بشأن محدودية إمكانية اللجوء إلى المحاكم"، 5 أكتوبر/تشرين الأول 2020، [بالإنكليزية] newsday.co.tt/2020/10/05/law-association-concerned-with-limited-access-to-courts/

[29] للمزيد من المعلومات، انظر "مشروع عقوبة الإعدام"، وينسيسلاوس جيمس، deathpenaltyproject.org/story/wenceslaus-james/

ثلثهم ما يربو على خمسة أعوام تحت طائلة الإعدام، ما جعل تنفيذ الأحكام بحقهم غير دستوري.[30] وشهد العام انخفاضاً في العدد السنوي لحالات القتل العمد، لكن العدد لا يزال مُرتفعاً (393 حالة مقابل 536 حالة في 2019)، الأمر الذي أثار دعوات بين الحين والآخر إلى استئناف تنفيذ أحكام الإعدام.[31] وصنفت بيانات جهاز شرطة ترينيداد وتوباغو 57 حادثة قتل عمد فقط باعتبارها جريمة كُشِف عنها الغموض (15%).[32]

أما في **الولايات المتحدة الأمريكية**، فقد ترك الوباء العالمي أثراً كبيراً على حصيلة استخدام عقوبة الإعدام، بما فاق الأعداد الإجمالية السنوية لأحكام الإعدام المُنفَّذة والصادرة، فسجّلت منظمة العفو الدولية أن تفشي فيروس كوفيد-19 في السجون أودى أو اشتُبه بأنه أودى بحياة ما يقرب من نصف السجناء تحت طائلة حكم الإعدام الذين عُلِم بوفاتهم خلال الاحتجاز في 2020 (15 من أصل 33 سجيناً).[33]

ومع مبادرة سلطات السجون في معظم الولايات القضائية إلى تعليق زيارات السجن، أمضى السجناء فترات مُطوَّلة دون المخالطة الاجتماعية أو الاتصال بالعالم الخارجي، سواء من خلال المقابلات الشخصية أو التواصل عن بُعد. ومع تحديد مواعيد تنفيذ بعض أحكام الإعدام والمضي قدماً في ما يخص الطعون، لم يُشكِّل الوباء خطراً شديداً على صحة السجناء فحسب، بل أيضاً عطل سُبل حصولهم على تمثيل قانوني والتمتع بحقهم في المحاكمة العادلة، وهما ضمانتان بالغتي الأهمية في القضايا التي تنطوي على عقوبة الإعدام. وفي أبريل/نيسان، سلَّط مدير "مشروع التمثيل القانوني في قضايا الإعدام" التابع لنقابة المحامين الأمريكيين الضوء، من بين بواعث قلق أخرى، على "عدم تمكُّن معظم فرق الدفاع عن المتهمين في قضايا تستوجب عقوبة الإعدام من إجراء الغالبية العظمى من التحقيقات والأعمال الاختصاصية المطلوبة للتمثيل القانوني في قضايا الإعدام، لتمثيل المتهمين في هذه القضايا"، بسبب القيود المُنفَّذة استجابة للوباء، ما أدى إلى "استنزاف شديد" للوقت المُتاح لديهم.[34] وتضمنت العوامل المُبيَّنة في المُستندات المُقدمة لتأييد طلبات تأجيل أو وقف تنفيذ الإعدام بحق عدة متهمين في ظل الصعوبات الناجمة عن وباء فيروس كوفيد-19، عدم التمكّن من مقابلة الموكلين أو الشهود أو أفراد أسر المتهمين شخصياً، وكذلك عدم إجراء ما يلزم من فحوصات الصحة العقلية للمتهمين والتحاليل المتخصصة وتحقيقات ما بعد الإدانة.[35]

ومع ذلك، سعت سلطات ميسوري وساوث كارولينا وتينيسي وتكساس وكذلك السلطات الفيدرالية إلى تنفيذ أحكام الإعدام، وتصدت لطلبات وقف تنفيذ الإعدام، ما أضفى مزيداً من القسوة على عمليات القتل التي تنفذها السلطات داخل نطاق القضاء، في عام حظيت فيه حماية أرواح الناس من الإصابة بفيروس كوفيد-19 بالأولوية حول العالم. وعلى سبيل المثال، حاول المستشار الروحي لويسلي إيرا بوركي وقف إعدامه بتقديم طلب إلى السلطات القضائية، نظراً إلى أن حالته الصحية متفاقمة، وأنه لن يتمكن بالتالي من تقديم الدعم إليه قبل تنفيذ الإعدام، إلا أن طلبه قُوبل بالرفض.[36] وأُصيبت المحاميتان الأساسيتان عن ليزا مونتغمري، وهي من ذوي الإعاقة العقلية الشديدة وتَحدد موعد إعدامها بدايةً في ديسمبر/كانون الأول، بفيروس كوفيد-19، بعدما ذهبتا لمقابلتها لإعداد طلب بالعفو عنها، وحصلتا في نهاية المطاف على وقف مؤقت لتنفيذ الإعدام قبل الموعد المُحدد بثلاثة أسابيع.[37] وبعد تنفيذ الإعدام بحق أورلاندو هول في نوفمبر/تشرين الثاني، تبيّن إصابة ثمانية من المشرفين على تنفيذ إعدامه ومستشاره الروحي وعاملون آخرون بفيروس كوفيد-19، بعد أن تم فحصهم.[38]

وفي السياق ذاته، فاقم تعنُّت السلطات الفيدرالية في مواصلة تنفيذ عدد غير مسبوق من عمليات الإعدام، الطابع التعسفي، وأوجه الخلل التي تعتري نظام عقوبة الإعدام الأمريكي. وأظهر أيضاً الاستهانة القاسية من ناحية إدارة الرئيس ترامب بالضمانات والقيود المُحددة وفقاً للقانون الدولي والمعايير الدولية بشأن عقوبة الإعدام، فقبل انتخابات الرئاسة الأمريكية بأربعة أشهر، قررت الحكومة الفيدرالية إنهاء وقف تنفيذ أحكام الإعدام الذي دام 17 عاماً، دون

---

[30] وفقاً للمعيار الذي حددته اللجنة القضائية للمجلس الملكي في دعوى *برات ومورغان ضد المدعي العام في جامايكا* (37 UKPC) (1993). وتُعد اللجنة القضائية للمجلس الملكي أعلى محكمة استئنافية في عدد من بلدان مجموعة الكومنويلث، ومن بينها ترينيداد وتوباغو.

[31] صحيفة "ديلي إكسبريس"، "عضو بمجلس الشيوخ يُطالب بتطبيق إجراءات قاسية"، 27 أكتوبر/تشرين الأول 2020، [بالإنكليزية] trinidadexpress.com/opinion/editorials/senators-draconian-calls/article_3e2760e4-18b4-11eb-a0fb-5b93301c93fc.html

[32] تُصنَّف جريمة القتل كجريمة كُشف عنها الغموض، إذا تُوصِّل إلى مشتبه به ووُجهت له تهمة ذات صلة بالجريمة. وتمّ الاطلاع على البيانات [بالإنكليزية] على ttps.gov.tt/Statistics/Crime-Totals-By-Month

[33] سُجلت وفاة ثلاثة وثلاثين شخصاً في أثناء الاحتجاز تمهيداً لإعدامهم في 01 ولايات، مع وفاة 15 منهم بسبب مضاعفات ناجمة عن إصابات مؤكدة أو مُشتبه بها بفيروس كوفيد-19: ألاباما (شخصان) وأريزونا (شخصان، أحدهما نتيجة الإصابة بفيروس كوفيد-19) وكاليفورنيا (19 شخصاً، من بينهم 12 اشتُبه في وفاتهم نتيجة الإصابة بفيروس كوفيد-19) وفلوريدا (4 أشخاص) وجورجيا (شخص واحد) ولويزيانا (شخص واحد) وميسوري (شخص واحد نتيجة الإصابة بفيروس كوفيد-19) وأوهايو (شخص واحد نتيجة الإصابة بفيروس كوفيد-19) وأوريغون (شخص واحد) وبنسلفانيا (شخص واحد).

[34] نقابة المحامين الأمريكيين، إعلان إيميلي أولسون غولت، 3 أبريل/نيسان 2020، [بالإنكليزية] americanbar.org/content/dam/aba/administrative/government_affairs_office/aba-habeas-level-covid%20.pdf?logActivity=true

[35] نقابة المحامين الأمريكيين، إعلان إيميلي أولسون غولت، 3 أبريل/نيسان 2020.

[36] محكمة المقاطعة الجنوبية لولاية إنديانا، شعبة تير هوت، دعوى *ديل هارتكيمير (المعروف أيضاً بسيغن) المُدعي ضد وليام بار*.

[37] محكمة كولومبيا، دعوى *ليزا مونتغمري (المُدعية) ضد وليام بي بار*، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

[38] للمزيد من المعلومات، انظر صحيفة "ذا إندبندنت"، "استئناف ترامب لتنفيذ أحكام الإعدام على المستوى الفدرالي ربما أدى إلى تفشي كبير لفيروس كوفيد-19"، 6 فبراير/شباط 2021، [بالإنكليزية] independent.co.uk/news/world/americas/trump-death-row-covid-superspreader-b1798623.html

إبداء أي سبب لاستئناف تنفيذ الإعدام في هذا الوقت على وجه الخصوص، أو توضيح كيفية تحديد الأولوية في تطبيق حكم الإعدام في ما يخص القضايا ومواعيد التنفيذ.[39] وفي عدة حالات، أقدمت السلطات الفيدرالية على إعدام الأشخاص بالحقنة المميتة، قبل أن تبت المحاكم في طلبات قيد النظر، وكذلك بعد المواعيد المُحددة بداية لتنفيذ الإعدام. وأُجري ذلك من خلال التعجُّل في إعادة استصدار أوامر الإعدام الجديدة وتنفيذها على الفور، دون تقديم إخطارات وافية للمستشارين القانونيين. وترى منظمة العفو الدولية أن ذلك يرقى إلى مستوى المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة.

وقوضت السرعة التي نُفِّذت بها هذه الإعدامات أيضاً إتاحة السُبل أمام السجناء للانتصاف الفعال لعدم حصولهم على تمثيل قانوني كافٍ في أثناء محاكمتهم أو مرحلة استئناف الأحكام ضدهم، فضلاً عن أوجه القصور الأخرى التي شابت قضاياهم وبواعث القلق بشأنها منذ وقت طويل، وتضمن ذلك العقبات الإجرائية التي تمنع المحاكم من الأخذ بالأدلة التي تُثبت تعرُّض المتهمين لصدمات وللإيذاء في طفولتهم، واستمرار النمو العقلي والنضج النفسي والعاطفي بعد بلوغ 18 عاماً؛ ومن النظر كذلك في تقليل مسؤوليتهم عن ارتكاب الجرائم، ما يعيد إلى الأذهان بواعث القلق التي كثيراً ما أُثيرت في سياق تنفيذ الإعدام على مستوى الولايات.

واستمر تطبيق عقوبة الإعدام على ذوي الإعاقات العقلية والذهنية (النفسية الاجتماعية) في 2020، ما يُعَد انتهاكاً للقانون الدولي والمعايير الدولية. ومن بين الأمثلة على ذلك في القضايا على المستوى الفيدرالي، أوقفت إحدى محاكم المقاطعات تنفيذ حكم الإعدام بحق ويسلي إيرا بوركي، بعد أن قدَّم أدلة دامغة على مرضه بداء ألزهايمر، وتشخيص إصابته باضطراب ما بعد الصدمة المعقد وانفصام الشخصية والاضطراب الوجداني ثنائي القطب والاكتئاب الحاد والذهان، وكلها تُعَد أسباباً تجعله غير مؤهل لتنفيذ الإعدام بحقه. ومع ذلك، نُفِّذ حكم الإعدام بحقه في 16 يوليو/تموز، بعد فترة وجيزة من حُكم المحكمة العليا الأمريكية بإلغاء قرار وقف تنفيذ الإعدام، الذي نال تأييد خمسة قضاة مقابل أربعة بالمحكمة من دون تقديم مسوغ لذلك.[40] وعلى صعيد الولايات، أوقفت محكمة الاستئناف الجنائي في تكساس إعدام راندال مايز في 7 مايو/أيار، قبل الموعد المحدد لتنفيذه بأيام كي يتسنى للجهات القضائية النظر في ادعاء إصابته بإعاقة ذهنية.[41] وفي الولاية ذاتها، خُففت أحكام إعدام صادرة بحق ستة رجال، استناداً إلى إعاقاتهم الذهنية، بعدما أمضوا ما بين 18 و25 عاماً تحت طائلة حكم الإعدام. وكان من بينهم كليفتون وليامز، الذي أُوقِف تنفيذ إعدامه سابقاً قبل موعد تنفيذه بأسبوعين في يونيو/حزيران 2018.[42]

وظل التحيز العرقي يلقي بظلاله على عقوبة الإعدام في 2020، فقد أُعدِم أورلاندو هول، وهو رجل أسود، في 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، بعدما استبعدت جهة الادعاء أربعة من بين خمسة أعضاء مؤهلين ذوي بشرة سوداء من الانضمام لهيئة المُحلفين، خلال محاكمته في 1995، لتحكم الهيئة التي كانت جميع أفرادها من أصحاب البشرة البيضاء عليه بالإعدام. وأُعدِم ليزموند ميتشيل، أحد السكان النافاجو الأصليين، في 26 أغسطس/آب 2020، على الرغم من طلب "لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان" بوقف تنفيذ إعدامه، بالاستناد إلى أن حقه في المحاكمة العادلة قد أُنتُهك، وأن إعدامه كان سينتهك أيضاً حق شعب النافاجو في التمتع بالهوية الثقافية وسيُقوض حق أفراده في تقرير المصير، في ضوء معارضته لتنفيذ الإعدام بحق أبنائه. وبينما كان ميتشل يرفع دعوى بشأن العنصرية التي أدت إلى إصدار الحكم النهائي في قضيته، حُدد موعد تنفيذ إعدامه.

---

[39] منظمة العفو الدولية، "الولايات المتحدة: مواصلة الحكومة الفيدرالية لتنفيذ الإعدام بصورة غاشمة يستلزم إعادة النظر في الدعاوى ووقفاً فورياً لاستخدام عقوبة الإعدام" [بالإنكليزية] (رقم الوثيقة: ACT 50/2922/2020).

[40] المحكمة العليا في الولايات المتحدة، دعوى *بار ضد بوركي* (591 US 2020)، 16 يوليو/تموز 2020.

[41] محكمة الاستئناف في القضايا الجنائية بولاية تكساس، دعوى مُقدمة من طرف راندال واين مايز برقم WR-75، 02-105 (2020).

[42] منظمة العفو الدولية، " الولايات المتحدة: ادعاء بشأن الإعاقة الذهنية لمتهم مع تحديد موعد إعدامه - كليفتون وليامز" (رقم الوثيقة: AMR 51/8429/2018)، 16 مايو/أيار 2018، [بالإنكليزية] amnesty.org/en/documents/amr51/8429/2018/en/ للاطلاع على موجز قصير بالحالات الست، انظر "تحالف تكساس لإلغاء عقوبة الإعدام"، *تطورات عقوبة الإعدام بتكساس في 2020: استعراض لأحداث العام*، tcadp.org/wp-content/uploads/2020/12/Texas-Death-Penalty-Developments-in-2020-FINAL.pdf

نظرة على نظام عقوبة الإعدام في ألاباما المعيب: قضية روكي مايرز

↑ روكي مايرز © صورة خاصة

ظلَّ روكي مايرز، وهو من ذوي البشرة السوداء، تحت طائلة حكم الإعدام في ألاباما لما يزيد عن 26 عاماً، إذ أدانته هيئة من المُحلفين مؤلفة بالكامل تقريباً من أصحاب البشرة البيضاء، بقتل جارته من ذوي البشرة البيضاء عمداً في 1991. وعلى الرغم من أن هيئة المُحلفين حكمت عليه بالسجن مدى الحياة دون إمكانية الإفراج المشروط، تجاوز القاضي توصية الهيئة وحكم عليه بالإعدام. وحظرت ألاباما تجاوز القضاة لقرارات هيئات المُحلفين في القضاء في 2017، لكنها لم تُتح الفرصة للمحتجزين قبل ذلك تحت طائلة حكم الإعدام أن يستفيدوا من هذا الإجراء الإصلاحي، ما يُخالف المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2020، رفضت المحكمة العليا الأمريكية طلباً التُمس فيه إنصاف مايرز.[43]

ونشأ روكي مايرز فقيراً في نيوجيرسي، وأتم تعليمه حتى المرحلة الابتدائية، وشُخِصت إعاقته الذهنية حينما كان يبلغ من العمر 11 عاماً. وتخلى محاميه المُنتدَب عن الترافع عنه في استئناف حكم إدانته دون إخطاره، ما تسبب في تأخره عن المواعيد النهائية الرئيسية المُقررة لتقديم الطعون القضائية. واستندت المحاكم، في المقام الأول، إلى اختبارات الذكاء، التي ارتأت المحكمة العليا الأمريكية في 2014 أنها ليست معياراً كافياً، في رفض طلبه بتمديد الموعد النهائي في ضوء إعاقته الذهنية. ويُصرّ روكي مايرز على براءته. ولم تتوفر أدلة تربطه بحادثة القتل باستثناء مُسجِّل فيديو سُرِق من الضحية، في حين أنه أكد على أنه قد وجده متروكاً في الشارع. وشابت الشهادات الأساسية ضده تناقضات ومزاعم ضغوط من أفراد الشرطة، مع تراجع أحد الشهود عن إحدى الشهادات لاحقاً لعدم صحتها. وتحدد موعد إعدامه في 2004 ثم مُجدداً في 2012، ومن المُتوقّع أن يُعاد ترتيب الموعد، بمجرد استكمال ألاباما برتوكول جديد للإعدام خنقاً بالنيتروجين. ولكن بمقدور حاكم الولاية أن يتيح له بعض سُبل الانتصاف لمعالجة جميع أوجه القصور التي اعترت قضيته وأن يصدر قراراً بالرأفة.

وتجاوز الاستخدام المعيب لعقوبة الإعدام نطاق حالات عام 2020؛ ففي فلوريدا، اتخذت المحكمة العليا في الولاية عدة قرارات انتكاسية أضعفت الضمانات في القضايا التي تنطوي على عقوبة الإعدام، بعد إجراء عدد كبير من التعيينات الجديدة بالمحكمة، فتراجعت المحكمة في يناير/كانون الثاني عن مواقفها السابقة، إذ سمحت بإصدار أحكام الإعدام دون الحاجة إلى أن تتخذ هيئات المُحلفين قراراتها بالإجماع.[44] وتخلت المحكمة في مايو/أيار عن معيار مُتبع في الاستعراض الاستئنافي للدعاوى المستندة إلى الأدلة الظرفية وحدها، ومَنع هذا المعيار سابقاً إدانة المتهمين في حالة اتساق الأدلة مع "أي افتراض منطقي ببراءتهم".[45] وألغت أيضاً التطبيق الرجعي لحكم مهم من المحكمة العليا الأمريكية كان من شأنه تعزيز سُبل الحماية لأصحاب ادعاءات الإعاقة الذهنية.[46] وفي أكتوبر/تشرين الأول، انتهت من مراجعتها المستقلة للقضايا التي صدرت فيها أحكام بالإعدام، لضمان تناسبية العقوبة من خلال مقارنتها بقضايا مشابهة.[47]

وعلى الجانب الآخر، أُحرِز بعض التقدم المهم على صعيد حماية حقوق من يواجهون الإعدام؛ ففي 5 يونيو/حزيران، حكمت المحكمة العليا في نورث كارولينا لصالح سجناء محكوم عليهم بالإعدام طعنوا على الأحكام الصادرة ضدهم، بموجب "قانون العدالة العرقية" الذي صدر بالولاية في 2009، وأتاح الحكم مواصلة النظر في طلباتهم بمراجعة أحكام الإعدام ضدهم. وسمح القانون، الذي أُلغي في 2013، لمن يواجهون الإعدام بطلب تخفيف الأحكام، إذا تمكنوا من إثبات أنه من الممكن أن يكون التحيز العرقي قد شاب قضاياهم.[48] وفي 30 سبتمبر/أيلول، صدَّق حاكم ولاية

---

[43] دعوى *كالفن ماكميلان (مُقدِم الالتماس) ضد ألاباما*، رفض المحكمة العليا في الولايات المتحدة الالتماس رقم 193–20 في 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

[44] المحكمة العليا في فلوريدا، دعوى *الولاية ضد بول*، رقم SC18–245 (2020).

[45] بدلاً من ذلك، سمح بإدانة المتهمين، إذا "توافرت أدلة دامغة وكافية لتأييد حكم هيئة المُحلفين والقاضي". دعوى *وش ضد الولاية*، المحكمة العليا في فلوريدا، رقم SC18–227 (2020).

[46] المحكمة العليا في فلوريدا، دعوى "فيليبس ضد الولاية"، رقم SC18–1149 (2020). ويُشار هنا إلى الحكم الأساسي للمحكمة العليا في دعوى *هول ضد فلوريدا*، المحكمة العليا في الولايات المتحدة، رقم 701 .U.S 472 (2014).

[47] المحكمة العليا في فلوريدا، دعوى *لورانس ضد الولاية*، رقم SC18–1172 (2020).

[48] المحكمة العليا في نورث كارولينا، دعوى *نورث كارولينا ضد أندرو دارين رامسور*، رقم 338A10 (2020).

كاليفورنيا، غافين نيوسوم، على "قانون العدالة العرقية" الذي يحظر التمييز العنصري في جميع الملاحقات الجنائية وإصدار الأحكام بدايةً من 2021، واتخذ أيضاً تدابير منفصلة لحظر التمييز العنصري والعرقي والديني، والتمييز القائم على النوع الاجتماعي، في اختيار أعضاء هيئة المُحلفين اعتباراً من 2022، وتوسيع قاعدة المؤهلين للاختيار في هيئات المُحلفين.[49] وسمح حاكم كاليفورنيا أيضاً باتخاذ تدبير منفصل لحظر استخدام التعديلات القائمة على الأصل العرقي لنتائج اختبارات الذكاء لتحديد إمكانية توقيع عقوبة الإعدام على ذوي الإعاقات الذهنية.[50] وإضافة إلى ذلك، أطلقت كاليفورنيا وأوريغون وعدة ولايات أخرى مبادرات جديدة لإدماج السجناء تحت طائلة حكم الإعدام مع عامة نزلاء السجون، وتوفير فرص العمل لهم وبرامج إعادة التأهيل الأخرى.[51]

وفي ظل هذه الخلفية، اكتسبت إسقاط التهم الموجهة بحق ستة رجال أُدينوا، وحُكِم عليهم بالإعدام سابقاً في فلوريدا وميسيسيبي ونيفادا وبنسلفانيا خلال العام أهمية أكبر. وبلغ إجمالي عدد حالات التبرئة من الإعدام 184 بحلول نهاية العام.[52] وتضمنت العوامل التي شابت أحكام الإعدام في تلك الحالات بواعث القلق بشأن مخالفات ممثلي الادعاء، وعدم فعالية التمثيل القانوني للمتهمين والعقبات الإجرائية التي منعت نظر الجهات القضائية في أدلة نفي التهم أو تلك المُخفِّفة للعقوبة.[53]

وفي إطار قضيتين تستوجبان عقوبة الإعدام بقاعدة القوات البحرية الأمريكية في خليج غوانتانامو بكوبا، وصلت الإجراءات السابقة للمحاكمة أمام الهيئات العسكرية إلى طريق مسدود في 2020، فاستُهِل العام بجلسات استماع لقيت صدى واسعاً في القضية ضد خمسة رجال اتُهموا بالتخطيط لشن هجمات 11 سبتمبر/أيلول 2001، أدلى خلالها جيمس ميتشيل وجون بروس جيسن، اختصاصيان عسكريان سابقان في علم النفس عملا لدى وكالة الاستخبارات المركزية، بشهادتهما حول دورهما في وضع وتنفيذ برنامج "تقنيات الاستجواب المتطورة"، الذي ينتهك الحظر المطلق المفروض على التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. وسعى فريق الدفاع إلى الحصول على شهادتهما في إطار جهوده لاستبعاد الأدلة الأولية للادعاء ضد الرجال الخمسة، استناداً إلى أنه تمّ الحصول عليها من خلال التعذيب. وتأثّر سير إجراءات الهيئات العسكرية بفترات طويلة من التأخير بداية من مارس/آذار، التي جاءت بسبب تعاقُب أربعة قضاة للنظر في القضية، وفرض القيود على حركة السفر بسبب الوباء.[54]

وزاد الوباء أيضاً من وطأة الطابع التعسُّفي المتأصل في الهيئات العسكرية، وكذلك قسوة أوضاع الاحتجاز بالقاعدة البحرية. ولم يتسن لأي من الرجال الستة المتهمين بجرائم تستوجب الإعدام - ولا لأي من الأربعين شخصاً المحتجزين بغوانتانامو- مقابلة محاميهم شخصياً، بعدما تفشى الوباء،[55] الأمر الذي يحظى بأهمية خاصة ليس فقط لأن الرجال الستة سيواجهون الإعدام، في حالة إدانتهم في محاكماتهم المرتقبة، بل أيضاً لأن الوباء لم يتح المجال أمام ضحايا التعذيب للاتصال المباشر بمحاميهم أو معارفهم المقربين خارج السجن لفترات مُطوَّلة. وكان من الدواعي الأخرى للقلق المخاطر الصحية الناجمة عن الوباء التي تهدد نزلاء السجن المُسنين، بما في ذلك الذين يعانون مشكلات صحية مزمنة، وكذلك الأفراد العسكريين بمعتقل غوانتانامو. وفضلاً عن الإمكانيات المحدودة للعلاج الطبي المتاحة لدى المرافق الاستشفائية بالقاعدة، أثار المراقبون والمسؤولون قلقهم واسع النطاق بشأن قرار وزير الدفاع الأمريكي آنذاك، مارك إسبر، في مارس/آذار، بحظر الإبلاغ عن الحالات المصابة بفيروس كوفيد-19 بين صفوف الجيش، إلى جانب تعليق الزيارات التفقدية للجنة الدولية للصليب الأحمر.[56]

---

[49] مكتب الحاكم غافين نيوسوم، " الحاكم نيوسوم يُوقِّع تشريعاً تاريخياً لتعزيز العدالة العرقية وجهود كاليفورنيا في مكافحة العنصرية المنهجية والتحيز داخل نظامنا القانوني"، 30 سبتمبر/أيلول 2020، [بالإنكليزية] gov.ca.gov/2020/09/30/governor-newsom-signs-landmark-legislation-to-advance-racial-justice-and-californias-fight-against-systemic-racism-bias-in-our-legal-system/

[50] المعلومات التشريعية الخاصة بكاليفورنيا، الإجراء رقم AB-2512 بشأن عقوبة الإعدام: ذوو الإعاقة الذهنية، [بالإنكليزية] leginfo.legislature.ca.gov/faces/billStatusClient.xhtml?bill_id=201920200AB2512

[51] للاطلاع على موجز قصير، انظر موقع "مركز معلومات عقوبة الإعدام"، [بالإنكليزية] deathpenaltyinfo.org/news/oregon-closes-death-row-joins-national-trend-away-from-automatic-solitary-confinement

[52] للمزيد من المعلومات، انظر "مركز معلومات عقوبة الإعدام"، [بالإنكليزية] deathpenaltyinfo.org/policy-issues/innocence-database. في 18 فبراير/شباط 2021، أُضيفت إلى القائمة 11 حالة أشخاص تمت تبرئتهم من الإعدام بين عامي 1974 و2002، ليرتفع إجمالي حالات التبرئة إلى 184 بنهاية 2020.

[53] من بين أمثلة أخرى، انظر منظمة العفو الدولية، "الولايات المتحدة: رجل يواجه الإعدام بسبب جريمة ارتُكبت في الـ 18 من عمره" – بيلي واردلو [بالإنكليزية] (رقم الوثيقة: AMR 51/2595/2020)، 24 يونيو/حزيران 2020، https://www.amnesty.org/en/documents/amr51/2595/2020/en/؛ و"الولايات المتحدة: معلومات إضافية، إعدام رجل في ميسوري رغم الادعاءات حول براءته – والتر بارتون" [بالإنكليزية] (رقم الوثيقة: AMR 51/2376/2020)، 26 مايو/أيار 2020، https://www.amnesty.org/en/documents/amr51/2376/2020/en/

[54] عُيّن عقيد جيش دوغلاس واتكينز قاضياً لتولي القضية مؤقتاً وظلّ في منصبه بين 28 أبريل/نيسان و16 سبتمبر/أيلول 2020، ثم عُيّن مُجدداً بدايةً من 14 ديسمبر/كانون الأول 2020. وتنحى العقيد ستيفن كين، الذي عُيّن قاضياً في 17 سبتمبر/أيلول 2020، عن القضية في 2 أكتوبر/تشرين الأول 2020. وتولى المقدم ماثيو ماكول القضية في 16 أكتوبر/تشرين الأول 2020، ليتركها في 14 ديسمبر/كانون الأول 2020.

[55] صحيفة "نيويورك تايمز"، "كنت أتوقع أن يكون عام 2020 حافلاً بالمستجدات في غوانتانامو. لكنني كنت مخطئة"، 26 أغسطس/آب 2020، [بالإنكليزية] nytimes.com/2020/08/26/insider/guantanamo-pandemic-delays.html?smid=tw-share

[56] موقع Military.com، "البنتاغون يأمر القواعد العسكرية بالتوقّف عن الإعلان عن إصابات كورونا مع تزايد الحالات المفاجئ"،31 مارس/آذار 2020، [بالإنكليزية] military.com/daily-news/2020/03/31/pentagon-orders-bases-stop-reporting-coronavirus-numbers-cases-surge.html. وارين، وريد، وزملائهم يلتمسون معلومات حول جهود وزارة الدفاع في منع تفشي كوفيد-19 داخل سجن خليج غوانتانامو"، 10 يونيو/حزيران 2020، [بالإنكليزية] warren.senate.gov/oversight/letters/warren-reed-colleagues-seek-information-on-dod-efforts-to-prevent-covid-19-outbreaks-at-guantanamo-bay-prison

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

التوجهات على مستوى المنطقة

- استمرت حالة التكتُّم السائدة في الصين وكوريا الشمالية وفيتنام في عرقلة إجراء تقييم دقيق لاستخدام عقوبة الإعدام في المنطقة التي شهدت أكبر عدد من أحكام الإعدام المُنفَّذة.
- استأنفت الهند وتايوان عمليات الإعدام بعد أن أوقفتا تنفيذها لمدة أربعة أعوام وعام واحد، على التوالي، بينما كانت ماليزيا لا تزال ملتزمة بوقف رسمي لتنفيذ أحكام الإعدام.
- لم تُعلِن اليابان أو باكستان أو سنغافورة عن تنفيذ أي عملية إعدام للمرة الأولى منذ عدة أعوام.

البلد	أحكام الإعدام المُنفّذة في 2020	أحكام الإعدام المُسجَّلة في 2020	الأشخاص المعروف أنه محكوم عليهم بالإعدام بحلول نهاية 2020
أفغانستان	0	4+	976
بنغلاديش	2	113+	1,800+
بروناي دار السلام	0	0	+
الصين	+	+	+
الهند [57]	4	77	404
إندونيسيا	0	117+	482+
اليابان	0	3	120
لاوس	0	9+	+
ماليزيا	0	22+	1,314+
جزر الملديف	0	0	19
ميانمار	0	1	+
كوريا الشمالية	+	+	+
باكستان	0	49+	4,000+
بابوا غينيا الجديدة	0	0	20
سنغافورة	0	8	50+
كوريا الجنوبية	0	0	60
سري لنكا	0	16+	1,000+
تايوان	1	5	49
تايلند	0	35	235
تونغا	0	0	0
فيتنام	+	54+	1,200+

[57] "مشروع 39 أ"، *"عقوبة الإعدام في الهند: تقرير الإحصائيات السنوية لعام 2020*، يناير/كانون الثاني 2021 [بالإنكليزية]، مُتاح على الرابط: project39a.com/annual-statistics-2020؛ وترصد منظمة العفو الدولية التطورات اليومية بشأن استخدام عقوبة الإعدام في الهند، إلا أن المعلومات التي جمعتها تشير إلى صدور عدد أقل من أحكام الإعدام في 2020.

تعتقد منظمة العفو الدولية أنه لم تُنفَّذ عمليات إعدام في 2020 سوى في ستة بلدان بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، ما يُمثِّل أدنى الأعداد المُسجَّلة على الإطلاق؛ بيد أن المنظمة تمكَّنت من تأكيد عدد عمليات الإعدام في بنغلاديش والهند وتايوان، إذ صعَّبت حالة التكتُّم في الصين وكوريا الشمالية وفيتنام من التحقُّق من الأنباء الواردة، وتقييم المدى الحقيقي للجوء الدول إلى عمليات القتل في المنطقة، التي يُعتقَد أنها لا تزال تصل إلى الآلاف.

وانخفضت أعداد أحكام الإعدام الجديدة بما يزيد على النصف في 2020 (517)، مقارنةً بعام 2019، حينما سُجِّل 1227 حكماً، ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى الانخفاض الشديد في عدد أحكام الإعدام المرصودة في الهند (حيث بلغت 77 في 2020 مقابل 102 في 2019)، وباكستان (حيث وصلت إلى +49 من +632)، وبنغلاديش (+113 مقابل +220). وتأثَّرت هذه الأرقام وإجمالي أحكام الإعدام في المنطقة بتعليق إجراءات المحاكم مؤقتاً، استجابةً لتفشي وباء فيروس كوفيد-19، الذي دفع أيضاً عدة بلدان إلى اعتماد مبادئ توجيهية إجرائية جديدة تسمح بمتابعة الإجراءات القضائية عن بُعد أو وضع المحاكمات التي لا تنطوي على عقوبة الإعدام في الأولوية خلال فترات الإغلاق الشامل.[58]

وكان عدد البلدان التي وقَّعت أحكاماً بالإعدام (16) في المنطقة مشابهاً للعدد المُسجَّل في 2019 (17)؛ فقد وردت بلاغات عن صدور أحكام بالإعدام في لاوس في 2020، بينما لم يرِد أي منها في العام الماضي، ولم يُعلَن عن أي أحكام إعدام جديدة في جزر الملديف وكوريا الجنوبية، اللتين أصدرتا أحكاماً بإعدام أشخاص في 2019.

وظل استخدام عقوبة الإعدام في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ينتهك القانون الدولي والمعايير الدولية في كثير من الحالات. واستُخدمت عقوبة الإعدام على نحو مُكثَّف على جرائم لا تصل إلى حد "الجرائم الأشد خطورة" التي يجب أن يقتصر استخدام العقوبة عليها بموجب القانون الدولي.[59] ومن بين الجرائم التي استُخدِمت بشأنها عقوبة الإعدام جرائم متعلقة بالمُخدِّرات، وجرائم اقتصادية، مثل الفساد، بالإضافة إلى أفعال لا يمكن اعتبارها من الجرائم الجنائية المُتعارَف عليها بما يمتثل للشروط التي يحددها القانون الدولي لحقوق الإنسان، مثل "التجديف". وظلَّ أشخاص، كانوا دون سن الثامنة عشرة وقت ارتكاب الجريمة، تحت طائلة أحكام بالإعدام في جزر الملديف. وفي حالات كثيرة سجَّلتها منظمة العفو الدولية، أصدرت محاكم خاصة أحكاماً بالإعدام.

أبرز التطورات القُطرية

للعام الثاني على التوالي، لم تُسجَّل أي عمليات إعدام في **أفغانستان**، حيث أفرجت السلطات، بدايةً من أغسطس/آب، عن 156 سجيناً كانوا تحت طائلة أحكام بالإعدام، في إطار الاستعدادات لمحادثات السلام بين الحكومة الأفغانية وحركة طالبان.[60] ورصدت منظمة العفو الدولية بلاغات عن إصدار أربعة أحكام جديدة بالإعدام في مارس/آذار، على خلفية جرائم اختطاف وقتل عمد، لكن لم تتوفر أي بيانات رسمية.[61]

ونُفِّذ حكمان بالإعدام في **بنغلاديش**، إذ أُعدم شنقاً، في أبريل/نيسان، رجل أُدين بقتل البانغاباندو شيخ مجيب الرحمن، أول رئيس للبلاد، وكان هارباً لمدة عقدين.[62] وأُعدِم أيضاً رجل آخر أُدين بقتل شخصين، في نوفمبر/تشرين الثاني.[63] وفي أكتوبر/تشرين الأول، أصدرت محكمة الجرائم الدولية مذكرة بتنفيذ إعدام سيد محمد قيصر، بعدما أيَّدت المحكمة العليا في بنغلاديش الحكم بإعدامه في يناير/كانون الثاني.[64] ويُذكَر أن محكمة الجرائم الدولية محكمة بنغالية أُنشئت للتحقيق في الانتهاكات لحقوق الإنسان التي أُرتُكبَت على نطاق هائل إبان حرب الاستقلال في 1971. وكانت طلبات استئناف الحكم، المُقدَّمة نيابةً عن سيد محمد قيصر، لا تزال قيد النظر بحلول نهاية العام.

وسجَّلت منظمة العفو الدولية بلاغات عن إصدار 113 حكماً جديداً بالإعدام في بنغلاديش، على خلفية جرائم قتل عمد، من بينهم حكمان صدرا بحق امرأتين. وتضمن مجموع هذه الأحكام أيضاً أحكاماً بالإعدام صدرت غيابياً بحق

---

58 سُجلت قرارات بتعليق مؤقت للدعاوى الجنائية في عدة بلدان، من بينها أفغانستان وبنغلاديش والهند وماليزيا وجزر الملديف وباكستان وسري لنكا.

59 للاطِّلاع على المزيد من المعلومات المُفصَّلة، انظر صفحة 14 من النظرة العامة على المستوى العالمي.

60 الجزيرة، "أفغانستان تبدأ إطلاق سراح 400 سجين من حركة طالبان"، 14 أغسطس/آب 2020، [بالإنكليزية] aljazeera.com/news/2020/8/14/afghanistan-begins-release-of-400-taliban-prisoners؛ "طلوع نيوز"، "الرئيس غني: تذليل جميع العقبات أمام المحادثات بين الفصائل الأفغانية"، 20 أغسطس/آب 2020، [بالإنكليزية] tolonews.com/afghanistan/all-barriers-removed-intra-afghan-talks-ghani

61 "طلوع نيوز"، "الحكم على 4 رجال بالإعدام بعد إدانتهم بالاختطاف والقتل العمد"، 8 مارس/آذار 2020، [بالإنكليزية] tolonews.com/afghanistan/4-men-convicted-kidnapping-and-murder-sentenced-death

62 صحيفة "دكا تريبيون"، "اعتقال عبد الماجد الثلاثاء الماضي، بعد فراره من العدالة لأكثر من 20 عاماً"، 12 أبريل/نيسان 2020، [بالإنكليزية] dhakatribune.com/bangladesh/2020/04/12/bangabandhu-killer-majed-hanged

63 وكالة "يونايتد نيوز أوف بنغلاديش"، "جريمة القتل المزدوجة في لاكشميبور: إعدام المُدان شنقاً بسجن كاشيمبور"، 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، [بالإنكليزية] unb.com.bd/category/Bangladesh/laxmipur-double-murder-condemned-convict-hanged-at-kashimpur-jail/59842

64 صحيفة "بروثوم ألو"، "جرائم ضد الإنسانية: إصدار أمر بتنفيذ إعدام سيد محمد قيصر"، 22 أكتوبر/تشرين الأول 2020، [بالإنكليزية] en.prothomalo.com/bangladesh/crime-and-law/crimes-against-humanity-death-warrant-issued-against-syed-mohamamd-kaisar

21 رجلاً وامرأة واحدة، و60 حكماً أصدرتهم محاكم خاصة.[65] وفي 13 أكتوبر/تشرين الأول، وقّع الرئيس محمد عبد الحميد مرسوماً لتعديل "قانون (منع) قمع النساء والأطفال" لعام 2000، ليُجيز معاقبة جريمة الاغتصاب بالإعدام.[66]

وظلّت **الصين** تحتل الصدارة في تطبيق عقوبة الإعدام بين دول العالم أجمع، مُواصِلةً حظر البيانات المتعلقة بتنفيذ وإصدار أحكام الإعدام باعتبارها من أسرار الدولة، ومنع التدقيق المستقل. وعلى الرغم من التراجع المُحتمَل لمعدل استخدام عقوبة الإعدام في الأعوام الأخيرة، تعتقد منظمة العفو الدولية أن أعداد أحكام الإعدام الصادرة وعمليات الإعدام المُنفَّذة في 2020 لا تزال تصل إلى الآلاف. وواصلت المنظمة دعوة السلطات الصينية إلى مراعاة الشفافية، والإفصاح علانيةً عن التفاصيل الكاملة بشأن مثل هذه المعلومات.

وعلى غرار الأعوام الماضية، أشار رصد منظمة العفو الدولية إلى أن عقوبة الإعدام استُخدمت في معظم الحالات للمعاقبة على جرائم القتل العمد، وتلك المتعلقة بالمُخدِّرات، من بين الـ 46 جريمة التي لا يزال يُعاقَب عليها بالإعدام. وتضمنت هذه الجرائم العديد من الأعمال غير العنيفة التي لا تصل إلى حد "الجرائم الأشد خطورة" وفقاً للقانون الدولي والمعايير الدولية. ولم تتمكّن منظمة العفو الدولية من تحديد ما إن كانت قد صدَرت أو نُفِّذت أي أحكام بالإعدام في منطقة شينجيانغ أويغور ذاتية الحكم، حيث عُلِم في الأعوام الماضية باستخدام عقوبة الإعدام سراً، بعد إجراءات قضائية فادحة الجور، في إطار حملتين تُسميان "حرب الشعب" و"اضرب بقوة"، وطالتا الأقليات العرقية ذات الأغلبية المسلمة في المنطقة.

وفي الوقت الذي كانت تُكافح فيه البلاد وباء فيروس كوفيد-19 في 2020، كان يبدو أن السلطات الصينية تلجأ مُجدداً إلى توقيع عقوبة الإعدام، لتوجِّه رسالة عامة، مع إبدائها اعتماداً مُفرِطاً على الحجة المدحوضة بأن عقوبة الإعدام لها تأثير رادع لا مثيل له، من دون أن تبذُل أي جهود تجاه تشجيع حوار مستنير على الصعيد الوطني بشأن مسائل حقوق الإنسان المرتبطة باستخدام هذه العقوبة. وفي 3 فبراير/شباط، أعلنت محكمة الشعب العليا في مقاطعة هيلونغجيانغ أنها ستُوقِّع عقوبات مُشَدَّدة، من بينها الإعدام، على 36 جريمة متعلقة بجهود الحد من انتشار وباء فيروس كوفيد-19 والسيطرة عليه.[67] وأصدرت لجنة الصحة الوطنية ومحكمة الشعب العليا والنيابة الشعبية العليا ووزارة الأمن العام، في 7 فبراير/شباط، مذكرة توجيهية مشتركة "باتخاذ إجراءات شديدة الصرامة ضد مرتكبي أي أعمال غير قانونية أو إجرامية متعلقة بالأنشطة الطبية، في أثناء جهود منع انتشار الوباء والسيطرة عليه"، فوجَّهوا بالإسراع في إجراء التحقيقات حول الجرائم المُرتكَبة بحق العاملين بالقطاع الطبي والمتعلقة بتعطيل الأنشطة الطبية، وكذلك في ملاحقة مرتكبيها قضائياً، وتوقيع أقسى العقوبات عليهم، بما في ذلك عقوبة الإعدام.[68] وجاء إصدار المبادئ التوجيهية بعد أيام من مقتل اثنين من المتطوعين لتنفيذ قيود السفر المفروضة لمواجهة تفشي الوباء.[69] وفي إحدى الحالات المُعبِّرة عن الأوضاع، حُوكِم رجل على جناح السرعة في هذه الحادثة، وأُدِين وحُكِم عليه بالإعدام في 1 مارس/آذار، ورُفِض طلبه الأول لاستئناف الحكم بعد ذلك بأربعة أسابيع، ثم أعلنت محكمة الشعب العليا في 9 يوليو/تموز، أنها راجعت قضيته وأمرت بإعدامه الذي نُفِّذ بعد خمسة أشهر فقط من ارتكاب الجريمة.[70] وساورت منظمة العفو الدولية بواعث القلق بشأن سرعة سير إجراءات المحاكمة، التي أثارت التساؤلات حول ما إذا تمّ احترام الضمانات الدولية للمحاكمة العادلة في قضية الرجل.

ويعكس تنفيذ عمليات الإعدام لتوجيه رسالة عامة، كما شُوهد في سياق الاستجابة لوباء فيروس كوفيد-19، نمطاً لطالما رصدته منظمة العفو الدولية فيما يتعلق بالجرائم ذات الصلة بالمُخدِّرات؛ فبدا مُجدداً، في 2020، أن السلطات الصينية تُكثِّف عدد التقارير المنشورة في وسائل الإعلام المحلية بشأن عمليات الإعدام في الفترة السابقة ليوم 26 يونيو/حزيران الذي حددته الأمم المتحدة يوماً عالمياً لمكافحة إساءة استعمال المُخدِّرات والاتِّجار غير المشروع بها، وروَّجت له. واحتفاءً بهذا اليوم، أصدرت محكمة الشعب العليا مبادئ توجيهية جديدة، مُسلَّطة الأضواء على عشر "حالات نموذجية" متعلقة بجرائم تشتمل على المُخدِّرات و"تستوجب عقوبات مُشَدَّدة"،[71] وأسفر ثلاث من هذه الحالات عن تنفيذ أربع عمليات إعدام في 21 أبريل/نيسان و15 و17 يونيو/حزيران. وكانت المبادئ التوجيهية

---

[65] من قبيل المحاكم التي أُنشئت بموجب "قانون جرائم الإخلال بالقانون والنظام" (المحاكمة السريعة) الصادر عام 2002. وذكر "مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً" أن المحاكم العسكرية وغيرها من المحاكم الخاصة "ليست بالمحافل المناسبة لكفالة الامتثال التام لمعايير المحاكمة العادلة على نحو ما تقتضيه قضايا الإعدام"، و"لا ينبغي أن تكون لها سلطة فرض أحكام الإعدام على أي شخص". "تقرير مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً"، 9 أغسطس/آب 2012، وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/67/275، الفقرة رقم 33.

[66] موقع bdnews24.com الإخباري، "الرئيس عبد الحميد يُوقِّع مرسوماً بشأن فرض عقوبة الإعدام في حالات الاغتصاب"، 13 أكتوبر/تشرين الأول 2020، [بالإنكليزية]، bdnews24.com/bangladesh/2020/10/13/president-hamid-signs-ordinance-on-capital-punishment-in-rape-cases

[67] صحيفة "غلوبال تايمز"، "الدولة تكافح الجرائم المتعلقة بوباء كوفيد-19"، 4 فبراير/شباط 2020، [بالإنكليزية]، globaltimes.cn/content/1178487.shtml

[68] مجلس الدولة، "知的通知关于做好新型冠状病毒肺炎疫情防控期间保障医务人员安全维护良好医疗秩序的", 8 فبراير/شباط 2020، [بالصينية]، nhc.gov.cn/yzygj/s7658/202002/4bb1763555f7443fa7d1b974bd417f4a.shtml

[69] صحيفة "غلوبال تايمز"، "اعتقال رجل صيني بسبب قتل متطوع في مكافحة وباء فيروس كوفيد-19"، 8 فبراير/شباط 2020، [بالإنكليزية]، globaltimes.cn/page/202102/1215327.shtml

[70] محكمة الشعب العليا، "云南红河中院依法对罪犯马建国执行死刑"، 9 يوليو/تموز 2020، [بالصينية]، court.gov.cn/zixun-xiangqing-240251.html

[71] محكمة الشعب العليا، "最高人民法院发布 2020 年十大毒品（涉毒）犯罪典型案例"، 24 يونيو/حزيران 2020، [بالصينية]، szszy.chinacourt.gov.cn/article/detail/2020/06/id/5318300.shtml

ترمي إلى إرشاد المحاكم الأدنى بشأن خصائص الجرائم وسمات الجناة التي تُعتبَر مُشدِّدة للعقوبة، إلا أنها شجعت فعلياً على اتِّباع نُهُج عقابية تنتهك حقوق الإنسان باسم مكافحة المُخدِّرات، وكان لها أثر مروع خصوصاً على أكثر الفئات تهميشاً في المجتمع، كما أظهرت دراسات الأمم المتحدة الأخيرة.[72]

أحكام الإعدام الجديدة المُسجَّلة في الهند (2015-2020)

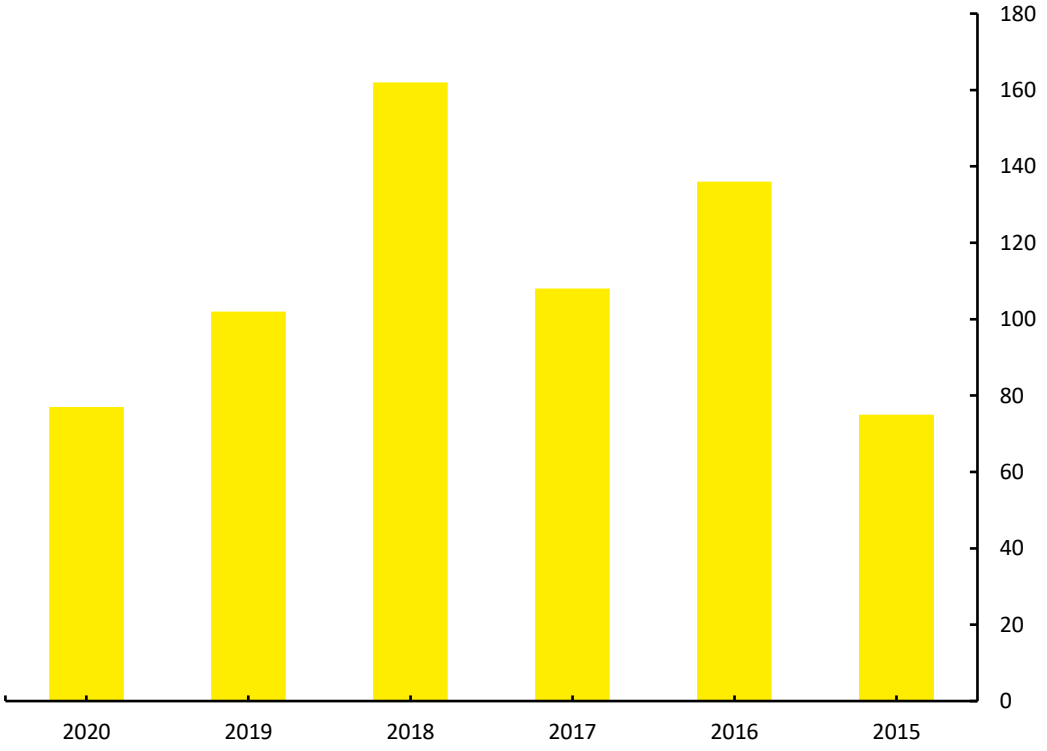

واستمرت المعاقبة بالإعدام على الجرائم الاقتصادية، مثل الاختلاس؛ فقد صدر، على الأقل، حكم واحد جديد بالإعدام "مع وقف التنفيذ" وإمكانية تخفيفه بعد عامين، بتهمة الفساد.[73] وفي 26 ديسمبر/كانون الأول، سنّ المجلس الوطني لنواب الشعب تعديلات على القانون الجنائي، ليتضمن توقيع عقوبة الإعدام على الموظفين غير التابعين للدولة الذين يرتكبون جرائم تشتمل على مبالغ مالية "ضخمة على نحو استثنائي".[74] وكان الإعدام منذ وقت سابق عقوبة تقديرية تُوقَّع على موظفي الدولة المُدانين بهذه الجرائم.

وبرَّأت محكمة الشعب العليا في 4 أغسطس/آب ساحة رجل بعدما أُعيدت محاكمته لعدم توفُّر الأدلة،[75] وكان قد أُدين بالقتل العمد وحُكِم عليه بالإعدام مع وقف التنفيذ لمدة عامين، في مقاطعة جيانغشي في 1995. ولم يترافع عنه أي محامٍ وأصَّر على أن "اعترافه" انتُزِع تحت وطأة التعذيب.

وفي **الهند**، نفَّذت السلطات أحكاماً بالإعدام في مارس/آذار للمرة الأولى منذ 2015، بحق أربعة رجال أُدينوا في حادثة اغتصاب وقتل امرأة وقعت بدلهي في 2012، ولقيت صدى واسعاً. ووفقاً لبيانات "مشروع 39 أ" التابع لجامعة القانون الوطنية بدلهي، واصل عدد أحكام الإعدام الصادرة بالهند في 2020 (77) تراجعه عن مستوياته العليا المُسجَّلة خلال الأعوام الماضية، منخفضاً بمقدار الربع مقارنةً بعام 2019 (102)، ومُتراجعاً إلى ما دون 100 حكم

[72] مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، "دراسة بشأن تأثير مشكلة المُخدِّرات العالمية على التمتُّع بحقوق الإنسان"، 4 سبتمبر/أيلول 2015، وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/HRC/30/65؛ "تنفيذ الالتزام المشترك بالتصدي لمشكلة المُخدِّرات العالمية ومواجهتها على نحو فعَّال فيما يتعلق بحقوق الإنسان"، 14 سبتمبر/أيلول 2018، وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/HRC/39/39.

[73] صحيفة "ساوث تشاينا مورننغ بوست"، "رئيس مقاطعة صينية يُحكَم عليه بالإعدام مع وقف التنفيذ لتورطه في فضيحة فساد كبرى"، 31 يوليو/تموز 2020، [بالإنكليزية]، scmp.com/news/china/politics/article/3095595/chinese-provincial-chief-given-suspended-death-sentence-role

[74] موقع ان بي سي اوبزرفر، "التعديل الحادي عشر للقانون الجنائي في جمهورية الصين الشعبية"، [بالإنكليزية والصينية]، npcobserver.com/legislation/criminal-law-amendment-xi؛ دخلت التعديلات حيز النفاذ في 1 مارس/آذار 2021.

[75] صحيفة "ساوث تشاينا مورننغ بوست"، "قضية تشانغ يوهوان تُبيّن حاجة الصين إلى منع أحكام الإدانة الظالمة"، 9 أغسطس/آب 2020، [بالإنكليزية]، scmp.com/comment/opinion/article/3096430/zhang-yuhuan-case-shows-chinas-need-prevent-wrongful-convictions

للمرة الأولى منذ 2015. وصدرت جميع أحكام الإعدام، لمعاقبة جرائم قتل عمد أو جرائم اشتملت عليه، باستثناء أربعة أحكام صدروا على خلفية حوادث اغتصاب أطفال.

أحكام الإعدام الجديدة المُسجَّلة في إندونيسيا (2016-2020)

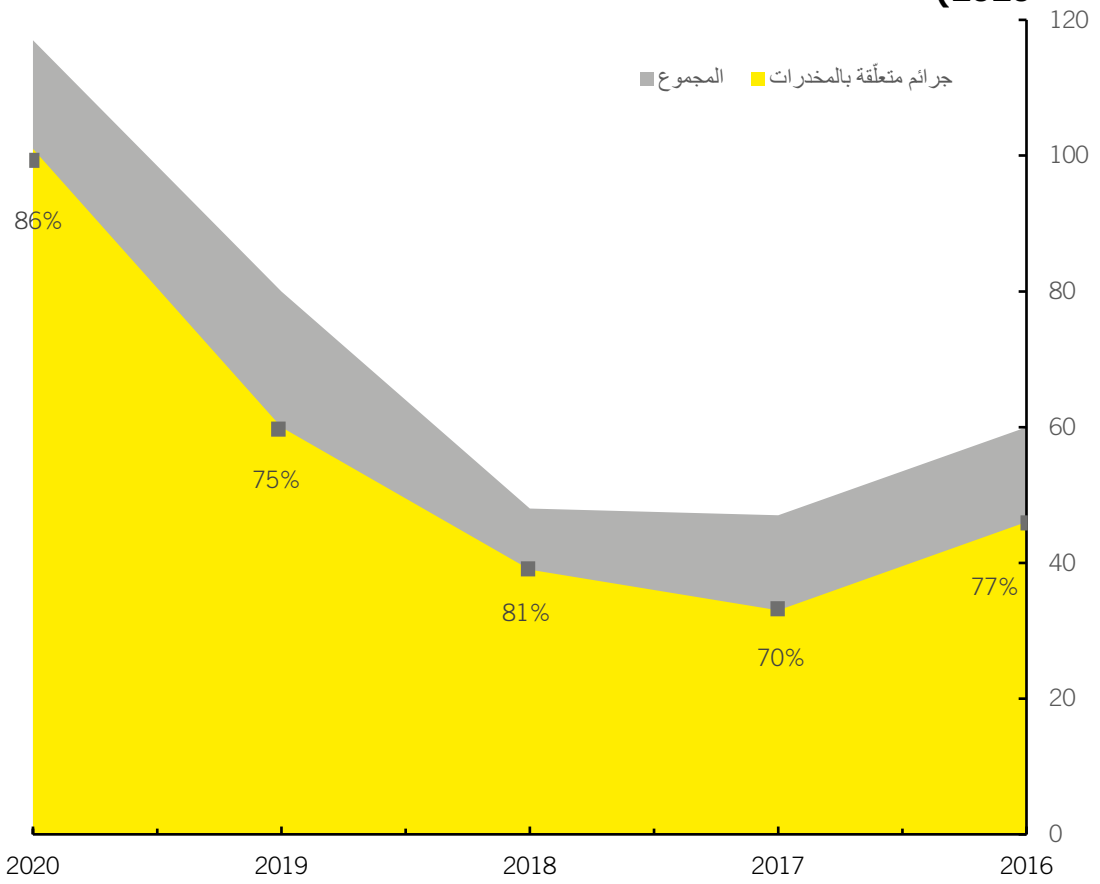

ورصدت منظمة العفو الدولية ارتفاع معدل توقيع عقوبة الإعدام بنسبة 46% **بإندونيسيا** في 2020، مع إصدار 101 من أصل 117 حكماً جديداً بالإعدام للمعاقبة على جرائم متعلقة بالمُخدِّرات، في حين أنه صدرت الأحكام الـ 16 المتبقية للمعاقبة على جرائم القتل العمد. وعكست هذه الأرقام اتجاهاً رُصِد في الأعوام الماضية، عندما أصدرت المحاكم أحكاماً بالإعدام لمعاقبة الجرائم المتعلقة بالمُخدِّرات في ما لا يقل عن 70% من الحالات المعروفة. وكان من بين المحكوم عليهم بالإعدام خمسة مواطنين أجانب، جميعهم ماليزيون، وأُدينوا بالاتِّجار في المُخدِّرات. وحُكِم بالإعدام أيضاً على أربع نساء، جميعهن إندونيسيات، بسبب القتل العمد (2) والاتِّجار في المُخدِّرات (2). وفي نهاية العام، كان يُعتقَد أن هناك على الأقل 482 شخصاً محكوماً عليهم بالإعدام.

وفي أبريل/نيسان 2020، التقى فيرلي باهوري، رئيس "لجنة القضاء على الفساد"، باللجنة الثالثة بمجلس النواب، التي تُشرِف على الشؤون القانونية، كي يناقش تنفيذ الأحكام القائمة بالفعل في "قانون مكافحة الفساد" لمعاقبة مرتكبي الفساد في إدارة أموال الإغاثة من تداعيات وباء فيروس كوفيد-19.[76]

وفي **اليابان**، لم تُنفَّذ أي عمليات إعدام للمرة الأولى منذ 2011. وحُكِم على ثلاثة رجال بالإعدام شنقاً، أُدينوا في دعاوى منفصلة بشأن جرائم قتل عمد متعددة، في حين أن هذا الإجمالي السنوي لأحكام الإعدام جاء متماشياً مع الأعداد المُسجَّلة على مدى خمسة أعوام، ومنخفضاً عن الأعداد السنوية منذ 2012. وفي يناير/كانون الثاني، خُفِّف حكم الإعدام بحق رجل بعد استئنافه، نظراً إلى أنه كان من ذوي الإعاقة العقلية (النفسية الاجتماعية)

[76] صحيفة "جاكرتا بوست"، "لجنة القضاء على الفساد تُحذِّر: الإعدام عقوبة أي احتيال متعلق بالمساعدات المخصصة لمواجهة كوفيد-19"، 30 أبريل/نيسان 2020، [بالإنكليزية]، thejakartapost.com/news/2020/04/29/kpk-warns-that-covid-19-aid-swindlers-face-death-penalty.html

الشديدة في وقت وقوع جرائم القتل.[77] ويُعتقَد أيضاً أنه كان هناك 120 شخصاً محكوماً عليهم بالإعدام، بحلول 31 ديسمبر/كانون الأول، بعد وفاة ثلاثة رجال في أثناء الاحتجاز بانتظار إعدامهم خلال العام، ومن بينهم 110 شخصاً أصبحت أحكام الإعدام الصادرة بحقهم نهائية، من بينهم ستة مواطنين أجانب. ورُفضت طلبات اثنين باستئناف حكميهما. وظلَّ الأشخاص تحت طائلة حكم الإعدام يُحتجزون داخل زنازين انفرادية؛ ومع غياب الضمانات الفعَّالة، وعدم إجراء الفحوصات النفسية المنتظمة، استمر تطبيق عقوبة الإعدام على ذوي الإعاقات العقلية (النفسية الاجتماعية) والذهنية في 2020، ما يُعَد انتهاكاً للقانون الدولي والمعايير الدولية.[78]

وفي 20 فبراير/شباط 2020، رفضت محكمة أوساكا المحلية ثامن طلب يقدِّمه كينجي ماتسوموتو لإعادة محاكمته؛ فقد أُصيب بالاضطراب الوهامي في أثناء حبسه داخل زنزانة انفرادية تحت طائلة حكم بالإعدام، ولديه منذ فترة طويلة إعاقة عقلية (نفسية اجتماعية) قبل إدانته، نجمت عن تسمم بالزئبق (مرض مينماتا، اضطراب عصبي ناجم عن التسمم بالزئبق). ووفقاً لما أفاد به محاميه، لعبت هذه الإعاقات دوراً كبيراً خلال استجواب الشرطة له، ودفعته إلى الإدلاء بـ "اعتراف" تحت الإكراه. وقال محاميه إن موكِّله لا يتمتع بالأهلية لفهم الإجراءات القانونية في قضيته أو المُشاركة فيها، ولا يعي كذلك طبيعة حكم الإعدام الصادر ضده أو الغرض منه. وفي أثناء رفض التماس إعادة محاكمة كينجي، رفضت المحكمة أيضاً طلبه لوقف تنفيذ حكم الإعدام خلال فترة النظر في الطعن المُقدَّم على الحكم، إذ كان من شأن تنفيذ الإعدام خلال هذه الفترة أن ينتهك المادة 32 من الدستور التي تنُص على الحق في المحاكمة العادلة. وينتهك قرار المحكمة الضمانات الدولية بشأن استخدام عقوبة الإعدام.[79]

وفي 23 ديسمبر/كانون الأول، أمرت المحكمة العليا في اليابان بإحالة قضية إيواو هاكامادا مُجدداً إلى محكمة طوكيو العليا لإعادة محاكمته. وقد حُكِم عليه بالإعدام في 1968، بعد إدانته في محاكمة جائرة، وبات لديه إعاقة عقلية (نفسية اجتماعية) شديدة، خلال احتجازه تحت طائلة الإعدام. وأُفرِج عنه مؤقتاً في 2014 إلى حين إعادة محاكمته، وسُمِح له بالإقامة في منزله خلال سير الإجراءات القضائية ضده.

وسجَّلت منظمة العفو الدولية أحكاماً بالإعدام صدرت في **لاوس** خلال 2020 ضد تسعة أشخاص، بينهم أربع نساء، بعد اتهامهم جميعاً بجرائم متعلقة بالمُخدِّرات.

وواصلت السلطات في **ماليزيا** التزامها بالوقف الرسمي لتنفيذ عمليات الإعدام للعام الثالث على التوالي، وأيَّدت للمرة الثانية القرار الذي تُصدِره الجمعية العامة للأمم المتحدة كل عامين ويدعو إلى تعليق استخدام عقوبة الإعدام. وقدَّمت اللجنة الخاصة لدراسة سياسات إصدار الأحكام تمهيداً لاستبدال عقوبة الإعدام الإلزامية، تقريرها إلى ليو فوي كيونغ، الوزير المسؤول آنذاك عن الشؤون القانونية بحكومة رئيس الوزراء، في 11 فبراير/شباط،[80] ويُذكَر أن الوزير الراحل ليو فوي كيونغ أنشأ هذه اللجنة في 2019. وبعد تغيير الحكومة في بداية مارس/آذار، أكّد وزير الشؤون القانونية، تقي الدين حسن، في رده على البرلمان، على أن الحكومة الجديدة تلقت النسخة الأخيرة من التقرير في 17 يوليو/تموز.[81] ولم يُعلَن عن النتائج التي خلُصت إليها الدراسة قبل نهاية العام، إلا أن الوزير أبلغ البرلمان في أغسطس/آب بأن التقرير أوصى باستبدال عقوبة الإعدام الإلزامية على 11 جريمة مشمولة في "قانون العقاقير الخطِرة" لعام 1952، و21 جريمة يُعاقَب عليها بالإعدام مع الصلاحية التقديرية للمحاكم.[82] وأعلنت المحكمة الفيدرالية في أغسطس/آب دستورية توقيع عقوبة الإعدام الإلزامية، موضحةً أن من صلاحيات البرلمان سنّ تشريعات بشأن الجرائم والعقوبات.[83]

وأظهرت الأرقام الصادرة عن إدارة السجون احتجاز 1314 شخصاً محكوماً عليهم بالإعدام، بحلول 30 يونيو/حزيران، من بينهم 475 شخصاً لم يُبَتّ بعد في استئنافهم أمام محكمة الاستئناف والمحكمة الفيدرالية، و839 شخصاً يلتمسون العفو.[84] وهذا يعني أن ما لا يقل عن 34 حكماً جديداً بالإعدام قد صدروا بين 1 ديسمبر/كانون الأول 2019،

---

77 صحيفة "جابان تايمز"، "محكمة عليا تُلغي حكم قاضٍ غير محترف بإعدام شخص لقتل 5 أشخاص في 2015"، 27 يناير/كانون الثاني 2020، [بالإنكليزية]، japantimes.co.jp/news/2020/01/27/national/crime-legal/japan-court-death-sentence-2015-murders-awaji

78 اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 36 (2018) على المادة 6 من "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، الحق في الحياة، 30 أكتوبر/تشرين الأول 2018، وثيقة الأمم المتحدة رقم: CCPR/C/GC/36، الفقرة رقم 49.

79 الضمانة رقم 8 من "الضمانات التي تكفل حماية حقوق من يواجهون عقوبة الإعدام"، الصادرة عن الأمم المتحدة، التي أُقِرَّت في قرار "المجلس الاقتصادي والاجتماعي" رقم 50/1984 بتاريخ 25 مايو/أيار 1984، والذي نصَّ بوضوح على ما يلي: "لا تُنفَّذ عقوبة الإعدام إلى أن [يُفصَل] في إجراءات الاستئناف أو أي إجراءات تتعلق بالعفو أو بتخفيف الحكم".

80 موقع "ماليزياكيني" الإخباري، "أحكام الإعدام – اللجنة تُقدِّم تقريراً بشأن العقوبات البديلة"، 11 فبراير/شباط 2020، [بالإنكليزية] malaysiakini.com/news/510445

81 صحيفة "ذي صن ديلي"، "تقي الدين: مجلس الوزراء سيناقش تقريراً بشأن إلغاء عقوبة الإعدام"، 13 أغسطس/آب 2020، [بالإنكليزية] thesundaily.my/local/cabinet-to-discuss-report-on-abolishing-capital-punishment-takiyuddin-KH3458873

82 برلمان ماليزيا، الاجتماع الثاني، الدورة الثالثة للبرلمان الرابع عشر، الردود الكتابية على الاستجوابات رقم 1 إلى رقم 556، بين 13 يوليو/تموز و27 أغسطس/آب 2020، الرد على الاستجواب رقم 1.

83 المحكمة الفيدرالية في ماليزيا، دعوى *"ليتيشا بوسمان ضد النائب العام وطعون أخرى"*، (رقم: [2020] 8 CLJ 147)

84 برلمان ماليزيا، الاجتماع الثاني، الدورة الثالثة للبرلمان الرابع عشر، الردود الكتابية على الاستجوابات رقم 1 إلى رقم 556، بين 13 يوليو/تموز و27 أغسطس/آب 2020، الرد على الاستجواب رقم 01.

حينما كانت الأرقام الرسمية قد نُشِرَت سابقاً، وحتى نهاية يونيو/حزيران،[85] في حين أن منظمة العفو الدولية سجَّلت خلال 2020 ما يفيد بصدور 22 حكماً جديداً بالإعدام، من بينها ثلاثة أحكام تتعلق بتهمة الاتِّجار بالمُخدِّرات.

وفضلاً عن ذلك، أشارت الأرقام الرسمية في ماليزيا بين عامي 2015 و2019 إلى أن مجموع الأشخاص المُتقدمين بطلبات الرأفة إلى مجالس منح العفو على مستوى الولايات والمستوى الفيدرالي بلغ 197 شخصاً، وأن المحكمة الفيدرالية أكَّدت أحكام الإعدام بحق 188 ماليزياً و198 مواطناً أجنبياً، تضمنوا 60 نيجيرياً و39 إيرانياً و21 إندونيسياً و13 تايلندياً و11 هندياً و10 فلبينيين.[86] وعكست هذه الأرقام النتائج التي توصَّلت إليها منظمة العفو الدولية ونشرتها في 2019.[87]

وأكَّد مكتب النائب العام في **جزر الملديف** لمنظمة العفو الدولية التزام الحكومة بالإبقاء على "الوقف غير الرسمي" لتنفيذ أحكام الإعدام، مع تركيزها على إجراء الإصلاحات على النظام القضائي الملديفي وتعزيز استقلاليته. ولم تَصدُر أي أحكام جديدة بالإعدام، بينما ظلَّ 19 شخصاً، من بينهم امرأة واحدة، تحت طائلة الإعدام، وذلك بعد إدانتهم جميعاً بالقتل العمد. وتضمن هؤلاء ثلاثة أشخاص استنفدوا السبل القانونية كافة للطعن على الأحكام، وخمسة كانت تقل أعمارهم عن 18 عاماً وقت ارتكاب الجريمة. ودخل "قانون حماية حقوق الطفل" الصادر في نوفمبر/تشرين الثاني 2019 حيز النفاذ في فبراير/شباط 2020.[88] ويحظر هذا القانون توقيع عقوبة الإعدام على الأشخاص دون سن الـ 18.

أما في **ميانمار**، فعُلِم بإصدار حكم واحد جديد بالإعدام على خلفية جريمة قتل عمد.[89] وفي 17 أبريل/نيسان 2020، أصدر رئيس البلاد آنذاك، يو وين ميينت، قرارات بالعفو الجماعي، وخفف جميع أحكام الإعدام الصادرة إلى أحكام بالسجن مدى الحياة دون موعد للإفراج، وذلك في إطار احتفالات العام الميانماري الجديد،[90] إلا أن السلطات لم تُتح علناً عدد أحكام الإعدام المُخفَّفة.

ومع عدم إمكانية الدخول إلى **كوريا الشمالية**، والوصول إلى وسائل الإعلام ومصادر مستقلة داخل البلاد، ظلَّت منظمة العفو الدولية تُواجه صعوبات بالغة في التحقُّق من صحة المعلومات حول استخدام الدولة لعقوبة الإعدام في 2020. وبينما يُرجَّح على نحو كبير استمرار تنفيذ وإصدار أحكام الإعدام بمعدل مُطرد، لم تستطع منظمة العفو الدولية التحقُّق من الأنباء الواردة عن تنفيذ أحكام الإعدام، بما في ذلك عمليات الإعدام المُنفَّذة على الملأ أو تلك المُنفَّذة بحق مسؤولين باللجنة المركزية وحزب العمال الكوري الحاكم.[91] وعلى نحو مماثل، لم تتمكّن المنظمة من التأكُّد من صحة المعلومات الواردة حول أحكام الإعدام الصادرة، كما زُعم، بعد محاكمات موجزة وعلى خلفية مجموعة من الأفعال التي إما لم تبلغ حد "الجرائم الأشد خطورة"، التي يجب أن يقتصر استخدام العقوبة عليها وفقاً للقانون الدولي، أو الأفعال التي لا يمكن اعتبارها من الجرائم الجنائية المُتعارَف عليها بما يمتثل للشروط التي يحددها القانون الدولي لحقوق الإنسان.[92]

ولم ترد أي أنباء عن وقوع عمليات إعدام في **باكستان** للمرة الأولى منذ استئناف تنفيذها في ديسمبر/كانون الأول 2014. وسجَّلت منظمة العفو الدولية عدداً من أحكام الإعدام الصادرة في 2020 (49) يقل كثيراً عن الأعوام السابقة، الأمر الذي قد يُعزى جزئياً إلى توقُّف الإجراءات القضائية، بسبب وباء فيروس كوفيد-19. وصدر حكمان من أحكام الإعدام المُسجَّلة، بتهمة "التجديف"، في حين أن محاكم مكافحة الإرهاب أصدرت 19 حكماً، وصدرت سبعة أحكام عن محاكم المحاكمات الجنائية النموذجية، التي أُنشئت في 2019 خصيصاً للنظر في الدعاوى الجنائية المتراكمة. وفي 17 يونيو/حزيران، ألغت محكمة بيشاور العليا أحكام الإدانة بحق 196 شخصاً، حُوكِموا قبل ذلك أمام

---

[85] برلمان ماليزيا، الاجتماع الثالث، الدورة الثالثة للبرلمان الرابع عشر، الردود الكتابية على الاستجوابات رقم 1 إلى رقم 544، بين 2 نوفمبر/تشرين الثاني و17 ديسمبر/كانون الأول 2020، الرد على الاستجواب رقم 441.

[86] برلمان ماليزيا، الاجتماع الثالث، الدورة الثالثة للبرلمان الرابع عشر، الردود الكتابية على الاستجوابات رقم 1 إلى رقم 544، بين 2 نوفمبر/تشرين الثاني و17 ديسمبر/كانون الأول 2020، الرد على الاستجواب رقم 441.

[87] منظمة العفو الدولية، *"أوجه قصور قاتلة: لماذا ينبغي أن تُلغي ماليزيا عقوبة الإعدام؟"* (رقم الوثيقة: ACT 50/1078/2019)، 10 أكتوبر/تشرين الأول 2019، [بالإنكليزية]، amnesty.org/en/documents/act50/1078/2019/en

[88] حكومة جزر الملديف، التقرير الوطني المُقدَّم وفقاً للفقرة 5 من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 16/21 – جزر الملديف، 14 فبراير/شباط 2020، وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/HRC/WG.6/36/MDV/1، الفقرة رقم 146.

[89] صحيفة "ذا إيراوادي"، "محكمة بميانمار تحكم على رجل بالإعدام شنقاً لإدانته بقتل الصديق السابق لصديقته"، 15 يناير/كانون الثاني 2020، [بالإنكليزية]، irrawaddy.com/news/burma/myanmar-court-sentences-man-death-hanging-love-triangle-murder.html

[90] صحيفة "ميانمار تايمز"، "الإفراج عن حوالي 25 ألف سجين في العام الجديد"، 17 أبريل/نيسان 2020، [بالإنكليزية]، mmtimes.com/news/nearly-25000-prisoners-freed-myanmar-new-year.html

[91] انظر، على سبيل المثال، صحيفة "كوريا تايمز"، "كوريا الشمالية تُعدِم شخصين على الملأ لانتهاك الحجر الصحي"، 7 ديسمبر/كانون الأول 2020، [بالإنكليزية]، koreatimes.co.kr/www/nation/2020/12/103_300477.html؛ صحيفة "دونغا إلبو"، "살총 가갔다가 탕 목욕물 대중 몰래 된리격 ,원공차방예 나로코"، 13 فبراير/شباط 2020، [بالكورية]، donga.com/news/article/all/20200213/99665772/1

[92] وكالة أنباء "يونهاب"، "형처 상전환 물 환율 ,은정김 ,원국"، 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، [بالكورية]، yna.co.kr/view/AKR20201127072351001؛ "إذاعة آسيا الحرة"، "살총개공 명 6 로의혐 매매인 적조직 성양평 서 북"، 6 أغسطس/آب 2020، [بالكورية]، rfa.org/korean/in_focus/ne-kw-08062020070746.html

محاكم عسكرية، وكان قد حُكِم على معظمهم بالإعدام.[93] وقد تشكَّلت المحاكم العسكرية في يناير/كانون الثاني 2015، إثر شن هجوم على مدرسة ببيشاور في ديسمبر/كانون الأول 2014، لمُحاكمة المدنيين المُشتبه في ارتكابهم جرائم تتعلق بالإرهاب. ويُذكَر أن الإجراءات المُعتمَدة في هذه المحاكم لم تُلبِّ المعايير الدولية للمحاكمة العادلة. وفي حكم تاريخي، خففت محكمة لاهور العليا في يونيو/حزيران، حكماً بإعدام محمد إقبال، الذي كان يبلغ من العمر 17 عاماً وقت اعتقاله في 1998،[94] وكانت مذكرة بتنفيذ إعدامه قد صدرت في 2016.

وطرح 37 عضواً بمجلس النواب في **الفلبين**، في 1 أكتوبر/تشرين الأول 2020، مشروع قانون جديد بتعديل "قانون المخدرات الخطِرة الشامل" لعام 2002، لتشديد العقوبات على الجرائم المتعلقة بالمُخدرات، عبر إجراءات منها إعادة تطبيق عقوبة الإعدام. وكانت التدابير الأخرى العديدة الرامية لإعادة العمل بهذه العقوبة، والتي طُرحت في الأعوام الماضية، لا تزال قيد النظر أمام مجلس النواب (13 مشروع قانون) ومجلس الشيوخ (10 مشاريع قوانين) في نهاية العام. ويُذكَر أن الفلبين دولة طرف في "البروتوكول الاختياري الثاني المُلحَق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، الذي يرمي إلى إلغاء عقوبة الإعدام.

وفي **سنغافورة**، لم تُنفِّذ السلطات أي عمليات إعدام للمرة الأولى منذ 2013،[95] ويرجع هذا التوقُّف بصورة أساسية إلى الدعاوى الجارية، من بينها تلك المتعلقة بأثر القيود المفروضة استجابةً لوباء فيروس كوفيد-19 على الجوانب الرئيسة لإجراءات ممارسة عقوبة الإعدام. وفي أثناء تصدي سنغافورة لتزايد الحالات المُصابة بفيروس كوفيد-19 للمرة الأولى، أصدرت الرئيسة حليمة يعقوب في 5 فبراير/شباط، أمراً بالوقف المؤقت لتنفيذ أحكام الإعدام، ما أوقف تنفيذ أول عملية إعدام بالشنق عُلِم بأمرها في العام، قبل الموعد المُقرر بيومين.[96] بيد أن الرئيسة أصدرت في 8 سبتمبر/أيلول أمراً جديداً بتنفيذ الإعدام بشأن الحالة ذاتها بعدئذ بعشرة أيام. وطلب الممثل القانوني لسيد سهيل بن سيد زين، الرجل الذي كان على وشك الإعدام، إلى السلطات القضائية تأجيل إعدام موكِّله، وقد حصل على الموافقة لاحقاً، لأسباب متعددة، تضمنت التمييز المجحف الذي تعرَّض له موكِّله من حيث اختيار قضيته وتحديد أولوية تنفيذ الحكم الصادر بشأنها بسبب جنسيته. وزعم الممثل القانوني أن احتمالات تنفيذ إعدام المواطنين الأجانب، الذين جاءت دعاوى بعضهم قبل دعوى موكِّله، تبدو أقل، نظراً إلى قيود السفر وغيرها من التدابير المُتَّخذة بسبب بوباء فيروس كوفيد-19، والتي شكّلت صعوبات بشأن الزيارات الأسرية الأخيرة للأشخاص الذين يُوشك إعدامهم وإعادة جثامينهم.[97] وبينما سلَّمت سلطات الدولة بأنه لا يد لها على قيود السفر التي تفرضها البلدان الأخرى، رفضت زعم الممثل القانوني، موضحةً أن تأجيل البتّ في الدعاوى الأخرى يرجع إلى دعوى منفصلة تضم بعض الرجال الماليزيين. وأذنت المحكمة العليا باستئناف الحكم، ممددة قرار وقف تنفيذ الإعدام إلى ما بعد نهاية العام. وبالإضافة إلى حالة سيد بن سهيل سيد زين، تَحَدّد موعد تنفيذ إعدام معاذ فادزير بن مصطفى، ثم أُوقِف قبل الموعد بيوم واحد في سبتمبر/أيلول.[98] وكان الرجلان قد أدينا، ووُقِّعَت عقوبة الإعدام الإلزامية عليهما بتهم متعلقة بالمُخدرات.

وأُصدِرت أحكام إعدام إلزامية بحق ثمانية رجال آخرين، تضمنوا ثلاثة مواطنين أجانب، خلال العام، وجاء الحكم على ستة منهم بسبب جرائم متعلقة بالمُخدرات، بينما حُكِم بإعدام الاثنين الآخرين لاتهامهما بالقتل العمد. وبدايةً من منتصف أبريل/نيسان، بدأ اتخاذ إجراءات المحاكم عن بُعد، بسبب وباء فيروس كوفيد-19؛ فصدرت أحكام الإعدام ضد المتهمين، في أثناء حضورهم جلسات المحاكم عبر الإنترنت من داخل السجن، مع فصلهم عن محاميهم.[99] وإلى جانب التساؤلات التي أُثيرت سابقاً أمام المحكمة العليا حول احتمالية انتهاك سلطات السجن لسرية الاتصالات بين المحامين وموكِّليهم، دون وجود أوامر قضائية أو إشراف قضائي، بعث تقييد الوصول إلى المتهمين على المزيد من القلق بشأن حماية الحق في المحاكمة العادلة، لا سيما خلال إجراءات القضايا التي تنطوي على عقوبة الإعدام.[100]

وبُرِّئَت ساحة خمسة رجال محكوم عليهم بالإعدام من التهم الموجهة إليهم، وبُرِّئ اثنان منهم بعدما استنفدا إجراءات الاستئناف العادية. وتضمن هؤلاء مواطناً نيجيرياً، حُكِم عليه بالإعدام بعد اتهامه بالاتِّجار في المخدرات،[101]

---

[93] صحيفة "دون نيوز"، "محكمة بيشاور العليا تُلغي 200 حكم إدانة صدروا عن محاكم عسكرية"، 17 يونيو/حزيران 2020، [بالإنكليزية]، dawn.com/news/1564018

[94] صحيفة "دون نيوز"، "تخفيف حكم بإعدام متهم حدث"، 9 يونيو/حزيران 2020، [بالإنكليزية]، dawn.com/news/1562319

[95] مصلحة سجون سنغافورة، "الإحصائيات السنوية لمصلحة سجون سنغافورة لعام 2020"، 4 فبراير/شباط 2021، [بالإنكليزية]، sps.gov.sg/news-about-us/in-the-news/singapore-prison-service-annual-statistics-release-for-2020-1

[96] محكمة الاستئناف في سنغافورة، دعوى "*سيد سهيل بن سيد زين ضد النائب العام*"، (رقم: [2020] SGCA 122).

[97] دعوى "*سيد سهيل بن سيد زين ضد النائب العام*".

[98] منظمة العفو الدولية، "سنغافورة: بواعث القلق بشأن المحاكمة العادلة يجب أن تُفضي إلى إعادة النظر في قضايا عقوبة الإعدام على وجه العجلة" (رقم الوثيقة ACT 50/3092/2020)، 21 سبتمبر/أيلول 2020، [بالإنكليزية]، amnesty.org/en/documents/act50/3092/2020/en/

[99] شبكة "إن بي سي" الإخبارية، "محكمة سنغافورية تحكُم في جلسة عبر 'زووم' بإعدام مُشتَبه به في قضية مُخدِّرات"، 20 مايو/أيار 2020، [بالإنكليزية]، nbcnews.com/news/world/singapore-court-sentences-drug-suspect-death-zoom-videoconferencing-app-n1211126

[100] محكمة الاستئناف في سنغافورة، دعوى "*سيد سهيل بن سيد زين ضد النائب العام*"، (رقم: [2020] SGCA 101)، الفقرة 12؛ ودعوى "*داتشينامورثي بن كاتايا وغوبي بن أفيديان ضد النائب العام*"، (رقم: [2020] SGCA 77).

[101] محكمة الاستئناف في سنغافورة، دعوى "*إليتشوكو أوشيتشوكو تشوكووبي ضد النائب العام*"، (رقم: [2020] SGCA 90).

وكانت قد بُرِّئَت ساحته في بادئ الأمر في نوفمبر/تشرين الثاني 2014، لكن بعد استئناف النيابة للحكم، خلُصت محكمة الاستئناف إلى أن قاضي المحاكمة لم يضع في اعتباره على النحو السليم الأثر المُترتِّب على بعض التأكيدات التي ذكرها الرجل في إفادة له بعد اعتقاله، ثم أُدين وأُعيدت قضيته إلى المحكمة العليا لإصدار الحكم. وبناءً على طلب من النيابة، فحص خبير طبي الرجل وشخَّص إصابته باضطراب ما بعد الصدمة، مع أعراض فصامية، بسبب صدمة تعرَّض لها في طفولته. وارتأى الخبير أن أعراض اضطراب ما بعد الصدمة ظهرت عليه حينما أُخبِر بأنه يواجه إمكانية عقوبة الإعدام، ما دفعه على الأرجح إلى الإدلاء بالتأكيدات خلال استجوابه. وأتاح هذا التشخيص المجال لإعادة فتح ملف قضيته في 2017، وتبرئة ساحته في نهاية المطاف في سبتمبر/أيلول.

وفي **كوريا الجنوبية**، خففت محكمة بوسان العليا في يونيو/حزيران حكماً بالإعدام صدر ضد رجل في نوفمبر/تشرين الثاني 2019، استناداً إلى إعاقته العقلية (النفسية الاجتماعية) الشديدة، ثم أكَّدت المحكمة العليا الحكم في أكتوبر/تشرين الأول.[102] وأظهرت الأرقام الرسمية التي حصلت عليها منظمة العفو الدولية أنه كان هناك 60 رجلاً تحت طائلة الإعدام بموجب أحكام نهائية في نهاية العام، وتضمنوا مدنيين أجنبيين اثنين وأربعة أفراد عسكريين.

وأعلنت المحكمة العليا في **سري لنكا** تمديد أمر أصدرته لوقف تنفيذ أحكام الإعدام، التي أذِن رئيس البلاد آنذاك مايثريبالا سيريسينا باستئنافها في يونيو/حزيران 2019.[103] وأصدرت المحكمة هذا الأمر لإتاحة فرصة النظر في الالتماسات التي أفادت بأن الاختيار التعسفي لأربعة سجناء أذِن سيريسينا بإعدامهم، والسرية التي اكتنفت أوامر الإعدام، والتحضيرات لتنفيذ عمليات الإعدام انتهكت حقوق الأشخاص الذين يواجهون عقوبة الإعدام. وحُكِم على 16 رجلاً على الأقل بالإعدام خلال العام، وتضمنوا مواطناً أجنبياً، وأُدين ثلاثة بجرائم متعلقة بالمخدرات.

وفي 1 أبريل/نيسان، أعدمت السلطات في **تايوان** رمياً بالرصاص رجلاً أُدين بإشعال حرائق عمداً أسفرت عن وفاة، لتُنفِّذ بذلك أول عملية إعدام منذ 2018.[104] وصدرت خمسة أحكام جديدة بالإعدام، من بينهم حكم واحد بحق امرأة ووأصبح الحكم ضد رجل واحد نهائي. وبرَّأت محكمة تاينان العليا في مايو/أيار هسيه تشيهانغ، الذي أُفرِج عنه مؤقتاً في 2019 على ذمة إعادة المحاكمة، بعدما أمضى 18 عاماً تحت طائلة حكم الإعدام.[105] وأعلمت السلطات منظمة العفو الدولية بأنه كان هناك في نهاية العام 38 شخصاً، من بينهم امرأة واحدة، ينتظرون تنفيذ أحكام نهائية بالإعدام. وفي 15 يوليو/تموز، أجرت وزارة العدل تعديلات على "قواعد تنفيذ عقوبة الإعدام"، لإقرار حق السجناء المحكوم عليهم بالإعدام في تنظيم الطقوس الدينية التي يختارونها قبل إعدامهم وتقديم الاستشارات النفسية لمنفِّذي الإعدام، ما يُعَد اعترافاً ضمنياً بأثر عقوبة الإعدام على كل من تربطه أي صلة بتطبيقها. إلا أن القواعد المُعدَّلة لم تنص على أي اشتراط بشأن إخطار أقرباء السجناء بأي موعد مُحدد لتنفيذ إعدام ذويهم، ولم تستثنِ ذوي الإعاقات العقلية أو الذهنية الشديدة من توقيع عقوبة الإعدام، من جملة بواعث قلق أخرى.

وعلى صعيد آخر، أشارت الأرقام الرسمية التي حصلت عليها منظمة العفو إلى صدور 35 حكماً جديداً بالإعدام في **تايلند**، وكان هناك 15 مواطناً أجنبياً من بين 235 شخصاً تحت طائلة أحكام الإعدام في نهاية العام. وأصدر الملك ماها فاجيرالونغكورن بودينداديبايافارانغكون مرسومين ملكيين بالعفو في أغسطس/آب وديسمبر/كانون الأول، تَرَتَّب عليهما تخفيف 107 حكم إعدام.[106] وأُعفي أيضاً اثنان وعشرون شخصاً من عقوبة الإعدام، بينما حُكِم على سبعة رجال على الأقل وامرأة واحدة بالإعدام، لاتهامهم بجرائم متعلقة بالمخدرات. وإضافة إلى ذلك، أظهرت الأرقام الصادرة عن إدارة الإصلاحيات في 1 ديسمبر/كانون الأول أنه كان هناك 131 شخصاً، ومن بينهم 26 امرأة، من أصل 240 شخصاً (55%)، ينتظرون تنفيذ أحكام بإعدامهم على خلفية هذا النوع من الجرائم.

أما في **فيتنام**، ظلَّت البيانات المتعلقة باستخدام عقوبة الإعدام محظورة باعتبارها من أسرار الدولة. وفي 16 أكتوبر/تشرين الأول، أفادت وسائل الإعلام المحلية أن حكومة البلاد قدَّمت تقريراً، بعد موافقة رئيس الوزراء، إلى الجمعية الوطنية، وذكرت فيه أن عدد الأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام، بحلول 30 سبتمبر/أيلول، ارتفع بواقع 440 أو 34%، مقارنةً بالفترة نفسها من 2019. ولكن لا يتيح هذا الرقم بمفرده الفرصة لحساب أعداد أحكام الإعدام الصادرة خلال 2020 على نحو الدقة، نظراً إلى التراجع المُحتمَل في العدد الإجمالي نتيجة تخفيف أي أحكام، ولأن الفترة المشمولة في التقرير غير مُحددة بوضوح، وغير قابلة للمقارنة. بيد أن العدد يشير إلى استمرار إصدار أحكام

---

[102] "كي بي إس وورلد"، "المحكمة العليا تُؤيد حكماً بالسجن مدى الحياة في قضية إشعال حرائق وقتل"، 29 أكتوبر/تشرين الأول 2020، [بالإنكليزية]، world.kbs.co.kr/service/news_view.htm?lang=e&Seq_Code=157233

[103] صحيفة "كولومبو غازيت"، "مناقشة التماسات "الحقوق الأساسية" تطعن على تطبيق عقوبة الإعدام في 14 أكتوبر/تشرين الأول 2020"، 29 مايو/أيار 2020، [بالإنكليزية]، colombogazette.com/2020/05/29/frs-against-death-penalty-listed-for-support-on-14-october

[104] الفرع التايواني لمنظمة العفو الدولية، "تايوان: تنفيذ عملية الإعدام الثانية في عهد الرئيسة تساي إنغ ون انتكاسة مُخزية في مجال حقوق الإنسان"، 2 أبريل/نيسان 2020، amnesty.tw/news/3381

[105] صحيفة "تايبيه تايمز"، "إطلاق سراح هسيه تشيهانغ، بعدما ظلّ 19 عاماً تحت طائلة حكم الإعدام"، 16 مايو/أيار 2020، [بالإنكليزية]، taipeitimes.com/News/front/archives/2020/05/16/2003736489

[106] مرسوم ملكي بالعفو لعام 2020، 13 أغسطس/آب 2020؛ ومرسوم ملكي صدر بمناسبة ذكرى ميلاد جلالة الملك ماها بوميبول أدولياديج، البورمانات بوفيت العظيم، في يوم العيد الوطني وعيد الأب، 4 ديسمبر/كانون الأول 2020.

الإعدام ضد مئات الأشخاص سنوياً، وإلى أن ما يقرب من 1734 شخصاً كانوا تحت طائلة حكم الإعدام اعتباراً من نهاية سبتمبر/أيلول 2020. وسلَّط التقرير الضوء أيضاً على قلق الحكومة بشأن اكتظاظ السجون، وأوضاع الاحتجاز الأخرى التي يعاني منها الأشخاص الذين يواجهون عقوبة الإعدام، لافتاً إلى أن 57 من 69 مركزاً للاحتجاز أنشأوا أماكن منفصلة لاستيعاب السجناء الذين ينتظرون تنفيذ إعدامهم، بمساحة كلية تبلغ 700 زنزانة وتتسع لأكثر من 1200 سجين، ما يتماشى مع إجمالي عدد الأشخاص تحت طائلة حكم الإعدام، المُقدَّر بحوالي 1734 شخصاً.

وواصلت منظمة العفو الدولية رصد الأنباء الواردة عن استخدام عقوبة الإعدام في فيتنام على مدى العام، لكنها تمكَّنَت من الحصول على معلومات حول 54 حكماً جديداً بالإعدام فقط. ووُقِّعت سبعة من هذه الأحكام على سيدات وعشرة على مواطنين أجانب، بينما أُصدِر سبعة وأربعون حكماً بالإعدام ضد مرتكبي جرائم متعلقة بالمخدرات، وحكمين ضد مرتكبي جريمة الاختلاس، وهذه الجرائم لا تصل إلى حد "الجرائم الأشد خطورة" وفقاً للقانون الدولي والمعايير الدولية.

وأصدرت الحكومة المرسوم رقم 43 لعام 2020، والتعميم المشترك رقم 02 لعام، اللذين دخلا حيز النفاذ اعتباراً من 15 أبريل/نيسان 2020 و1 ديسمبر/كانون الأول على التوالي، لتحديد الإجراءات والجداول الزمنية، ودور السلطات ومسؤولياتها في ما يتعلّق بتنفيذ أحكام الإعدام بالحقنة المميتة. وتسمح التوجيهات، من بين أمور أخرى، لأفراد أسر السجناء المُعدَمين، بما في ذلك الأجانب، بتقديم طلب إعادة جثمان ذويهم أو رماد جثامينهم بعد حرقها.

وأيَّدت محكمة الشعب العليا، في 8 مايو/أيار، الحكم بإدانة وإعدام هو دوي هاي في مرحلة النقض النهائية.[107] وفي 15 يونيو/حزيران، قدَّم عضوان بالجمعية الوطنية التماساً إلى المحكمة بإعادة النظر في قضيته، الأمر الذي أُسند إلى اللجنة القضائية. ونقلت وسائل إعلام فيتنامية في نوفمبر/تشرين الثاني أنباء عن أن اللجنة القضائية قدَّمت تقريرها بشأن القضية في 14 أغسطس/آب، إلا أنه لم يُعلَن عن النتائج التي خلُصت إليها. وأصَّر هو دوي هاي على أنه أُجبر على "الاعتراف" بارتكاب جريمة القتل، تحت وطأة التعذيب خلال استجواب الشرطة له، وتراجع لاحقاً عن "اعترافه". وقد شابت قضيته مُخالفات إجرائية أخرى، وتجاهل لأدلة مهمة نافية للتهمة عنه. وكان على وشك الإعدام مرتين خلال الأعوام العشرة الماضية.[108]

[107] "إذاعة آسيا الحرة"، "المحكمة العليا في فيتنام تؤكِّد مُجدداً إعدام هو دوي هاي في جريمة قتل منذ عقد"، 15 يونيو/حزيران 2020، [بالإنكليزية] rfa.org/english/news/vietnam/ho-06152020195024.html

[108] انظر منظمة العفو الدولية، *"أحكام وعمليات الإعدام في 2019"*، (رقم الوثيقة: ACT 50/9870/2019)، 21 أبريل/نيسان 2020، amnesty.org/ar/documents/act50/1847/2020/ar/، صفحة 28.

أوروبا وآسيا الوسطى

التوجهات على مستوى المنطقة

- بينما واصلت بيلاروس إصدار أحكام الإعدام، لم تُنفَذ أي عمليات إعدام في المنطقة خلال 2020.
- واصلت كازاخستان وروسيا الاتحادية وطاجيكستان الالتزام بوقف تنفيذ عمليات الإعدام.
- وقَّعت كازاخستان وصدَّقت على "البروتوكول الاختياري الثاني المُلحَق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، الذي يرمي إلى إلغاء عقوبة الإعدام.

البلد	أحكام الإعدام المُنفَّذة في 2020	أحكام الإعدام المُسجَّلة في 2020	الأشخاص المعروف أنه محكوم عليهم بالإعدام بحلول نهاية 2020
بيلاروس	0	3	4
كازاخستان	0	0	1
روسيا الاتحادية	0	0	0
طاجيكستان	0	0	0

أبرز التطورات القُطرية

أدانت محكمة ماهيليو الإقليمية في **بيلاروس**، في 10 يناير/كانون الثاني 2020، الأخوين إيليا وستانيسلاو كوستسيو، البالغين من العمر 21 و19 عاماً على التوالي، بالقتل العمد وحكمت عليهما بالإعدام.[109] وأصبح القرار نهائياً في 22 مايو/أيار، بعدما أيَّدت المحكمة العليا أحكام إدانتهما وإعدامهما،[110] ثم قدَما إلى الرئيس أليكسندر لوكاشينكو التماساً بالرأفة، لكن لم يكن القرار بشأن الالتماس معلوماً في نهاية العام؛ فجرت العادة ألا يُبلَغ السجناء في بيلاروس بالقرارات بشأن التماسات الرأفة، إلا حينما يُنقَلون لإعدامهم، وعادة ما لا يُخطَر أسرهم أو محاموهم بإعدامهم إلا بعد أسابيع أو أشهر من التنفيذ.

في 6 مارس/آذار، أدانت محكمة مينسك الإقليمية، فيكتار سكروندزيك وحكمت عليه بالإعدام، ثم استأنف الحكم بعد ذلك، وفي 30 يونيو/حزيران، ألغت المحكمة العليا إدانته والحكم بإعدامه، وأمرت بإعادة محاكمته.[111] وبدأت جلسات المحاكمة الجديدة في سبتمبر/أيلول، لكنها أوقفت في أكتوبر/تشرين الأول، بسبب وباء كوفيد-19.[112]

وخسر فيكتار سرهيل دعوى الاستئناف للطعن على الحكم بإدانته وإعدامه في قضية قتل عمد أمام المحكمة العليا.[113] وتقدم إلى الرئيس بالتماس بالرأفة، وكان معرّض لخطر تنفيذ الإعدام فيه في نهاية العام.

وفي 12 مارس/آذار 2020، اعتمدت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة آراءها بشأن حالة هينادز ياكافيتسكي، بعدما خلُصت إلى أن بيلاروس انتهكت الحق في المحاكمة العادلة، الذي تكفله المادة 14 من "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية".[114] وعلى الرغم من أن اللجنة طلبت في 2016 من بيلاروس عدم إعدام ياكافيتسكي، في خلال فترة نظرها في شكواه المُقدَمة إليها، أُعدِم بمينسك في 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2016. وخلُصت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة إلى أن إعدام السجين ياكافيتسكي شكَّل انتهاكاً للحق

[109] مركز حقوق الإنسان "نفياسنا"، "الحكم بالإعدام على رجلين في شيريكاو"، 01 يناير/كانون الثاني 2020، [بالإنكليزية] dp.spring96.org/en/news/95682

[110] منظمة العفو الدولية، "بيلاروس: أوقِفُوا إعدام شابين شقيقين: إيليا وستانيسلاو كوستسيو" (رقم الوثيقة: EUR 49/2533/2020)، 19 يونيو/حزيران 2020، [بالإنكليزية] amnesty.org/en/documents/EUR49/2533/2020/en/

[111] مركز حقوق الإنسان "فياسنا"، "المحكمة العليا تُلغي حكم الإعدام في قضية قتل مزدوج"، 30 يونيو/حزيران 2020، [بالإنكليزية] spring96.org/en/news/97957

[112] مركز حقوق الإنسان "فياسنا"، "الحكم على رجل بالإعدام مُجدداً بعد إعادة محاكمته في سلوتسك"، 15 يناير/كانون الثاني 2021، [بالإنكليزية] dp.spring96.org/en/news/101329

[113] منظمة العفو الدولية، "يجب على بيلاروس ألا تُعدِم فيكتار سرهيل" (رقم الوثيقة: EUR 49/1845/2020)، 19 فبراير/شباط 2020، [بالإنكليزية] amnesty.org/en/documents/eur49/1845/2020/en/

[114] لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، البلاغ رقم 2789/2016، 24 يونيو/حزيران 2020، وثيقة الأمم المتحدة UN Doc. CCPR/C/128/D/2789/2016.

في الحياة، المكفول في المادة 6 من "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، وإلى أن بيلاروس خرقت التزاماتها بصفتها دولة طرف في "البروتوكول الاختياري الأول المُلحَق بالعهد الدولي"، بإقدامها على تنفيذ الإعدام، على الرغم من طلب اللجنة اتخاذ تدابير مؤقتة بشأن ذلك.

وأعرب البرلمان الأوروبي عن بواعث قلقه بشأن إبقاء بيلاروس على عقوبة الإعدام، مُعلناً "إدانته الشديدة لاستمرار تطبيق عقوبة الإعدام ودعوته إلى إلغاء هذه العقوبة على الفور وإلى الأبد، وإلى إعلان وقف تنفيذ عقوبة الإعدام، وإلى أن يتمتع الأفراد فعلياً بالحق في الطعن في أحكام الإعدام، ريثما تُلغى العقوبة".[115]

وفي 23 سبتمبر/أيلول، وقَّعت **كازاخستان** على "البروتوكول الاختياري الثاني المُلحَق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، الذي يرمي إلى إلغاء عقوبة الإعدام.[116] وأقر مجلس الشيوخ بالبرلمان الكازاخستاني في 29 ديسمبر/كانون الأول، قانوناً بالتصديق على البروتوكول. واشتمل القانون، الذي كان لا يزال في انتظار توقيع رئيس البلاد بنهاية العام، على تحفُظ ينُص على تطبيق عقوبة الإعدام في أوقات الحرب.

[115] البرلمان الأوروبي، "استمرار انتهاكات حقوق الإنسان في بيلاروس، مقتل رامان باندارينكا على وجه الخصوص"، 2020/RC-B9-0389، 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، [بالإنكليزية] europarl.europa.eu/doceo/document/TA-9-2020-0331_EN.html

[116] منظمة العفو الدولية، "كازاخستان تتخذ خطوة مهمة نحو إلغاء عقوبة الإعدام"، 24 سبتمبر/أيلول 2020، [بالإنكليزية] amnesty.org/en/latest/news/2020/09/kazakhstan-takes-important-step-towards-abolishing-death-penalty/

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التوجهات على مستوى المنطقة

- انخفضت عمليات الإعدام المُسجَّلة بنسبة 25% إلى أدنى مستوياتها منذ عقد، مع التراجع الشديد لأحكام الإعدام المُنفَّذة في كل من المملكة العربية السعودية والعراق.
- سُجِّلَت عمليات إعدام في ثمانية بلدان، ومن أبرز التطورات الارتفاع الشديد لأحكام الإعدام المُنفَّذة بمصر، واستئناف تنفيذ الإعدام في عُمان وقطر.
- انخفض عدد أحكام الإعدام المُسجَّلة بنسبة 11%.

البلد	عمليات الإعدام المُنفَّذة في 2020	أحكام الإعدام المُسجَّلة في 2020	الأشخاص المعروف أنه محكوم عليهم بالإعدام بحلول نهاية 2020
الجزائر	0	1+	+
البحرين	0	3	27+
مصر	107+	264+	+
إيران	246+	+	+
العراق	45+	27+	7,900+
إسرائيل[117]	0	0	0
الأردن	0	2+	120+
الكويت	0	2+	+
لبنان	0	1+	+
ليبيا	0	17+	17+
المغرب/الصحراء الغربية	0	1+	+
عُمان	4	0	+
فلسطين (دولة فلسطين)	0	17+118	125+
قطر	1	4+	+
المملكة العربية السعودية	27	8+	+
سوريا	+	+	+
تونس	0	8+	+
الإمارات العربية المتحدة	0	4+	+
اليمن	5+	269+	323+

تراجع استخدام عقوبة الإعدام في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في 2020؛ إذ انخفض عدد عمليات الإعدام المُنفَّذة التي سُجِّلت، بنسبة 25% من 579 عملية في 2019 إلى 437 عملية في 2020، في حين أن عدد أحكام الإعدام الصادرة المسجّلة تراجع بواقع 11% من 707 حكماً في 2019 إلى 632 حكماً في 2020.

[117] تُصَنِّف منظمة العفو الدولية إسرائيل بأنها بلد ألغى عقوبة الإعدام على الجرائم العادية، إذ تنُص قوانينها على تطبيق عقوبة الإعدام فقط على مُرتكبي الجرائم الاستثنائية مثل الجرائم المشمولة في القانون العسكري أو الجرائم المُرتَكَبة في ظروف استثنائية.

[118] صدرت أحكام الإعدام هذه عن محاكم تُديرها إدارة الأمر الواقع لحركة حماس في قطاع غزة. وأُصدِر سبعة من هذه الأحكام بعد محاكمات جرت في غياب المتهمين.

عمليات الإعدام المُنفَّذة وأحكام الإعدام التي سُجِّلت بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا (2011-2020)

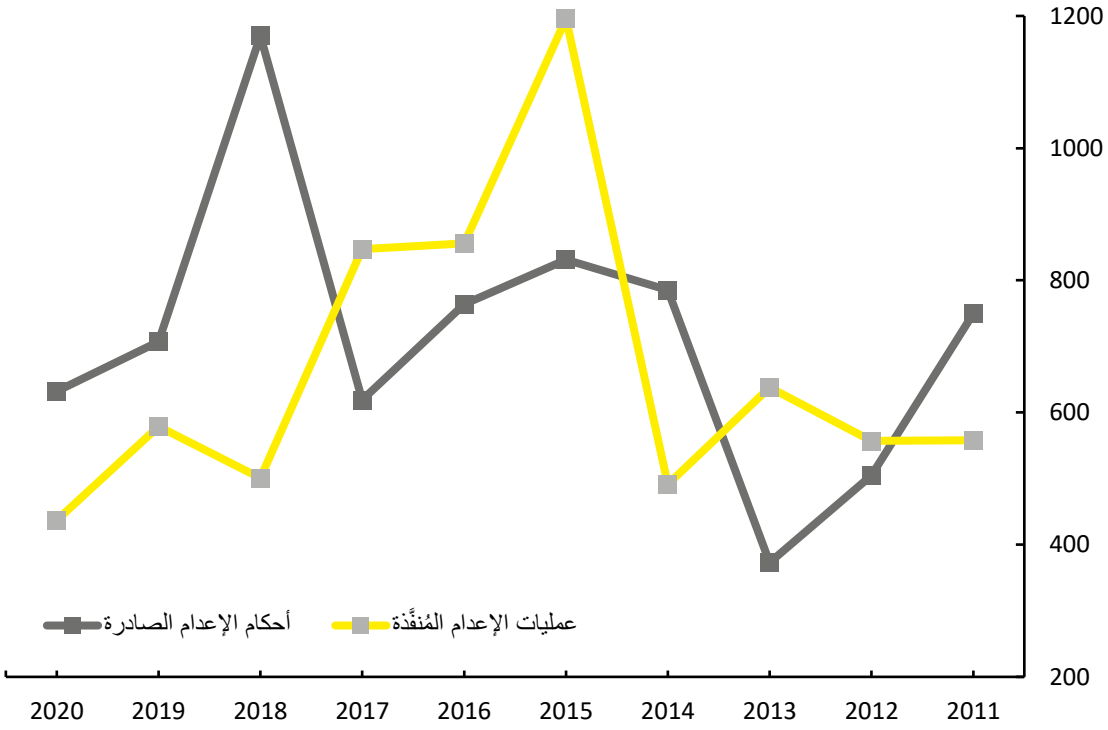

ورصدت منظمة العفو الدولية تنفيذ عمليات إعدام في ثمانية بلدان بالمنطقة، وهي مصر وإيران والعراق وعُمان وقطر والمملكة العربية السعودية وسوريا واليمن. ويُعتَبر إجمالي عمليات الإعدام المُنفَّذة في المنطقة خلال 2020، والذي بلغ 437 عملية، أدنى الأعداد المُسجَّلة منذ عشرة أعوام، ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى انخفاض عمليات الإعدام في المملكة العربية السعودية والعراق؛ فشهدت عمليات الإعدام المُسجَّلة في المملكة العربية السعودية تراجعاً حاداً بلغت نسبته 85%، لتصل إلى 27 عملية في 2020، مقابل 184 عملية في 2019، في حين أن عمليات الإعدام المُسجَّلة التي نفَّذها العراق انخفضت بواقع 55% إلى 45 عملية، من 100 عملية في 2019. وكان هناك تراجع طفيف في عمليات الإعدام المُنفَّذة في إيران (التي انخفضت إلى 246 عملية في 2020 مقابل 251 عملية في 2019)، وكذلك اليمن (حيث تراجعت عمليات الإعدام إلى خمس عمليات في 2020 من سبع عمليات في 2019). إلا أن مصر خالفت الاتجاه السائد في المنطقة، إذ ارتفع عدد عمليات الإعدام المُنفَّذة في البلاد بأكثر من ثلاثة أضعاف إلى 107 في 2020، مقابل 32 في 2019، بل تخطت المملكة العربية السعودية لتُصبِح ثاني أكثر البلدان تنفيذاً لعمليات الإعدام في المنطقة. واستأنفت عُمان وقطر عمليات الإعدام، بتنفيذهما أولى عمليات الإعدام التي عُرف بها منذ أعوام. وعلى غرار عام 2019، تمكَّنَت منظمة العفو الدولية من التحقُق من المعلومات الواردة حول وقوع عمليات الإعدام بسوريا في 2020، إلا أنها لم تحصُل على ما يكفي من المعلومات كي تصدِر رقماً ذا مصداقية للحد الأدنى من هذه العمليات. وظلَّت إيران في صدارة بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من حيث عدد عمليات الإعدام المنفّذة، بتنفيذها 56% من إجمالي العمليات المُسجَّلة في المنطقة. واستأثر بلدان فقط، وهما إيران ومصر، بتنفيذ 81% من عمليات الإعدام المُسجَّلة في المنطقة.

وسجَّلت منظمة العفو الدولية إصدار أحكام بالإعدام في جميع بلدان المنطقة فيما عدا إسرائيل، التي ألغت الإعدام لمعاقبة الجرائم العادية فقط،[119] وعُمان. وشهدت أحكام الإعدام المسجّلة الصادرة ارتفاعاً حاداً في 2020 مقارنةً بالعام الماضي في اليمن (من 55 إلى 269 حكماً)، وليبيا (من صفر إلى 17 حكماً)، وفلسطين (دولة فلسطين) (من أربعة أحكام إلى 17 حكماً)، بينما انخفض عدد الأحكام الصادرة في مصر (من 435 إلى 264 حكماً).

[119] يُقصَد بالبلدان التي ألغت عقوبة الإعدام على الجرائم العادية تلك التي تنُص قوانينها على تطبيق هذه العقوبة فقط على الجرائم الاستثنائية مثل الجرائم المشمولة في القانون العسكري أو تلك المُرتَكَبة في ظروف استثنائية.

البلدان المعروف أنها نفَّذت عمليات إعدام في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (2011-2020)

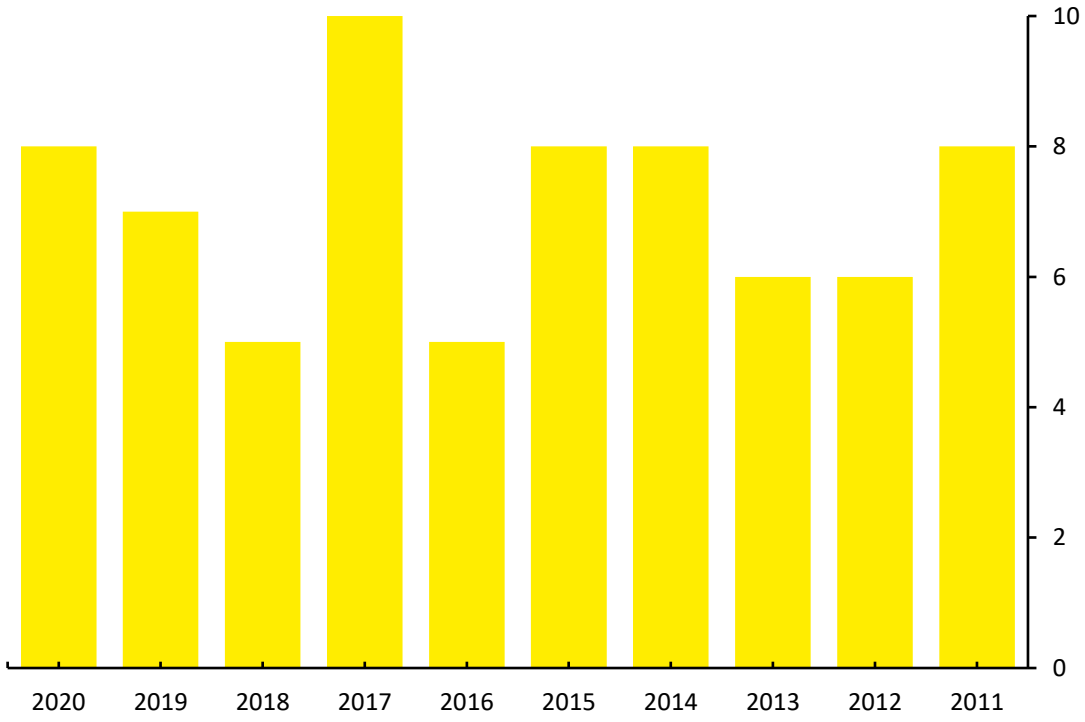

أبرز التطورات القُطرية

صدر حكم واحد بالإعدام على الأقل في **الجزائر**؛ فأصدرت محكمة جنايات عنابة حكماً بإعدام رجل في يناير/كانون الثاني، بعد إدانته بقتل زوجته السابقة.[120] ونشرت السلطات في مايو/أيار مسودة دستور جديد،[121] ونصَّت المادة 38 منه على أن "الحق في الحياة لصيق بالإنسان، [...] ولا يُمكِن أن يُحرَم أحد منه تعسفياً". بيد أن المادة لم تكفل بالكامل الحق في الحياة، وسمحت فعلياً باستخدام عقوبة الإعدام في الحالت التي ينُص عليها القانون.

وفي **البحرين**، أكَّدت محكمة التمييز حكمي الإعدام بحق محمد رمضان وحسين موسى في يوليو/تموز 2020، على الرغم من الأدلة على تعرُّضهما للتعذيب في أثناء استجوابهما.[122] وأُدين الرجلان بقتل رجل شرطة في 2014، بعد مُحاكمة فادحة الجور، ثم أُعيد النظر في الحكم النهائي الصادر ضد الرجلين في 2015 من خلال محاكمة جديدة، بعدما قُدِّمت سِجِلات طبية أثبتت تعرُّضهما للتعذيب لوحدة التحقيق الخاصة التابعة لوزارة الصحة. واستنفد الرجلان جميع حقوقهما في استئناف الحكم، وأصبحا مُعرَّضين للإعدام.

أما **مصر**، فشهدت ارتفاعاً كبيراً في أعداد عمليات الإعدام المُنفَّذة، إذ فاقت أعداد العمليات التي سجَّلتها منظمة العفو الدولية خلال 2020، ثلاثة أضعاف أعداد 2019، لتقفز من 32 إلى 107 عملية. وأتت الأحكام الصادرة ضد 23 شخصاً على الأقل من المُنفَّذ فيهم الإعدام، في إطار قضايا متعلقة بالعنف السياسي، عقب محاكمات فادحة الجور شابتها "اعترافات" مُنتزعة بالإكراه وانتهاكات جسيمة أخرى لحقوق الإنسان، تضمنت أعمال تعذيب وحالات اختفاء قسري.

[120] صحيفة "لكسبريسيون"، "قتل زوجته في باحة مدرسة بعنابة – حكم بإعدام الزوج السابق"، 11 يناير/كانون الثاني 2020، [بالفرنسية]، lexpressiondz.com/nationale/peine-de-mort-pour-l-ex-mari-325948

[121] منظمة العفو الدولية، "مشروع الدستور الجزائري: بواعث القلق بشأن حقوق الإنسان"، (رقم الوثيقة: MDE 28/2601/2020)، 25 يونيو/حزيران 2020، amnesty.org/ar/documents/mde28/2601/2020/ar

[122] منظمة العفو الدولية، "البحرين: رجلان محكوم عليهما بالإعدام يخسران آخر استئناف أمام المحكمة رغم 'اعترافات' انتُزعت منهما تحت وطأة التعذيب"، 13 يوليو/تموز 2020، amnesty.org/ar/latest/news/2020/07/bahrain-two-men-facing-execution-lose-last-court-appeal-despite-torture-extracted-confessions

وأعدَمت السلطات المصرية ثمانية رجال في الساعات الأولى من صباح 24 فبراير/شباط 2020، بسجن برج العرب في الإسكندرية،[123] وكان هؤلاء من بين 17 متهماً حُكِم عليهم بالإعدام، بعد مثولهم في محاكمة جائرة أمام محكمة عسكرية في أكتوبر/تشرين الأول 2018، في ما يتعلّق بهجمات مميتة على ثلاث كنائس ونقطة تفتيش للشرطة، أسفرت عن مقتل 88 شخصاً. ووفقاً لوثائق المحكمة، أبلغ عدّة متهمين في القضية وكلاء النيابة بتعرُّضهم للاختفاء القسري والتعذيب، إلا أنه لم تُجرَ أي تحقيقات مستقلة ومحايدة وفعَّالة بشأن هذه الادعاءات.

ورُصِد ارتفاع حاد في عمليات الإعدام المُنفَّذة خلال العام في شهري أكتوبر/تشرين الأول ونوفمبر/تشرين الثاني 2020، حينما أعدَمت السلطات ما لا يقل عن 57 شخصاً، من بينهم 53 رجلاً وأربع نساء.[124] وجاءت هذه الإعدامات على أثر وقوع حادثة بمجمع سجون طرة، جنوب القاهرة، في 23 سبتمبر/أيلول 2020، أودت بحياة أربعة سجناء تحت طائلة الإعدام وأربعة أفراد من قوات الأمن. وأرجع مسؤولون نشوب العنف إلى محاولة سجناء للهرب، كما زعموا، لكنه لم يُجرَ أي تحقيق يتسم بالاستقلالية أو الشفافية حول تلك الحادثة. ومن بين الـ 57 الذين أُعدِموا، أدين 15 رجلاً بالقتل العمد في قضايا متعلقة بالعنف السياسي، وأُدين أيضاً 38 رجلاً والنساء الأربع بالقتل العمد في قضايا عادية. وأُدين رجلان أيضاً من بين الذين أُعدِموا بجريمة الاغتصاب. وفي 3 أكتوبر/تشرين الأول 2020، نفَّذت السلطات الإعدام بحق رجلين أُدينا في محاكمة جماعية في القضية المعروفة بـ "أحداث مكتبة الإسكندرية"، لضلوعهما في أعمال عنف سياسي وقعت في أعقاب فضّ السلطات لاعتصام ميدان رابعة العدوية في أغسطس/آب 2013 باستخدام القوة المميتة.

وفي 4 أكتوبر/تشرين الأول، أُعدِم عشرة رجال أُدينوا وحُكِم عليهم بالإعدام في القضية التي تُعرَف بـ "أجناد مصر"، وتعلقت باعتداءات عنيفة على مسؤولين وممتلكات عامة. وأخبر المتهمون وكلاء نيابة أمن الدولة العليا بأنهم تعرَّضوا للاختفاء القسري والتعذيب، إلا أنه لم تُجرَ أي تحقيقات بشأن شكاواهم. وكان جمال زكي، أحد الرجال الذين أُعدِموا، قد ظهر في مقطع فيديو يُدلي فيه بـ "اعترافه" وأذاعته عدة منافذ إعلامية قبل انتهاء المحاكمة، ما قوض على نحو صارخ حقه في المحاكمة العادلة، والذي يشتمل على حقه في عدم تجريم الذات وفي افتراض البراءة. وكان قد أُدين ثلاثة رجال آخرين، أُعدِموا أيضاً في 4 أكتوبر/تشرين الأول، في إطار قضية عنف سياسي أخرى، في أعقاب فضّ السلطات لاعتصام ميدان رابعة العدوية.

وإضافة إلى ذلك، انخفضت أحكام الإعدام المُسجَّلة في مصر إلى 264 حكماً في 2020 من 435 في 2019، وقد يُعزى ذلك إلى الإمكانية المحدودة للحصول على معلومات بشأن السجناء المحكوم عليهم بالإعدام في قضايا لا تتعلق بالعنف السياسي، وكذلك إلى تراجع عدد المحاكمات الجماعية التي يصدُر خلالها أحكام بالإعدام، مقارنةً بالأعوام الماضية، وإلى إغلاق المحاكم مؤقتاً وإرجاء المحاكمات بسبب وباء فيروس كوفيد-19. وفي 2 مارس/آذار 2020، أصدرت محكمة جنايات القاهرة أحكاماً بإعدام 37 شخصاً، بعد إدانتهم بجرائم متعلقة بالإرهاب،[125] وكانوا من بين 208 أشخاص أُدينوا بتنفيذ 54 هجوماً مسلحاً بين 2013 و2014. وفي يوليو/تموز 2020، أيَّدت محكمة النقض (أعلى المحاكم الاستئنافية) الحكم بإعدام وائل تواضروس، المعروف أيضاً بالأب أشعياء، وهو راهب أُدين بقتل الأسقف الأنبا إبيفانيوس في أبريل/نيسان 2019. وحُكِم على وائل تواضروس بالإعدام في أعقاب محاكمة فادحة الجور، استندت المحكمة خلالها إلى "اعترافات" أدلى بها تحت وطأة التعذيب لضمان إدانته، وحُرِم أيضاً من حقه في الحصول على دفاع كافٍ.[126] وأخفته قوات الأمن قسرياً بين 2 و28 أغسطس/آب 2018؛ ووفقاً لما أفاد به وائل تواضروس في فيديو قدمه إلى المحكمة، واطَّلعت عليه منظمة العفو الدولية، جرَّده ضباط الأمن من ملابسه واقتادوه إلى الدير الذي وقعت فيه حادثة القتل وأمروه بارتداء ثوب الرهبان الخاص به، في أثناء تلك الفترة. وتعرَّض حينئذ للضرب والصعق بالصدمات الكهربائية وأُمِر بإعادة تمثيل حادثة القتل التي زُعِم بأنه نفَّذها لتصويره. وأفاد وائل تواضروس بأنه حينما أمر قاض بتحويله إلى المستشفى لإجراء فحص طبي، طلب ضابط إلى أحد أفراد الطاقم الطبي أن يكتب في نتيجة الفحص الطبي أن حالته على ما يُرام، على خلاف الحقيقة.

وعلى صعيد آخر، نفَّذت **إيران** ما لا يقل عن 246 عملية إعدام، إلا أن عدد العمليات ظلّ أقل مما كان عليه قبل دخول التعديلات على قانون مكافحة المُخدِّرات حيز النفاذ في نوفمبر/تشرين الثاني 2017، ما أدى إلى انخفاض عدد الأشخاص الذين يُحكَم عليهم بالإعدام والذين يُعدَمون على خلفية جرائم مُتعلقة بالمُخدِّرات في البلاد. ومن بين الـ 246 عملية إعدام التي سجَّلتها منظمة العفو الدولية، نُفِّذت 194 بتهمة القتل العمد، و23 على خلفية جرائم متعلقة بالمُخدِّرات، و12 في قضايا اغتصاب، وأُعدِم أربعة أشخاص بعد إدانتهم بـ "التمرد المُسلح ضد الدولة" (*البغي*)، وخمسة بعد إدانتهم بـ "معاداة الله" (*المحاربة*)، واثنان لاتهامهما بالقتل العمد والاغتصاب، وآخران

[123] منظمة العفو الدولية، "مصر: إعدام ثمانية رجال في عملية إعدام جماعي"، 24 فبراير/شباط 2020، amnesty.org/ar/latest/news/2020/02/egypt-eight-men-put-to-death-in-mass-execution

[124] منظمة العفو الدولية، "مصر: الارتفاع المُروِّع في تنفيذ عمليات الإعدام يكشف عمق أزمة حقوق الإنسان"، 2 ديسمبر/كانون الأول 2020، amnesty.org/ar/latest/news/2020/12/egypt-chilling-rise-in-executions-reveals-depth-of-human-rights-crisis

[125] منظمة العفو الدولية، "مصر: أحكام بالإعدام بحق 37 مُداناً بالإرهاب إثر محاكمة جائرة"، 2 مارس/آذار 2020، amnesty.org/ar/latest/news/2020/03/egypt-death-sentences-against-37-convicted-of-terrorism-after-unfair-trial

[126] منظمة العفو الدولية، "مصر: الارتفاع المُروِّع في تنفيذ عمليات الإعدام يكشف عمق أزمة حقوق الإنسان"، 2 ديسمبر/كانون الأول 2020، amnesty.org/ar/latest/news/2020/12/egypt-chilling-rise-in-executions-reveals-depth-of-human-rights-crisis

لاتهامهما بالتجسس، في حين أنه نُفِّذ إعدام اثنين على خلفية جرائم غير معروفة، وأُعدِم شخص واحد لإدانته بـ "*الإفساد في الأرض*"، وآخر بسبب تناوله مشروبات كحولية.[127] ونُفِّذت عملية إعدام واحدة على الملأ، وأُعدِمت تسع نساء.

وكان الشنق والرمي بالرصاص الوسيلتين التين سُجل استخدامهما في عمليات الإعدام في إيران خلال العام.[128] وعلى الرغم من أن "قانون العقوبات الإسلامي" كان لا يزال ينُص على الرجم كوسيلة للإعدام، لم ترصُد منظمة العفو الدولية تنفيذ أي عمليات بالإعدام رجماً خلال العام.

وظلّ القانون ينُص على الإعدام باعتباره عقوبة لبعض السلوكيات الجنسية بين الأشخاص من نفس الجنس بالتراضي، والعلاقات الجنسية خارج إطار الزواج، وبعض الجرائم المتعلقة بالمُخدِّرات، وجرائم مُبهمة الصياغة مثل "الإساءة إلى النبي" و"معاداة الله" و"الإفساد في الأرض".

وتزايد استخدام عقوبة الإعدام كسلاح للقمع السياسي ضد المعارضين والمحتجين وأبناء الأقليات العرقية.

وفي ديسمبر/كانون الأول، أُعدِم الصحفي المُعارض روح الله زم فيما يتعلق بقناته الإخبارية المُناهضة لمؤسسات الدولة، "آمد نيوز"، التي كانت تُبَث عبر مواقع التواصل الاجتماعي.[129] وأُختُطِف روح الله زم، الذي لاذ بالفرار من إيران بعد احتجاجات ما بعد انتخابات 2009، خلال زيارته إلى العراق في أكتوبر/تشرين الأول 2019، وأُعيد قسراً إلى إيران. واحتُجِز لمدة تسعة أشهر من دون أن يُتاح له أبداً الاتصال بأسرته أو محاميه، ثم سُمِح له بعد ذلك فقط بمقابلة المحامي الذي عيَّنَته المحكمة له، في أثناء حضور عناصر الاستخبارات والأمن. وفي يونيو/حزيران، حكم الفرع 15 من المحكمة الثورية في طهران عليه بالإعدام، في أعقاب محاكمة فادحة الجور، بتهمة "الإفساد في الأرض" فيما يتعلق بقناته الإخبارية، "آمد نيوز"، التي تُدار عبر تطبيق الهاتف المحمول "تيليجرام" ويتجاوز عدد مُتابعيها المليون. وبثَّت القناة مقاطع فيديو لاحتجاجات ومعلومات حول التورُّط المزعوم لعدد من رموز السلطة بالبلاد في أعمال فساد. وزعمت السلطات علانيةً وفي وثائق المحكمة أن عمله الإعلامي اشتمل على "التجسس" لصالح إسرائيل وفرنسا، و"التعاون مع دولة مُعادية لإيران وهي الولايات المتحدة"، و"جرائم ضد الأمن القومي"، و"نشر دعاية مناهضة للنظام".

ووَجَّهَت السلطات الإيرانية إلى المحتجين تهماً جنائية ذات صياغة مُبهمة وفضفاضة للغاية ويُعاقَب عليها بالإعدام؛ فقد أُتُهِم عشرات المحتجين الذين اعتُقلوا على خلفية الاحتجاجات في نوفمبر/تشرين الثاني 2019، إما بـ "معاداة الله" (المحاربة) أو بـ "الإفساد في الأرض" أو بـ "التمرد المُسلح ضد الدولة" (البغي). وحُكِم على العديد منهم بالإعدام في أعقاب محاكمات جائرة استندت إلى "اعترافات" مُنتزَعة تحت وطأة التعذيب.[130]

وفي فبراير/شباط 2020، أدان الفرع 15 من المحكمة الثورية في طهران أمير حسين مرادي ومحمد رجبي وسعيد تمجيدي بعدة تهم، تضمنت "معاداة الله" (*المحاربة*)، في ما يتعلّق بأعمال إحراق مُتعمد وقعت خلال احتجاجات نوفمبر/تشرين الثاني 2019.[131] وصدرت أحكام الإعدام ضدهم، بعد محاكمة اتسمت بالجور البالغ، ومُنِعوا من الاتصال بمحامين خلال مرحلة التحقيق، وأفادوا بتعرُّضهم للتعذيب؛ فقال أمير حسين مرادي إنه تعرَّض للتعذيب للإدلاء بـ"اعتراف" بُثّ على التلفزيون الحكومي واستُخدِم كدليل لإثبات إدانة الثلاثة. بيد أن المحكمة العليا ألغت أحكام إعدامهم في ديسمبر/كانون الأول، في أثناء مراجعة قضائية لقضيتهم، وأحالت القضية مُجدداً إلى محكمة أدنى درجة.

وفي 5 أغسطس/آب 2020، نُفِّذ حكم الإعدام بحق مصطفى صالحي، الذي شارك في أحد الاحتجاجات، في سجن بمحافظة أصفهان، على الرغم من بواعث القلق الشديد التي أُثيرت بشأن انتهاك حقه في المحاكمة العادلة، بما في ذلك منعه من الوصول إلى محامٍ في أثناء مرحلة التحقيق في القضية. وصدر حكم الإعدام بحق مصطفى صالحي فيما يتعلق بمصرع أحد أفراد قوات الأمن خلال الاحتجاجات التي عمّت أرجاء البلاد بين ديسمبر/كانون الأول 2017 ويناير/كانون الثاني 2018، إلا أنه أصَّر على براءته من الواقعة.

وإضافة إلى ذلك، كان ينتمي بعض الأشخاص الذين أُعدِموا خلال العام إلى الأقليات الكردية والبلوشية في إيران؛ فقد نُفِّذ الإعدام بحق تسعة من أبناء البلوش و11 من أقليات الأكراد العرقية.

---

127 يُعاقب "قانون العقوبات الإسلامي" الإيراني كل من يتعاطى مشروبات كحولية بالجَلد 80 جلدة، وإذا أُدين أي شخص وحُكِم عليه بالعقوبة ثلاث مرات، يُعاقَب بالإعدام في المرة الرابعة.

128 رُصد استخدام الرمي بالرصاص في تنفيذ الإعدام بإيران للمرة الأولى منذ ثمانينيّات القرن الماضي.

129 منظمة العفو الدولية، "إيران: إعدام الصحفي روح الله زم 'صفعة مميتة' لحرية التعبير"، 12 ديسمبر/كانون الأول 2020، amnesty.org/ar/latest/news/2020/12/iran-execution-of-journalist-rouhollah-zam-a-deadly-blow-to-freedom-of-expression

130 منظمة العفو الدولية، "*إيران: سحق الإنسانية: الاعتقالات الواسعة وحوادث الاختفاء والتعذيب منذ مظاهرات نوفمبر/تشرين الثاني 2019 في إيران*" (رقم الوثيقة: MDE 13/2891/2020)، 2 سبتمبر/أيلول 2020، amnesty.org/ar/documents/mde13/2891/2020/ar

131 منظمة العفو الدولية، "إيران: ثلاثة سجناء على وشك الإعدام"، (رقم الوثيقة: MDE 13/1888/2020)، 28 فبراير/شباط 2020، [بالإنكليزية]، amnesty.org/en/documents/mde13/1888/2020/en

هدايت عبدالله بور

↑ هدايت عبد الله بور © صورة خاصة

أعدِم هدايت عبدالله بور سراً، وهو سجين كردي ظلَّ تحت طائلة حكم الإعدام منذ 2017.[132] ولم تُعِد السلطات جثمانه إلى أسرته ورفضت الإفصاح عن مكان وجود رفاته. وأُصدِر حكم إعدامه في 2017، في أعقاب محاكمة فادحة الجور، فيما يتعلق باشتباك مُسلح اندلع في 2016 بين الحرس الثوري وأعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني. ونُقِل في 9 مايو/أيار 2020 من السجن المركزي في أرومية بمحافظة أذربيجان الغربية إلى مكان لم يُكشَف عنه. وعلى مدى الأسابيع اللاحقة، رفضت السلطات إطلاع أسرته أو محاميه على أي معلومات حول مصيره أو مكان وجوده.

وفي 24 يونيو/حزيران، حصلت أسرة هدايت عبدالله بور على شهادة وفاة من المنظمة الوطنية للتسجيل المدني في أشنوية بمحافظة أذربيجان الغربية، أفادت بأنه "تُوفي" في أرومية في 11 مايو/أيار، نتيجة "لضربه بأدوات صلبة أو حادة". وترى منظمة العفو الدولية أن هذا يتماشى مع مزاعم الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني، عقب اختفائه القسري، بأنه أُعدِم رمياً بالرصاص في قاعدة عسكرية للحرس الثوري في أشنوية. وفي 10 يونيو/حزيران 2020، أبلغ رئيس مركز تنفيذ الأحكام في أرومية أسرة هدايت عبدالله بور بأنه قد أُعدِم في أشنوية منذ أسابيع.

وواصلت إيران إنزال عقوبة الإعدام على الأشخاص الذين كانوا دون سن الثامنة عشرة في وقت ارتكاب الجريمة، وهو ما يُخالِف القانون الدولي، الذي يحظر استخدام عقوبة الإعدام في مثل هذه الحالات حظراً صارماً.[133] وبموجب "قانون العقوبات الإسلامي" الإيراني، فإن الصبية الذين تتجاوز أعمارهم 15 عاماً قمرياً، والبنات اللائي تبلغ أعمارهن أكثر من تسعة أعوام قمرية، ممن يُدانون بجريمة القتل العمد وبعض الجرائم الأخرى التي يعاقَب عليها بالإعدام، يجوز أن يُحكَم عليهم بالإعدام مثلما يُحكَم على البالغين. بيد أن القانون يمنح القضاة صلاحية تقديرية تُمكِّنهم من الاستعاضة عن عقوبة الإعدام بعقوبة بديلة، إذا وجدوا أن ثمة شكوكاً حول فهم الشخص لطبيعة الجريمة المُرتكَبة أو عواقبها، أو حول اكتمال "نموه العقلي الكامل ورشده" (*رشد وكمال عقلي*) في وقت وقوع الجريمة. وسجَّلت منظمة العفو الدولية خلال العام تنفيذ الإعدام بحق ثلاثة أشخاص كانوا دون سن الثامنة عشرة حينما وقعت الجريمة، وهم مجيد إسماعيل زاده ومحمد حسن رضايى وشايان سعيد بور.

ونُفِّذ الإعدام بحق شايان سعيد بور، الذي كان يبلغ من العمر 21 عاماً، في 21 أبريل/نيسان، في سجن سقز المركزي بمحافظة كردستان.[134] وكانت قد حكمت محكمة جنائية في محافظة كردستان عليه بالإعدام في أكتوبر/تشرين الأول 2018، بعد إدانته بالقتل العمد، على خلفية طعن رجل طعنةً أودت بحياته، في أثناء شجار وقع في أغسطس/آب 2015، حينما كان شايان سعيد بور يبلغ من العمر 17 عاماً. وكان سعيد بور من ذوي الإعاقة العقلية، وكشف تشخيص طبي عن إصابته باضطراب التحكم في الاندفاع قبل اعتقاله. وعلمت منظمة العفو الدولية بأن منظمة الطب الشرعي الإيراني، مؤسسة تابعة للدولة، قالت، في مستند قدمته إلى المحكمة خلال محاكمته، إن شايان سعيدبور كان بلغ "نموه العقلي الكامل ونضجه" في وقت ارتكاب الجريمة و"كان بإمكانه التمييز بين الصواب والخطأ"، إلا أن تقييم المنظمة قُوبِل باعتراض أسرته ومحاميه. وأثار محاميه بواعث قلق إزاء عدم أخذ المحكمة تشخيصه الطبي بعين الاعتبار خلال المحاكمة.

---

[132] منظمة العفو الدولية، "إيران: سجين اختفى قسرياً يُخشى أن يكون قد 'أُعدِم رمياً بالرصاص'"، 30 يونيو/حزيران 2020، amnesty.org/ar/latest/news/2020/06/iran-forcibly-disappeared-prisoner-feared-executed-by-firing-squad

[133] بصفتها دولة طرف في "اتفاقية حقوق الطفل" و"العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، فإن إيران مُلزَمة قانونياً بمعاملة كل شخص دون سن الثامنة عشرة باعتباره طفلاً، وبالتالي بضمان عدم فرض عقوبة الإعدام عليه.

[134] منظمة العفو الدولية، "إيران: إعدام شاب عملٌ 'انتقامي وقاس'"، 21 أبريل/نيسان 2021، amnesty.org/ar/latest/news/2020/04/iran-execution-of-young-man-vengeful-and-cruel

محمد حسن رضايى

↑ محمد حسن رضايى
© صورة خاصة

في 31 ديسمبر/كانون الأول، أُعدِم محمد حسن رضايى بسجن لاكان في رشت بمحافظة جيلان، بعدما أمضى أكثر من 12 عاماً مُنتظراً تنفيذ حكم الإعدام بحقه.[135] وكان يبلغ من العمر 16 عاماً، حينما اعتُقِل في 2007، فيما يتصل بالطعن المميت لرجل في أثناء شجار نشب بين مجموعتين. واتسمت محاكمته بالجور الفادح، واحتجزته عناصر وحدة التحقيق التابعة للشرطة الإيرانية (*آغاهي*) في بندر أنزلي، بمحافظة جيلان، لفترة مُطوَّلة داخل زنزانة انفرادية، دون أن يُتاح له التواصل مع أسرته أو محاميه. ووفقاً لمصادر مُطَّلِعة، عذبته العناصر مراراً وتكراراً لانتزاع "اعترافات" منه، وتضمن ذلك ضربه بالعِصِيّ وركله ولكمه وجَلده بخراطيم المياه. وخلال محاكمته أمام محكمة جنائية بمحافظة جيلان في أكتوبر/تشرين الأول 2008، استندت المحكمة إلى "اعترافاته" المُنتزعة بالإكراه في إثبات إدانته والحكم عليه بالإعدام، على الرغم من تراجعه عن أقواله في المحكمة، وإفادته بأنه أدلى بها تحت وطأة التعذيب.

ونفَّذت السلطات عمليات الإعدام بحق بعض الأشخاص دون الإعلان عنها مُسبقاً أو إرسال إخطارات مُسبقة إلى أسر المُعدَمين أو ممثليهم القانونيين، كما يقتضي القانون الإيراني؛ فعلى سبيل المثال، أعدمت السلطات المصارع نويد أفكاري سراً في 12 سبتمبر/أيلول، دون إخطار مُسبق له أو لأسرته أو لمحاميه.[136] وصدر بحقه حكمان بالإعدام، أحدهما أصدرته محكمة جنائية لإدانته بتهمة القتل العمد عملاً بمبدأ "*القصاص*" الإسلامي (القصاص بالمثل) وثانيهما أصدرته محكمة ثورية لإدانته بتهمة "*الإفساد في الأرض*"؛ على خلفية طعن أحد عناصر الاستخبارات أسفر عن مقتله في 2 أغسطس/آب 2018 في شيراز خلال احتجاجات، وأنكر أفكاري أي صلة له بذلك، وأيضاً على خلفية مختلف الأنشطة السلمية والعنيفة المزعومة في سياق الاحتجاجات بصورة أساسية، التي زعمت السلطات أنها تهدد الأمن القومي. وسارت محاكمته على نحو فادح الجور، وتعرَّض لضروب عديدة من انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الاختفاء القسري، وأعمال التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة التي انتهت بإكراهه على الإدلاء بـ "اعترافات"، وحرمانه من سبل التواصل مع محامٍ في مرحلة التحقيق.

وفضلاً عن ذلك، صدرت أحكام بالإعدام في إيران خلال العام، إلا أن منظمة العفو الدولية لم تتمكّن من تحديد أي رقم ذي مصداقية للحد الأدنى من عدد هذه الأحكام، بسبب عدم شفافية السلطات بشأن استخدام عقوبة الإعدام، والمعلومات غير الكافية حولها.

ومن ناحية أخرى، نقضت المحكمة العليا، في أكتوبر/تشرين الأول، الحكم بإعدام برزان نصرالله زاده، الذي صدِر في 2013 على خلفية جريمة أُرتُكِبت في 2010، حينما كان يبلغ من العمر 17 عاماً فقط.[137] وخففت المحكمة العليا العقوبة إلى السجن، ثم أُفرِج عنه في أكتوبر/تشرين الأول 2020، بعدما أُعتُبر أنه أمضى فترة العقوبة بالكامل.

وفي **العراق**، نفَّذت السلطات عمليات إعدام جماعي لـ 21 شخصاً في 17 نوفمبر/تشرين الثاني، وتضمن هؤلاء أشخاصاً زُعِم انتماؤهم للجماعة المُسلحة التي تُطلق على نفسها "الدولة الإسلامية"، وأُدينوا بجرائم متعلقة بالإرهاب.[138] وأيَّدت محكمة الاستئناف في أربيل حكم الإعدام بحق عبدالرحمن العار (المعروف أيضاً بمحمد بشيكسيز) في 23 سبتمبر/أيلول. وكان جهاز مكافحة الإرهاب في إقليم كردستان قد اعتقل عبدالرحمن العار، وهو مواطن تركي ذو أصول عرقية كُردية، إلى جانب بعض الأفراد الآخرين، بأربيل في

---

135 منظمة العفو الدولية، "إيران: تنفيذ الإعدام بحق شاب اعتُقل في طفولته انتهاك شنيع للحق في الحياة" (رقم الوثيقة: MDE 13/3478/2020)، 31 ديسمبر/كانون الأول 2020، [بالإنكليزية] amnesty.org/en/documents/mde13/3478/2020/en/

136 منظمة العفو الدولية، "إيران: الإعدام السري للمصارع نويد أفكاري 'ازدراء للعدالة'"، 12 سبتمبر/أيلول 2020، amnesty.org/ar/latest/news/2020/09/iran-secret-execution-of-wrestler-navid-afkari-a-travesty-of-justice

137 منظمة العفو الدولية، "إيران: أوقفُوا الإعدام الوشيك لثلاثة سجناء قُبِض عليهم وهم قُصَّر"، 22 فبراير/شباط 2019، amnesty.org/ar/latest/news/2019/02/iran-stop-imminent-execution-of-three-prisoners-arrested-as-teenagers

138 منظمة العفو الدولية، "العراق: الإعدام الجماعي لـ 21 شخصاً أمر مشين"، 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، amnesty.org/ar/latest/news/2020/11/iraq-mass-execution-of-21-individuals-is-an-outrage

20 يوليو/تموز 2019، فيما يتعلق بمقتل دبلوماسي تركي. وأُغلِقت المحاكم لعدة أشهر خلال العام بسبب وباء فيروس كوفيد-19.

أما في **الكويت**، سُجِّل تخفيف خمسة أحكام إعدام؛ فخففت محكمة التمييز حكمين بالإعدام إلى حكمين بالسجن مدى الحياة في فبراير/شباط.[139] وفي يوليو/تموز، خففت المحكمة أيضاً أحكاماً بإعدام ثلاثة أشقاء؛ فخُففت العقوبة على أحدهم إلى السجن مدى الحياة، بينما خُفف الحكمان بحق الآخَرَيْن إلى السجن لمدة 10 أعوام.[140]

وعلى صعيد آخر، ألغت محكمة التمييز في **لبنان** حكماً واحداً بالإعدام في فبراير/شباط، وحددت موعداً لعقد جلسة لنظر القضية في مارس/آذار،[141] إلا أنه لم يكن اتضح ما آلت إليه القضية حتى نهاية العام.

وفي **المغرب/الصحراء الغربية**، خفف الملك محمد السادس حكمين بالإعدام إلى السجن مدى الحياة في احتفالات عيد العرش.[142]

وأبلغت حكومة **عُمان** منظمة العفو الدولية بإعدام أربعة أشخاص - ثلاثة رجال وامرأة واحدة - في 30 ديسمبر/كانون الأول، لارتكابهم جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والتصميم والترصد، بينما لم تُصدر أي أحكام إعدام أو أوامر بالعفو. وأفادت الحكومة أيضاً بأن محكمة التمييز خففت حكمين بالإعدام إلى حكمين بالسجن مدى الحياة، ودفع غرامتين ماليتين في يوليو/تموز. وأوضحت الحكومة أن الأحكام بحق الأربعة الذين أُعدِموا صدرت في الأعوام الماضية قبل 2020 بموجب المادة 237 من قانون الجزاء العُماني، بينما خُفف حكمان صادران ضد اثنين أُدينا بجرائم متعلقة بالمخدرات في 2019. وأوضحت الحكومة أيضاً أن وباء فيروس كوفيد-19 لم يُؤثِّر أو يُعطِّل أي إجراءات متعلقة بعقوبة الإعدام، ولم تقع أي وفيات ناجمة عن الإصابة بالفيروس بين الأشخاص الذين ينتظرون تنفيذ إعدامهم. وكانت عمليات الإعدام في عُمان خلال العام إيذاناً باستئناف تنفيذ أحكام الإعدام؛ إذ أن آخر عمليات الإعدام التي عُلِم بتنفيذها قبل ذلك في البلاد كان في 2015.

وفي أكتوبر/تشرين الأول، أصدر السلطان هيثم بن طارق المرسوم السلطاني رقم 120/2020 بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجزائية، ما ترتَّب عليه تغيرات بشأن استخدام عقوبة الإعدام في البلاد. وتنُص المادة 1 من المرسوم "على أنه لا يجوز لمحكمة الجنايات أن تُصدِر حكماً بالإعدام إلا بإجماع الآراء، ويجب عليها قبل أن تُصدِر الحكم، إرسال الأوراق [ذات الصلة] إلى لجنة تُشكَّل بأمر من جلالة السلطان برئاسة مفتي عام السلطنة أو مساعده، وعضوية اثنين من ذوي الخبرة، يُرشحهما رئيس اللجنة لإبداء الرأي من الناحية الشرعية؛ فإذا لم يصل رأيها إلى المحكمة [المُشار إليها] خلال الستين يوماً التالية لتسلم الأوراق حكمت المحكمة في الدعوى، وإذا لم يتحقق الإجماع تُستبدل بعقوبة الإعدام عقوبة السجن المطلق".[143]

وواصلت **قطر** تنفيذ عمليات الإعدام في مايو/أيار 2020، حينما أعدَمت المواطن النيبالي أنيل تشوداري رمياً بالرصاص، بعدما أكَّدت محكمة التمييز حكم إعدامه.[144] وقبل تنفيذ الحكم بإعدام تشوداري، كان آخر عمليات الإعدام التي عُلِم بها في قطر قد نُفِّذ في 2000.

ونفَّذت **المملكة العربية السعودية** 27 عملية إعدام في 2020، وفقاً لما أفادت به "هيئة حقوق الإنسان السعودية"،[145] وتمكَّنَت منظمة العفو الدولية من التحقُّق من تنفيذ 25 عملية منهم،[146] وتضمنوا إعدام امرأتين و23 رجلاً، ومن بين هذه العمليات، صدرت أحكام الإعدام بحق 19 شخصاً بتهمة القتل العمد، وأُدين خمسة أشخاص بجرائم مُتعلقة بالمخدرات، وأُدين شخص واحد بجريمة متعلقة بالإرهاب. ونُفِّذت 16 عملية إعدام، من بين الـ 25 عملية التي تَأَكَّدَت المنظمة من وقوعها، بحق مواطنين سعوديين، بينما كان الآخرون مواطنين من مصر (1) والعراق (1) والأردن (2) وسوريا (3) واليمن (2). وانخفض عدد عمليات الإعدام في ما يخص القضايا التعزيرية (وهي تنطبق على الجرائم التي ليس لها عقوبات محددة في الشريعة) بدايةً من يناير/كانون الثاني 2020، إلا أنه لم تُجرَ أي تغييرات رسمية في القوانين السعودية بشأن الأحكام في ما يخص القضايا التعزيرية، بما في ذلك "نظام مكافحة

---

139 جريدة "الأنباء"، "إلغاء «الإعدام» لمواطنين خطفا مواطنة من «السالمية» واعتديا عليها في «الجابرية»"، 24 فبراير/شباط 2020، alanba.com.kw/ar/kuwait-news/incidents-issues/952843/24-02-2020

140 موقع "نبض" نقلاً عن جريدة "الأنباء"، "[محكمة] التمييز تُلغي إعدام 3 أشقاء تأرُّوا لشقيقهم من قاتله"، 13 يوليو/تموز 2020، nabd.com/s/74991032-ab3f21/

141 منظمة "ميدل إيست مونيتور"، "لبنان يُلغي حكماً بإعدام مرتكب جريمتي اغتصاب وقتل عمد"، 21 فبراير/شباط 2020، [بالإنكليزية]، middleeastmonitor.com/20200221-lebanon-overturns-death-sentence-of-rapist-murderer

142 صحيفة "موروكو وورلد نيوز" الإلكترونية، "عيد العرش: الملك محمد السادس يُصدر عفواً ملكياً عن 1446 سجيناً"، 29 يوليو/تموز 2020، [بالإنكليزية]، moroccoworldnews.com/2020/07/312957/throne-day-king-mohammed-vi-offers-royal-pardon-to-1446-convicts

143 صحيفة "تايمز أوف عُمان"، " السلطان هيثم بن طارق يُصدر مرسومين سلطانيين"، 12 أكتوبر/تشرين الأول 2020، [بالإنكليزية]، timesofoman.com/article/his-majesty-sultan-haitham-bin-tarik-issues-two-royal-decrees

144 موقع "خبر هاب" الإخباري، "إعدام رجل نيبالي في قطر رمياً بالرصاص لارتكابه جريمة قتل عمد"، 21 مايو/أيار 2020، [بالإنكليزية]، english.khabarhub.com/2020/21/98178

145 "هيئة حقوق الإنسان السعودية"، تغريدة على "تويتر"، 19 يناير/كانون الثاني 2021: "المملكة العربية السعودية تحد من تطبيق عقوبة الإعدام على نحو جذري في 2020: شهد العام أدنى أعداد عمليات الإعدام المُنفَّذة منذ عقود في المملكة، بتراجع يبلغ 85% عن العام الماضي" [بالإنكليزية]، twitter.com/HRCSaudi_EN/status/1351087958565281793.

146 لم تتمكّن منظمة العفو الدولية من التحقُّق من صحة تفاصيل العمليتين الأُخْرَيَيْن اللتَيْن قالت "هيئة حقوق الإنسان" إنها قامت بتوثيقهما.

المخدرات والمؤثرات العقلية" السعودي الذي ينُص على معاقبة مرتكب جريمة تهريب المواد المُخدِّرة وجرائم أخرى يُعاقب عليها بالقتل تعزيراً.

ومثَّلت عمليات الإعدام الـ 27 المُسجَّلة في المملكة العربية السعودية انخفاضاً قدره 85%، مقارنةً بعام 2019 الذي سُجِّل خلاله تنفيذ 184 عملية.[147] وإضافة إلى ذلك، يُعَد عدد العمليات في 2020 أقل الأعداد التي سجَّلتها منظمة العفو الدولية منذ 2010، حينما تَأَكَّدَت من تنفيذ 27 عملية إعدام في البلاد. ونشرت وكالة الأنباء السعودية، الوكالة الإخبارية الرسمية لحكومة البلاد، خلال العام التفاصيل الرسمية بشأن إعدام الـ 25 شخصاً. وبالنظر إلى إعلان "هيئة حقوق الإنسان" توثيقها 27 عملية إعدام، ما يزيد عن العدد الذي أعلنته وكالة الأنباء السعودية بعمليتين، أُثيرت بعض الشكوك حول الأعداد الحقيقية للأشخاص الذين أعدمتهم السلطات في 2020.

وأفادت "هيئة حقوق الإنسان السعودية" أن "الانخفاض الشديد [في تنفيذ عمليات الإعدام] يرجع جزئياً إلى قرار بوقف تنفيذ الإعدام لمعاقبة جرائم متعلقة بالمخدرات".[148] ولكن لم يُعلَن هذا القرار بصورة رسمية سابقاً في 2020، ولم تُنشَر تفاصيله أيضاً في خلال العام. ولم تتمكّن منظمة العفو الدولية من تحديد مدى تأثير قرار الوقف على أعداد عمليات الإعدام في 2020.[149] ومع ذلك، ثمة عاملان ربما أسهما في هذا التراجع الشديد لأعداد عمليات الإعدام في المملكة العربية السعودية: أولهما أن وباء فيروس كوفيد-19، المتفشي خلال العام، ربما عَطَّلَ عمليات الإعدام المزمع تنفيذها في البلاد، وثانيهما أن رئاسة المملكة العربية السعودية لمجموعة العشرين وكذلك استضافتها لقمة مجموعة العشرين ربما أثنت السلطات عن تنفيذ هذه العمليات، تجنُباً للمراقبة الدولية وإثارة الانتقادات؛ فلم تُنفَّذ أي عمليات إعدام في البلاد، خلال انعقاد قمة مجموعة العشرين بين نهاية يوليو/تموز ونوفمبر/تشرين الثاني.[150] وبعد انتهاء فترة رئاسة المملكة العربية السعودية للمجموعة في 30 نوفمبر/تشرين الثاني مباشرةً، أُستُؤنِفَت عمليات الإعدام في البلاد، وأُعدِم تسعة أشخاص بين 10 و31 ديسمبر/كانون الأول.

147 شَكَّلت عمليات إعدام الـ 184 التي سجَّلتها منظمة العفو الدولية في 2019 أكبر عدد سُجِّل في سِجِلات أبحاث المنظمة، التي تستشهد بأرقام وزارة الداخلية السعودية منذ عام 2000. وقبل عام 2000، رصدت منظمة العفو تنفيذ 192 عملية إعدام في البلاد خلال 1995.

148 "هيئة حقوق الإنسان السعودية"، تغريدة على "تويتر"، 19 يناير/كانون الثاني 2021، [بالإنكليزية]، twitter.com/HRCSaudi_EN/status/1351087958565281793: "المملكة العربية السعودية تحد من تطبيق عقوبة الإعدام على نحو جذري في 2020: شهد العام أدنى أعداد عمليات الإعدام المُنفَّذة منذ عقود في المملكة، بتراجع يبلغ 85% عن العام الماضي".

149 شكَّلت عمليات الإعدام فيما يتصل بجرائم متعلقة بالمخدرات أقل من 50% من إجمالي عدد الإعدامات في 2019؛ فجاء 84 من أصل 184 عملية إعدام مُسجَّلة على خلفية جرائم متعلقة بالمخدرات، ونُفِّذ 55 إعداماً بسبب القتل العمد، و37 بسبب جرائم متعلقة بالإرهاب، وخمس عمليات إعدام لمرتكبي جرائم اغتصاب، وعمليتان بسبب اعتداء بالضرب واغتصاب، وواحدة في حالة سطو مُسلح واغتصاب.

150 كان من المُقرر انعقاد قمة مجموعة العشرين في الرياض بالمملكة العربية السعودية في 21 و22 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، إلا أنها انعقدت في صورة جلسات افتراضية عبر الإنترنت، بسبب وباء فيروس كوفيد-19.

عمليات الإعدام المُسجَّلة في المملكة العربية السعودية (2020-2011)

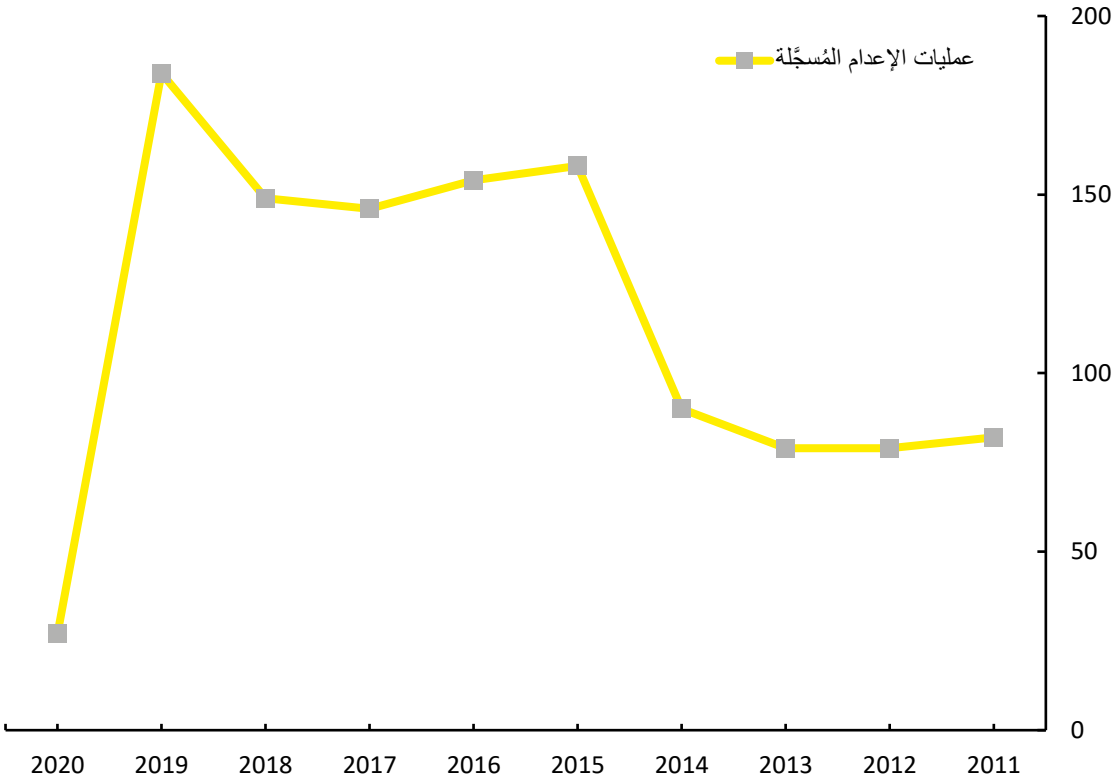

وفي أبريل/نيسان، صدر أمر ملكي لإنهاء تطبيق عقوبة الإعدام ضد الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 18 عاماً، وقت ارتكاب الجرائم، في الحالات التي لا تتعلق بـ "نظام جرائم الإرهاب"، مع استبدال عقوبة الإعدام بعقوبة أقصاها السجن لمدة عشرة أعوام.[151] بيد أن السلطات لم تكن قد نشرت الأمر الملكي الذي يتضمن هذا الإعلان بحلول نهاية العام، وظلّت لوائحه التنفيذية غير واضحة.

وأعلنت "هيئة حقوق الإنسان السعودية"، في أغسطس/آب، أن النائب العام السعودي أمر بمراجعة أحكام الإعدام الصادرة بحق ثلاثة نشطاء شباب شيعة، وهم علي النمر وعبد الله الزاهر وداوود المرهون، الذين كانت أعمارهم تقل عن 18 عاماً، حينما اعتُقلوا، وظلّوا معرضين لخطر الإعدام.[152] وكانوا يبلغون من العمر 17 و16 و17 عاماً بالترتيب، في وقت اعتقالهم في 2012، وأدينوا وحُكِم عليهم بالإعدام لجرائم متعلقة بمشاركتهم في احتجاجات مُناهضة للحكومة في المنطقة الشرقية بالبلاد.

وفي ديسمبر/كانون الأول، تراجعت النيابة عن مطالبتها بتوقيع عقوبة الإعدام على محمد الفرج وأربعة شباب آخرين، والذين كانوا يُحاكَمون في محاكمة جماعية. وينتمي محمد الفرج والأربعة الآخرون إلى الأقلية الشيعية في المملكة العربية السعودية وكانت تجري محاكمتهم بتهم متعلقة بالاحتجاجات. وكان محمد الفرج يبلغ من العمر 15 عاماً، حينما اعتُقِل بسبب جرائم متعلقة بالاحتجاجات اتُهِم بارتكابها حينما كان عمره يتراوح بين تسعة وعشرة أعوام. وطلبت النيابة تطبيق عقوبة السجن على الشباب الخمسة، في لائحة اتهام جديدة قدمتها إلى المحكمة في ديسمبر/كانون الأول.

وفي **سوريا**، أصدر الرئيس بشار الأسد، في مارس/آذار، المرسوم التشريعي رقم 6، الذي، من بين أمور أخرى، خفف أحكام الإعدام الصادرة بحق السجناء الذين ارتكبوا جرائم قبل 22 مارس/آذار 2020 إلى عقوبة السجن مدى

---

[151] منظمة العفو الدولية، "المملكة العربية السعودية: إصلاح قانون عقوبة الإعدام للقصّر يتسم بالقصور، ويجب أن يُستتبَع بالإلغاء التام الآن"، 27 أبريل/نيسان 2020، amnesty.org/ar/latest/news/2020/04/saudi-arabia-abolition-of-juvenile-death-penalty

[152] "هيئة حقوق الإنسان السعودية"، تغريدة على "تويتر"، 27 أغسطس/آب 2020، "النيابة العامة تُحيل علي النمر وداوود المرهون وعبد الله الزاهر لإعادة الحكم عليهم" [بالإنكليزية] twitter.com/HRCSaudi_EN/status/1298934544515633153؛ منظمة العفو الدولية، "السعودية: إعادة النظر في أحكام الإعدام الصادرة بحق الشبان خطوة طال انتظارها نحو إقامة العدل"، 27 أغسطس/آب 2020، amnesty.org/ar/latest/news/2020/08/saudi-arabia-review-of-young-mens-death-sentences-overdue-step-towards-justice

الحياة.[153] ولم تتمكّن منظمة العفو الدولية حتى نهاية العام من تحديد عدد أحكام الإعدام المُخفَّفة إلى أحكام بالسجن مدى الحياة بموجب المرسوم.

أما في **تونس**، فأعرب الرئيس قيس سعيد عن موقفه المؤيد لاستئناف تنفيذ عمليات الإعدام، خلال اجتماع مجلس الأمن القومي في سبتمبر/أيلول، قائلاً إن "من قتل نفساً بغير حق جزاؤه الإعدام".[154] وأدلى الرئيس سعيد بهذا التصريح في أعقاب مقتل فتاة في عين زغوان. ويُذكَر أن آخر عملية إعدام عُلِم بأمرها في تونس نُفِّذت في عام 1991.

وأعلنت **الإمارات العربية المُتحدة** في نوفمبر/تشرين الثاني إدخال إصلاحات على قوانينها التي كانت تنَصّ على عقوبة مخفَّفة بالسجن لمدة تتراوح بين ثلاثة أعوام و15 عاماً فيما يتعلق بجرائم "القتل بدافع الشرف".[155] وتجعل هذه الإصلاحات كل من يُدان بارتكاب جريمة "القتل من أجل الشرف" عرضة لعقوبة الإعدام، شأنه شأن المُدانين بجرائم القتل العمد.

وشهد **اليمن** ارتفاعاً كبيراً في عدد أحكام الإعدام الصادرة؛ إذ سُجِّل 269 حكماً بالإعدام في 2020، مقابل 55 حكماً في العام السابق. وفي 23 مارس/آذار 2020، أيَّدت محكمة يُديرها الحوثيون في اليمن حكماً بالإعدام ضد حامد حيدرة، وهو سجين رأي من أتباع الديانة البهائية،[156] ثم أصدر رئيس المجلس السياسي الأعلى في اليمن، الذي يقع في صنعاء، عفواً عن حيدرة بعد تأييد الحكم بثلاثة أيام.[157]

وفي 11 أبريل/نيسان 2020، أدانت المحكمة الجزائية المتخصصة في صنعاء، التي يُديرها الحوثيون، أربعة صحفيين، وهم أكرم الوليدي وعبد الخالق عمران وحارث حميد وتوفيق المنصوري، وحكمت عليهم بالإعدام، على خلفية تُهم مُلفَّقة، في أعقاب محاكمة فادحة الجور.[158] وكان الصحفيون الأربعة مُحتجزين منذ 2015، وتعرَّضوا للاختفاء القسري في أثناء فترة احتجازهم، وعُزِلوا عن العالم الخارجي على فترات متقطعة، وحُبِسوا داخل زنازين انفرادية، وحُرِموا من تلقي أي رعاية طبية.

---

153 موقع "المصدر نيوز"، "الرئيس السوري يُصدر مرسوماً بعفو عام عن السجناء في البلاد"، 22 مارس/آذار 2020، [بالإنكليزية]، almasdarnews.com/article/syrian-president-issues-general-amnesty-for-all-prisoners

154 منظمة العفو الدولية، "تونس: البيان الرئاسي المؤيد لعقوبة الإعدام يثير الصدمة"، 29 سبتمبر/أيلول 2020، amnesty.org/ar/latest/news/2020/09/tunisia-presidential-statement-in-favour-of-death-penalty-is-shocking

155 "دويتشه فيله"، "الإمارات تُلغي العذر المُخفِّف لجرائم القتل 'بدافع الشرف' في إطار إصلاح قانوني شامل"، 7 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، [بالإنكليزية]، dw.com/en/uae-gets-rid-of-honor-killing-defense-in-major-legal-overhaul/a-55529396

156 منظمة العفو الدولية، "اليمن: محكمة يُديرها الحوثيون تؤيد حكم الإعدام الصادر بحق سجين رأي بهائي"، 23 مارس/آذار 2020، amnesty.org/ar/latest/news/2020/03/yemen-huthirun-court-upholds-death-sentence-against-bahai-prisoner-of-conscience

157 منظمة العفو الدولية، "اليمن: قرار السلطات الحوثية بالإفراج عن السجناء البهائيين 'مؤشر إيجابي'"، 26 مارس/آذار 2020، amnesty.org/ar/latest/news/2020/03/yemen-huthi-authorities-decision-to-release-bahai-prisoners-is-positive-signal

158 منظمة العفو الدولية، "اليمن: إحدى المحاكم تُصدِر حكم الإعدام بحق أربعة صحفيين" (رقم الوثيقة: MDE 31/2139/2020)، 21 أبريل/نيسان 2020، https://www.amnesty.org/ar/documents/mde31/2139/2020/ar

منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

التوجهات على مستوى المنطقة

- تراجع استخدام عقوبة الإعدام في المنطقة، مع انخفاض عدد عمليات الإعدام المُسجَّلة بنسبة 36% وأحكام الإعدام الصادرة المسجّلة بواقع 6%.
- سُجِّلَت عمليات إعدام في ثلاثة بلدان، وهي بوتسوانا والصومال وجنوب السودان، ويقل عدد البلدان المُنفِّذة لعمليات الإعدام عن العدد المُسجَّل في 2019 بواقع بلد واحد.
- أصبحت تشاد البلد الحادي والعشرين في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الذي يُلغي عقوبة الإعدام على جميع الجرائم.
- ازداد عدد أحكام الإعدام المُخفَّفة في المنطقة بنسبة 87%.

البلد	عمليات الإعدام المُنفَّذة في 2020	أحكام الإعدام المُسجَّلة في 2020	الأشخاص المعروف أنه محكوم عليهم بالإعدام بحلول نهاية 2020
بوتسوانا	3	1	5
بوركينا فاسو[159]	0	0	0
الكاميرون	0	1+	120+
جمهورية إفريقيا الوسطى	0	0	0
تشاد	0	0	
جزر القمر	0	0	
جمهورية الكونغو الديمقراطية	0	20+	67+
غينيا الاستوائية	0	0	
إريتريا	0	0	
إسواتيني (سوازيلند سابقاً)	0	0	1
إثيوبيا	0	0	
غامبيا	0	1	1+
غانا	0	3	160
كينيا	0	0	1,000+
ليسوتو	0	0	0
ليبيريا	0	0	
ملاوي	0	8	23
مالي	0	30	30+
موريتانيا	0	1+	123+

[159] ألغت بوركينا فاسو عقوبة الإعدام للجرائم العادية فقط؛ إذ حذفت عقوبة الإعدام من "قانون العقوبات" في 2018، إلا أن "قانون القضاء العسكري" ظلّ ينُص على العقوبة.

البلد	عمليات الإعدام المُنفَّذة في 2020	أحكام الإعدام المُسجَّلة في 2020	الأشخاص المعروف أنه محكوم عليهم بالإعدام بحلول نهاية 2020
النيجر	0	3	
نيجيريا	0	58+	2,700+
سيراليون	0	39	94
الصومال	11+	+	+
جنوب السودان	2+	6+	342+
السودان	0	10+	88+
تنزانيا	0	4+	244+
أوغندا	0	0	133+
زامبيا	0	119	495
زيمبابوي	0	119	495

سجَّلت منظمة العفو الدولية تراجعاً في تنفيذ عمليات الإعدام وإصدار أحكام الإعدام في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛ فانخفض عدد عمليات الإعدام المُسجَّلة في المنطقة بنسبة 36% إلى 16 عملية في 2020، مقابل 25 في 2019، في حين أن أحكام الإعدام الصادرة تراجعت بواقع 6% إلى 305 أحكام في 2020، مقارنةً بـ 325 حكماً في 2019.

وسُجِّلَت عمليات إعدام في ثلاثة بلدان، وهي بوتسوانا والصومال وجنوب السودان، وبذلك، يقل عدد البلدان المُنفِّذة لعمليات الإعدام خلال 2020 عن 2019 ببلد واحد، وذلك بسبب عدم رصد أي عمليات إعدام في السودان خلال 2020. وارتفع عدد عمليات الإعدام في بوتسوانا إلى ثلاث عمليات، مقارنةً بعملية واحدة في العام الماضي، بينما تراجع عدد عمليات الإعدام المُنفَّذة في الصومال إلى 11 عملية، مقابل 12 عملية، في حين أن العمليات المُسجَّلة بجنوب السودان شهدت انخفاضاً شديداً، من 11 عملية إلى عمليتين فقط. وإضافة إلى ذلك، رُصِد صدور أحكام بالإعدام في 18 بلداً في 2020، كما كان الوضع في 2019. وعلى الرغم من تراجع عدد أحكام الإعدام الصادرة عموماً في المنطقة، زاد عددها خلال 2020 في البلدان التالية: الكاميرون (من صفر إلى حكم واحد) وجزر القمر (من صفر إلى حكم واحد) وجمهورية الكونغو الديمقراطية (من ثمانية أحكام إلى 20 حكماً) ومالي (من أربعة أحكام إلى 30 حكماً) ونيجيريا (من 54 إلى 58 حكماً) وسيراليون (من 21 إلى 39 حكماً) وجنوب السودان (من أربعة إلى ستة أحكام) وزامبيا (من 101 إلى 119 حكماً).

واستمر التقدم المُحرَز ضد عقوبة الإعدام في جنوب الصحراء الكبرى، إذ أصبحت تشاد البلد الحادي والعشرين في المنطقة الذي يُلغي عقوبة الإعدام على جميع الجرائم. وإضافة إلى ذلك، ازداد عدد أحكام الإعدام المُخفَّفة في المنطقة خلال العام، على أثر التخفيف الجماعي لأحكام الإعدام في تنزانيا؛ فقد خُفِّف ما لا يقل عن 309 أحكام بالإعدام خلال العام، ما يُمثِّل ارتفاعاً بنسبة 87% في عدد حالات تخفيف أحكام الإعدام، مقارنةً بالعام السابق حينما خُفِّف ما لا يقل عن 165 حكماً.

عمليات الإعدام المُنفَّذة وأحكام الإعدام التي سُجِّلت بإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (2011-2020)

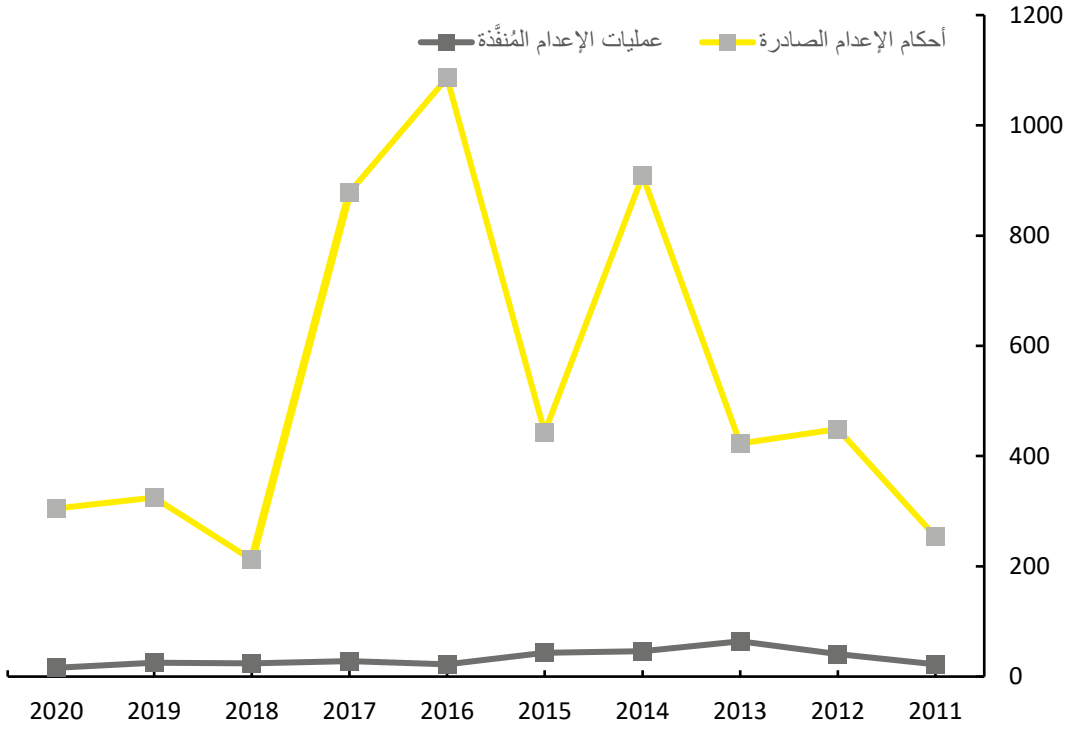

أبرز التطورات القُطرية

أُعدِم ثلاثة أشخاص شنقاً في بوتسوانا خلال العام؛ ففي 21 فبراير/شباط، أعلنت مصلحة السجون في بوتسوانا إعدام ميكا مايكل مبيه، الذي كان يبلغ من العمر 29 عاماً في صباح ذلك اليوم.[160] وكانت المحكمة العليا في بوتسوانا أدانته في 18 مايو/أيار 2018 بقتل صاحب عمله عمداً وحكمت عليه بالإعدام، ورفضت محكمة الاستئناف طعنه على الحكم بإدانته وإعدامه في 8 فبراير/شباط 2019. وفي 28 مارس/آذار، أعلنت مصلحة السجون إعدام موابي سيبيلو مابيلتسا، البالغ من العمر 33 عاماً، وماتشيديسو تشيد بويكانيو، البالغ من العمر 39 عاماً، بسجن غابورون المركزي صباح ذلك اليوم.[161] وأدانت المحكمة العليا في غابورون كلا الرجلين بارتكاب القتل العمد وحكمت عليهما بالإعدام، ثم طعنا على الحكم، لكن محكمة الاستئناف رفضت طعنهما في 8 فبراير/شباط. وعقَّبت "اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب" على إعدام الرجلين، مؤكِّدة "معارضتها مُجدداً لتوقيع عقوبة الإعدام؛ إذ تُشكِّل انتهاكاً للمادة 4 من 'الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب' (الميثاق)، التي تحظر على وجه الخصوص الحرمان التعسُفي من الحق في الحياة، وتكرس السلامة الشخصية للأشخاص، في حين أن المادة 5 من الميثاق تحظر أيضاً [ممارسات] العقاب القاسي واللاإنساني والمهين".[162] وحثت اللجنة أيضاً بوتسوانا على الالتزام بوقف تنفيذ عمليات الإعدام، بما يتماشى مع قرار اللجنة رقم 136 بشأن وقف تنفيذ عقوبة الإعدام.

[160] مصلحة السجون في بوتسوانا، "تنفيذ الإعدام بحق السجين المُدان ميكا مايكل مبيه"، 21 فبراير/شباط 2020، 1/14/2 (81).

[161] مصلحة السجون في بوتسوانا، منشور على "فيسبوك"، 28 مارس/آذار 2020، [بالإنكليزية]، facebook.com/BotswanaGovernment/posts/press-release-the-botswana-prison-service-wishes-to-inform-the-public-that-the-e/2858778814204758/

[162] "اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب"، "بيان صحفي بشأن إعدام موابي سيبيلو مابيلتسا وماتشيديسو تشيد بويكانيو"، 16 أبريل/نيسان 2020، [بالإنكليزية]، achpr.org/pressrelease/detail?id=489

البلدان المعروف أنها نفَّذت عمليات إعدام في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (2011-2020)

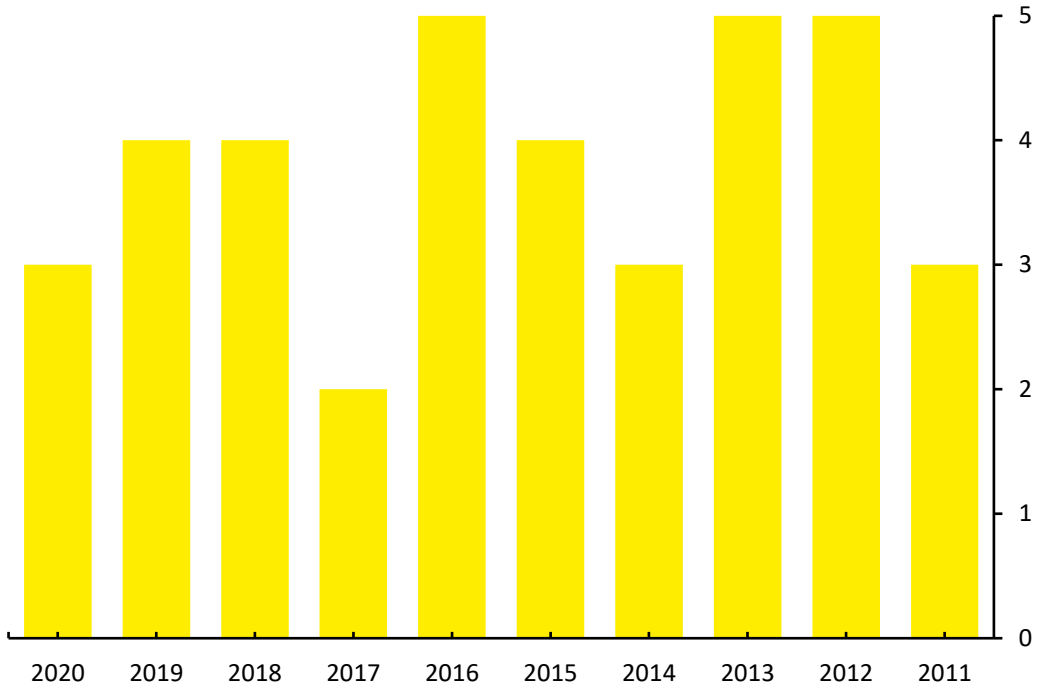

وفي **الكاميرون**، برأت المحكمة العسكرية في مروا ثلاث نساء خلال العام، وهن داماريس دوكويا وداواندالا ماري وويتيا مارثا، وعفتهن من تنفيذ أحكام الإعدام بحقهن. وقد حُكِم عليهن بالإعدام سابقاً لاتهامهن بـ "الهجرة غير الشرعية"، و"التجسس"، و"التواطؤ لتنفيذ أعمال تمرُّد"، و"جماعة مُسلحة". وفي 15 أبريل/نيسان، وقَّع الرئيس بول بيا المرسوم رقم 193 لعام 2020 بتخفيف وإلغاء أحكام بالسجن.[163] وتضمن ذلك، من جملة عمليات تخفيف أحكام مختلفة، تخفيف الأحكام الصادرة بإعدام أشخاص أصبحت الحكام بحقهم نهائية بحلول 15 أبريل/نيسان، إلى السجن مدى الحياة. بيد أن المرسوم استثنى "الهاربين من العدالة بتاريخ توقيع المرسوم"، و"الجناة معتادي الإجرام"، و"المسجونين الصادر ضدهم أحكام بسبب جرائم ارتُكِبت في أثناء احتجازهم"، و"الأشخاص الصادر ضدهم أحكام بتهم الفساد" أو بسبب "ارتكابهم جرائم متعلقة بالأمن القومي والإرهاب". ولم تتمكّن منظمة العفو الدولية، بحلول نهاية العام، من تحديد عدد أحكام الإعدام المُخفَّفة إلى أحكام بالسجن مدى الحياة بموجب المرسوم.

وكان حكم الإعدام الوحيد، الذي سجَّلته منظمة العفو الدولية في **جزر القمر** خلال العام، قد أصدرته محكمة الجنايات في موروني ضد محمد زيدو لإدانته بالقتل العمد.[164]

وفي 28 أبريل/نيسان 2020، أَقرَّت الجمعية الوطنية في **تشاد** مشروع قانون مكافحة الإرهاب الذي ألغى الأحكام التي تنُص على عقوبة الإعدام الواردة في قانون مكافحة الإرهاب لعام 2015.[165] وصدَّق الرئيس إدريس ديبي إتنو على مشروع القانون المُعدَّل في 20 مايو/أيار 2020. وألغت هذه الإجراءات فعلياً عقوبة الإعدام على جميع الجرائم في تشاد، بعدما ألغت البلاد قبل ذلك عقوبة الإعدام من "قانون العقوبات" الجديد الذي أُصدِر في 2017.[166] واحتُجز

[163] المرسوم رقم 193 لعام 2020 بتاريخ 15 أبريل/نيسان 2020، صحيفة "كاميرون تريبيون"، "تخفيف وإلغاء أحكام: المرسوم الرئاسي المُنتَظر تنفيذه"، 17 أبريل/نيسان 2020، [بالإنكليزية]، cameroon-tribune.cm/article.html/31859/fr.html/commutation-remission-of-sentences-implementation-of-presidential-decree#

[164] إذاعة "فرانس إنفو"، "الأخبار الإقليمية 7 أكتوبر/تشرين الأول: جزر القمر"، 7 أكتوبر/تشرين الأول 2020، [بالفرنسية]، la1ere.francetvinfo.fr/mayotte/actualite-regionale-7-octobre-878812.html

[165] منظمة العفو الدولية، "تشاد. قرار إلغاء عقوبة الإعدام إشارة إيجابية لحقوق الإنسان"، 29 أبريل/نيسان 2020، [بالفرنسية]، amnesty.org/fr/latest/news/2020/04/tchad-la-decision-dabolir-la-peine-de-mort-est-un-signal-positif

[166] اكتشفت منظمة العفو الدولية أن "قانون القضاء العسكري" التشادي لعام 1985 ينُص على عقوبة الإعدام. وبعثت برسائل مكتوبة إلى وزير العدل التشادي في يونيو/حزيران وديسمبر/كانون الأول للاستيضاح بشأن وضع هذا القانون. وفي يناير/كانون الثاني 2021، أفاد وزير العدل، في رسالة للمنظمة، بأن المادة 522 من "قانون العقوبات" لعام 2017 ألغت فعلياً، بعد إصدار القانون، أحكام عقوبة الإعدام الواردة في "قانون القضاء العسكري". وأكَّد على عدم وجود أي قانون ينُص على عقوبة الإعدام في تشاد.

أربعة أفراد، حُكِم عليهم بالإعدام في 2018 لاتهامهم بالقتل العمد، في سجن كورو تورو ذي الحراسة المُشدَّدة. وبحلول نهاية العام، لم تتمكّن منظمة العفو الدولية من تحديد ما إن كانت الأحكام ضدهم قد خُفِّفت.

البلدان التي ألغت عقوبة الإعدام على جميع الجرائم في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (2011-2020)

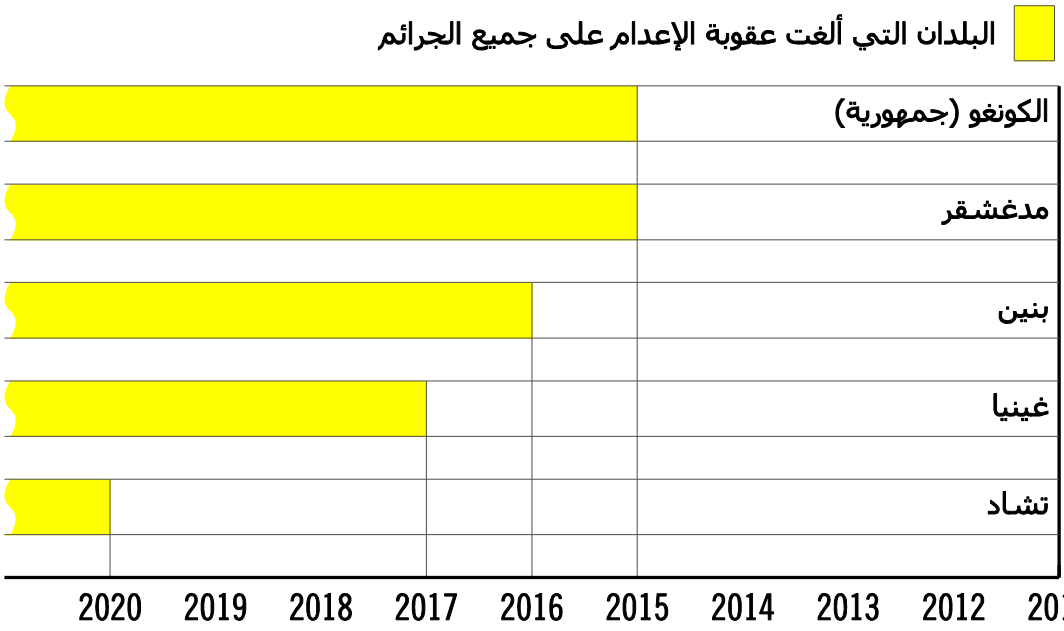

وفي **جمهورية الكونغو الديمقراطية**، وقَّع الرئيس فيليكس تشيسيكيدي، في 30 يونيو/حزيران، مرسوماً بشأن تخفيف الأحكام الصادرة ضد سجناء، ومنح عفواً جماعياً، احتفالاً بالذكرى الستين لاستقلال البلاد.[167] وخفف المرسوم أحكاماً بالإعدام إلى أحكام بالسجن مدى الحياة، من بينعمليات تخفيف أحكام أخرى. بيد أن منظمة العفو الدولية لم تتمكّن، بحلول نهاية العام، من تحديد عدد الأشخاص الذين خُفِّفت أحكام الإعدام ضدهم بموجب المرسوم، على وجه الدقة. إلا أن المنظمة تحقّقت من تخفيف حكمي محكمة عسكرية في 2001 بإعدام العقيد إيدي كابيند وجورج ليتا على خلفية اغتيال الرئيس السابق لوران ديزيريه كابيلا، إلى السجن مدى الحياة بموجب المرسوم.[168] وفي سبتمبر/أيلول 2020، حكمت محكمة غيابياً بإعدام غرادي كوكو لوبانغا ونافي ماليلا ماواني، وهما موظفين بنكيين سابقين.[169]

وأبلغت حكومة **إسواتيني** منظمة العفو الدولية أنه لم تُنفَّذ أي عملية إعدام أو أُصدِر أي حكم بالإعدام خلال العام، بينما كان هناك رجل من شعوب السواتي، أدانته المحكمة العليا في 2011 بالقتل العمد والاغتصاب، تحت طائلة الإعدام في نهاية العام.

وأفادت حكومة **غامبيا** لمنظمة العفو الدولية أيضاً بأنها لم تُنفِّذ أي عمليات إعدام خلال العام، مع استمرار تطبيقها لقرار رسمي بوقف تنفيذ عمليات الإعدام، بينما صدر حكم واحد بالإعدام، بعد إدانة الشيخ حيدرة بجريمة القتل العمد، في 12 أكتوبر/تشرين الأول. وأوضحت الحكومة أيضاً أن المحاكم أرجأت في مارس/آذار، جميع جلساتها بسبب وباء فيروس كوفيد-19، ثم استأنفتها جزئياً في أبريل/نيسان 2020، فقامت بجلسات استماع افتراضية عبر

[167] "راديو أوكابي"، "الذكرى الستون لاستقلال جمهورية الكونغو الديمقراطية: فيليكس تشيسيكيدي يمنح عفوًا رئاسيًا جماعيًا لبعض السجناء"، 1 يوليو/تموز 2020، [بالفرنسية]، radiookapi.net/2020/07/01/actualite/justice/60-eme-anniversaire-de-lindependance-de-la-rdc-felix-tshisekedi-accorde

[168] "فويس أوف أمريكا أفريك" ("في أو إيه أفريك")، " تشيسيكيدي يخفف العقوبة على إيدي كابيند المحكوم عليه على خلفية اغتيال الرئيس السابق لوران ديزيريه كابيلا"، 1 يوليو/تموز 2020، [بالفرنسية]، voaafrique.com/a/les-condamn%C3%A9s-pour-l-assassinat-de-l-ancien-pr%C3%A9sident-laurent-d%C3%A9sir%C3%A9-kabila-voient-leurs-peines-r%C3%A9duites/5485119.html

[169] نص الحكم بإعدام غرادي كوكو لوبانغا ونافي ماليلا ماواني، [بالفرنسية]، RP 27.071، scribd.com/document/496141401/EXCLUSIF-Jugement-condamnant-Gradi-Koko-Lobanga-et-Navy-Malela-a-la-peine-capitale#from_embed؛ منظمة "غلوبال ويتنس"، "بيان من المنظمة بشأن الحكم الصادر ضد المبلغين الكنغوليين عن المخالفات، غرادي كوكو لوبانغا ونافي ماليلا ماواني، فيما يتعلق بمشاركتهما في توفير المعلومات المُستَخدمة في التحقيقات التي أجرتها 'منصة حماية المبلغين في إفريقيا' و'غلوبال ويتنس'"، 2 مارس/آذار 2021، [بالإنكليزية]، globalwitness.org/en/press-releases/statement-global-witness-judgement-handed-down-congolese-whistleblowers-koko-lobanga-and-navy-malela-mawani-relation-their-involvement-providing-information-used-investigations-carried-out-pplaaf-and-global-witness/

الإنترنت، أغلبها للنظر في طلبات الإفراج عن المتهمين بكفالة. وفي سبتمبر/أيلول، استأنفت المحاكم بالكامل جلسات الاستماع للنظر في جميع الدعاوى، بما في ذلك الدعاوى التي تتضمن جرائم يُعاقَب عليها بالإعدام.

وأخبرت مصلحة السجون في **غانا** منظمة العفو الدولية بأنه لم تُنفَّذ أي عمليات إعدام في 2020، بينما أصدرت المحاكم ثلاثة أحكام إعدام. وفي نهاية العام، كان هناك 160 شخصاً، من بينهم 155 رجلاً وخمس نساء، ينتظرون تنفيذ أحكام بإعدامهم، وبينهم ستة مواطنين أجانب: من بنين (1)، وبوركينا فاسو (2)، ونيجيريا (3). وخُفِّفت أحكام بإعدام تسعة سجناء إلى أحكام بالسجن المؤبَّد، سبعة منها في مارس/آذار واثنان في يونيو/حزيران.

وفي **كينيا**، استمر تخفيف أحكام الإعدام الصادرة بعد جلسات إعادة المحاكمة، على أثر إلغاء المحكمة العليا في البلاد لعقوبة الإعدام الإلزامية نتيجة لدعوى "*فرانسيس كاريوكو موروواتيتو ووِيلسون ثيريمبي موانغي ضد الجمهورية*"[170]. وفي مارس/آذار، خُفِّفت أحكام الإعدام بحق 23 سجيناً إلى أحكام بالسجن لفترات مختلفة، بعد أن تقدموا بالتماس للمحكمة العليا لإعادة النظر في أحكامهم، بعد حكم المحكمة في دعوى "موروواتيتو"؛[171] فأُفرِج عن بول موانيكي، أحد السجناء المتقدمين بالالتماس، بعدما خُفِّف حكمه إلى السجن لمدة 20 عاماً، نظراً إلى أنه كان قد أمضى بالفعل هذه الفترة داخل السجن. ومن ناحية أخرى، أَيَّدَت محكمة الاستئناف الحكم بإعدام روث كاماندي، التي أُدينت في 2018 وصدر الحكم ضدها على خلفية مقتل صديقها.[172] وأعلنت محكمة الاستئناف قانونية حكم الإدانة وعدم وجود ما يُبرر التدخُّل في قرار المحكمة الابتدائية.

وأبلغت حكومة **ليسوتو** منظمة العفو الدولية بأنه لم تُنفَّذ أي عملية إعدام أو أُصدِر أي حكم بالإعدام، في حين أنه لم يكن هناك أي شخص تحت طائلة الإعدام حتى نهاية العام. وقد خففت محكمة الاستئناف في ليسوتو حكم الإعدام الوحيد في مايو/أيار.

وفي **ملاوي**، حكمت المحكمة العليا في كاسونغو بإعدام شخصين، هما وايت شيلومفا وجيمس كانجيرا، لقتلهما طفلاً مُصاباً بالمَهَق.[173]

وفي 18 ديسمبر/كانون الأول، وقَّع رئيس **النيجر**، إيسوفو محمدو، مرسوماً بالرأفة، احتفالاً بعيد الاستقلال، وخُفِّفت بموجبه أحكام بالإعدام إلى السجن مدى الحياة.[174] وبحلول نهاية العام، لم تتمكّن منظمة العفو الدولية من أن تُحدد عدد أحكام الإعدام المُخفَّفة إلى السجن مدى الحياة بموجب المرسوم.

أما في **نيجيريا**، فقد صدرت أحكام الإعدام المُسجَّلة على خلفية جرائم تضمنت القتل العمد، والسطو المُسلح، والاغتصاب، والاختطاف، والتجديف. وحكمت المحكمة العليا في ولاية لاغوس على رجل يُدعى أولالكان حميد، بالإعدام في مايو/أيار، خلال جلسة عبر تطبيق "زووم".[175] ومثُل حميد أمام المحكمة من داخل السجن خلال جلسة افتراضية عبر الإنترنت، مع انضمام محاميه ووكلاء النيابة إلى الجلسة. وعقدت المحكمة الجلسة عبر "زووم"، عملاً بالمبادئ التوجيهية لحكومة ولاية لاغوس بشأن التباعد الاجتماعي للحد من انتشار وباء فيروس كوفيد-19. وفي أغسطس/آب، حكمت محكمة شرعية في ولاية كانو على ماتي أودو، الذي يبلغ من العمر 70 عاماً، بالإعدام رجماً لإدانته بجريمة اغتصاب.[176] وفي أغسطس/آب أيضاً، حكمت المحكمة الشرعية العليا في كانو على يحيى شريف أمينو، الموسيقي البالغ من العمر 22 عاماً، بالإعدام لإدانته بالتجديف.[177] واتُّهِم أمينو بالتجديف على رسول الإسلام، بسبب مجموعة من الرسائل الصوتية أُرسلت عبر تطبيق "واتساب" في مارس/آذار. واعتُقِل يحيى شريف في مارس/آذار، بعدما أحرق محتجون منزل أسرته وخرجوا في مسيرة إلى مقر "فيلق الحسبة"، في ولاية كانو،[178] مُطالبين باعتقاله ومقاضاته. وخفف العديد من حُكَّام الولايات في نيجيريا أحكاماً بالإعدام خلال العام؛ فخفف

---

170 ألغت المحكمة العليا في كينيا توقيع عقوبة الإعدام الإلزامية على مرتكبي جرائم القتل العمد، في ديسمبر/كانون الأول 2017.

171 موقع "كينيانز" الإخباري، "23 سجيناً تحت طائلة حكم الإعدام ينجون من حبل المشنقة"، 1 أبريل/نيسان 2020، [بالإنكليزية]، kenyans.co.ke/news/51519-23-deathrow-prisoners-escape-hangman

172 صحيفة "نيشن"، "محكمة الاستئناف تُؤيِّد الحكم بإعدام روث كاماندي"، 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، [بالإنكليزية]، nation.africa/kenya/news/appeal-court-upholds-ruth-kamande-s-death-sentence-2732900?view=htmlamp

173 نشرات "مركز الصحفيين الإفريقيين" الإخبارية (CAJ News Africa)، "ملاوي تُصدِر أحكام الإعدام مُجدداً في ضوء عمليات قتل المصابين بالمَهَق"، 14 أكتوبر/تشرين الأول 2020، [بالإنكليزية]، cajnewsafrica.com/2020/10/14/malawi-revives-death-sentence-amid-albino-killings/

174 الساحل، "المكتب الوطني للطباعة والصحافة"، " بيان صحفي من الأمانة العامة للحكومة: رئيس الدولة يوقع مرسوماً بمنح تخفيفات رحيمة للعقوبات"، 31 ديسمبر/كانون الأول 2020، [بالفرنسية]، lesahel.org/communique-du-secretariat-general-du-gouvernement-le-chef-de-letat-signe-un-decret-portant-remises-gracieuses-de-peines/

175 "سي إن إن"، "حكم بالإعدام على رجل في نيجيريا عبر 'زووم' يثير انتقادات منظمات حقوقية"، 7 مايو/أيار 2020، [بالإنكليزية] edition.cnn.com/2020/05/07/africa/nigeria-zoom-death-sentence-intl/index.html

176 "بي بي سي"، "محكمة شرعية تحكم بإعدام ماتي أودو ذي الـ 70 عاماً في كانو لإدانته بالاغتصاب"، 12 أغسطس/آب 2020، [بالإنكليزية]، bbc.com/pidgin/tori-53756874

177 منظمة العفو الدولية، "نيجيريا: يجب على السلطات إلغاء الحكم بإدانة وإعدام مغنٍ مقرّه في كانو"، 13 أغسطس/آب 2020، [بالإنكليزية]، amnesty.org/en/latest/news/2020/08/nigeria-authorities-must-quash-the-conviction-and-death-sentence-imposed-on-kano-based-singer/

178 "فيلق الحسبة في كانو" هو قوة شرطة دينية في الولاية النيجيرية كانو المسؤول عن فرض الشريعة الإسلامية.

أوباسيكي، حاكم ولاية إيدو، أربعة أحكام إعدام إلى أحكام بالسجن المُؤبَّد،[179] وخفف محمدو إينوا يحيى، حاكم ولاية غومبي، حكماً واحداً بالإعدام إلى حكم بالسجن لمدة 21 عاماً،[180] وخفف روتيمي أكيريدولو، حاكم ولاية أوندو، عشرة أحكام بالإعدام إلى أحكام بالسجن مدى الحياة،[181] وخفف سيمون لالونغ، حاكم ولاية بلاتو، حكماً بالإعدام إلى حكم بالسجن لمدة 21 عاماً.[182]

وأبلغت مصلحة السجون في **سيراليون** منظمة العفو الدولية أنها لم تُنفِّذ أي عمليات إعدام خلال العام، بينما أصدرت محاكم البلاد 39 حكماً بالإعدام، وخفف الرئيس سبعة أحكام، وكان هناك 94 شخصاً تحت طائلة حكم الإعدام في نهاية العام.

ومن بين 11 عملية إعدام سُجِّلت في **الصومال**، نُفِّذ ست عمليات في جمهورية أرض الصومال وخمس في بونتلاند.[183] وتضمنت العمليات المُنفَّذة في بونتلاند إعدام عبد الفتاح عبد الرحمن وراسامي، وعبد الشكور محمد ديجي، اللذين أُدينا باغتصاب وقتل فتاة عمداً.[184] وعُفي عن رجل ثالث من تنفيذ الإعدام، وهو عبد السلام عبد الرحمن ورسمي (شقيق عبد الفتاح عبد الرحمن ورسمي) الذي أُدين إلى جانب الرجلين، وجاء العفو عنه عن الإعدام بعد تفاوض أسرته مع أسرة الضحية على دفع "الدية" (تعويض مالي عن القتل).[185] وتمكَّنَت منظمة العفو الدولية من التحقُّق من المعلومات الواردة حول إصدار أحكام بالإعدام في الصومال، إلا أنها لم تحصُل على ما يكفي من المعلومات كي تُصدِر رقماً ذا مصداقية للحد الأدنى لعدد هذه الأحكام.

وفي **جنوب السودان**، ألغت محكمة الاستئناف في البلاد، في 14 يوليو/تموز، حكم الإعدام بحق ماغاي ماتيوب نغونغ، نظراً إلى أنه كان طفلاً في وقت ارتكاب الجريمة وأمرت بإحالة قضيته مُجدداً إلى المحكمة العليا كي تحكم عليه بعقوبة مناسبة، وبرفع اسمه من قائمة المحكوم عليهم بالإعدام؛[186] بيد أن أسرة الضحية طلبت استئناف القضية أمام المحكمة العليا، حيث كان طلبها لا يزال قيد النظر بحلول نهاية العام.

وأصدرت حكومة **السودان** عفواً عن 35 سجين حرب من مواطني جنوب السودان وأطلقت سراحهم، إذ وقعوا في الأَسر خلال المجابهات بهجليج في خضم النزاع بين السودان وجنوب السودان في 2012، بعد استقلال الأخيرة عن الأولى في 2011.[187] وكان حُكِم على السجناء الـ35 بالإعدام، بسبب ارتكاب جرائم متعلقة بالحرب والإرهاب. وألغت السلطات في يوليو/تموز استخدام الإعدام لمعاقبة "الردة".[188] وفي الشهر ذاته، أجرت السلطات تعديلات على "القانون الجنائي" ليحظر توقيع عقوبة الإعدام على الأطفال، ما أزال التضارب الذي كان قائماً بين "قانون الطفل" و"القانون الجنائي".

وفي **تنزانيا**، ألغى الرئيس الراحل جون ماغوفولي أحكام الإعدام بحق 256 سجيناً في ديسمبر/كانون الأول، احتفالاً بعيد استقلال البلاد.[189]

---

179 صحيفة "بانش"، "أوباسيكي يُخفف أحكاماً بإعدام 4 سجناء"، 3 يناير/كانون الثاني 2020، [بالإنكليزية]، punchng.com/obaseki-commutes-death-sentence-of-four-prisoners/

180 صحيفة "نيجيريان تريبيون"، "حاكم غومبي يُخفف حكماً بالإعدام إلى السجن 21 عاماً... ويعفو عن 31 سجيناً آخرين"، 12 فبراير/شباط 2020، [بالإنكليزية]، tribuneonlineng.com/gombe-gov-commutes-death-penalty-to-21-years-pardons-31-other-prisoners/

181 موقع "صحارى ريبورترز"، "12 يونيو/حزيران: حاكم أوندو أكيريدولو يُخفف حكم الإعدام بحق 10 سجناء إلى السجن المُؤبَّد"، 11 يونيو/حزيران 2020، [بالإنكليزية]، saharareporters.com/2020/06/11/june-12-ondo-governor-akeredolu-commutes-death-sentence-10-prisoners-life-imprisonment

182 صحيفة "بانش"، "حاكم ولاية كادونا الرفاعي يُفرج عن 25 سجيناً، ويُخفف أحكاماً بالإعدام "، 2 أكتوبر/تشرين الأول 2020، [بالإنكليزية]، punchng.com/el-rufai-releases-25-prisoners-convert-death-sentences/

183 هذه الأرقام لا تتضمن الأنباء عن عمليات القتل غير المشروعة التي تُنفِّذها جماعات المعارضة الصومالية المسلحة، مثل حركة الشباب، على الملأ.

184 موقع إذاعة "فويس أوف أمريكا"، "إعدام رجلين في الصومال لإدانتهما باغتصاب وقتل فتاة عمرها 12 عاماً"، 12 فبراير/شباط 2020، [بالإنكليزية]، voanews.com/africa/two-men-executed-somalia-rape-murder-12-year-old

185 موقع "هيران أونلاين"، "إعفاء رجل مُدان من الإعدام بعد دفع الدية... وإعدام رجلين آخرين، على خلفية قتل واغتصاب فتاة ببونتلاند" ، 11 فبراير/شباط 2020، [بالإنكليزية]، hiiraan.com/news4/2020/Feb/167091/convict_spared_death_in_blood_money_deal_as_two_executed_over_rape_of_12_year_old_girl_in_puntland.aspx

186 منظمة العفو الدولية، "جنوب السودان: يجب أن يؤدي إسقاط حكم الإعدام الصادر بحق شاب إلى إلغاء عقوبة الإعدام"، 29 يوليو/تموز 2020، amnesty.org/ar/latest/news/2020/07/south-sudan-quashing-of-teenagers-death-sentence-must-lead-to-abolition-of-the-death-penalty/

187 إذاعة "آي راديو"، "السودان يُفرِج عن 35 سجين حرب من مواطني جنوب السودان أُسِروا بهجليج"، 2 مارس/آذار 2020، [بالإنكليزية]، eyeradio.org/sudan-frees-35-s-sudanese-war-prisoners-captured-in-heglig/

188 "بي بي سي نيوز"، "السودان يُلغي قانون الردة وحظر الخمر لغير المسلمين"، 12 يوليو/تموز 2020، [بالإنكليزية]، bbc.co.uk/news/world-africa-53379733؛ الجزيرة، "السودان يُجري تعديلات على 'القانون الجنائي' مع إلغاء الإعدام لمعاقبة الردة"، 12 يوليو/تموز 2020، [بالإنكليزية]، aljazeera.com/news/2020/7/12/changes-in-criminal-law-as-sudan-annuls-apostasy-death-sentence

189 وكالة "الأناضول"، "تنزانيا تُخفف أحكام الإعدام بحق 256 شخصاً مُداناً"، 9 ديسمبر/كانون الأول 2020، [بالإنكليزية]، aa.com.tr/en/africa/tanzania-commutes-death-sentences-of-256-convicts/2071191#

وتراجعت المحكمة العليا في **أوغندا** عن قرارها الصادر في 2018، إذ ألغت حكم الإعدام بحق موسيز أوتيم، وأمرت بالإفراج عنه من السجن.[190] وارتأت المحكمة، خلال النطق بحكمها الثاني في القضية الذي تَرَتَّب على مراجعتها، أنه كان لا ينبغي لها تأكيد حكم المحكمة الابتدائية بإعدام أوتيم، لأن عمره كان يقل عن 18 عاماً في وقت ارتكاب الجريمة. وكانت محكمة ليرا العليا أدانت موسيز أوتيم بالقتل العمد وحكمت عليه بالإعدام، وهو تحت طائلة حكم الإعدام منذ ما يربو على عشرة أعوام. وتحظر (الفقرة 1 - و) من المادة 94 من "قانون الطفل" تطبيق عقوبة الإعدام على أي شخص دون سن الثامنة عشر في وقت ارتكاب الجريمة. وينُص القانون الأوغندي أيضاً على أنه يجوز حبس من كان طفلاً في وقت ارتكاب الجريمة لمدة أقصاها ثلاثة أعوام، في حالة ثبوت إدانته بارتكاب جريمة يُعاقَب عليها بالإعدام.

وأفادت حكومة **زامبيا** لمنظمة العفو الدولية بأنه لم تُنفَّذ أي عمليات إعدام، بينما أُصدِر 119 حكماً بالإعدام، وكان هناك 495 شخصاً في تحت طائلة حكم الإعدام بحلول نهاية العام، وتضمن هؤلاء 471 رجلاً و24 امرأة. وخُفِّفت خمسة أحكام إعدام، من بينها ثلاثة إلى السجن مدى الحياة واثنان إلى السجن لمدة 35 عاماً. وبرّأت المحاكم ستة أشخاص، بينما كان هناك ستة مواطنين أجانب تحت طائلة حكم الإعدام. وذكرت الحكومة أيضاً أن المحاكم في زامبيا واصلت عملها خلال وباء فيروس كوفيد-19، مع الالتزام بالمبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية بشأن الوباء، وإشعار(إعلان) الصحة العامة رقم 21 لعام 2020 (بشأن الأمراض المُعدِية التي يتوجب الإبلاغ عنها)، ولوائح الصحة العامة رقم 22 لعام 2020 (بشأن المناطق الموبوءة) (ومرض فيروس كورونا 2019). ونُفِّذت قيود أخرى أيضاً لتقليل عدد الأشخاص المسموح لهم بحضور مُرافعات المحاكم. وأشارت الحكومة إلى عدم تعليق تنفيذ أي عمليات إعدام بسبب وباء فيروس كوفيد-19 على وجه التحديد، سواء كلياً أو جزئياً، مُؤكِّدةً أيضاً على عدم تنفيذ أي إعدام في زامبيا منذ 1997. وإضافة إلى ذلك، أخبرت منظمة العفو الدولية أن مصلحة السجون في زامبيا وزعت كمامات للوجه، والصابون، لجميع السجناء، بما فيهم هؤلاء الذين ينتظرون تنفيذ إعدامهم، وفرضت قيوداً على الزيارات للسجون، وأجرت فحوصات لقياس درجة حرارة السجناء على نحو منتظم.

ووفقاً للبيانات التي قدمتها حكومة **زيمبابوي** إلى منظمة العفو الدولية، لم تُنفَّذ أي عمليات إعدام في البلاد، وأُصدِرت ستة أحكام بالإعدام، وخُفِّفت ثمانية أحكام إعدام إلى أحكام بالسجن المُؤبَّد وكان هناك 88 شخصاً تحت طائلة أحكام إعدام في نهاية العام. وأفادت وسائل إعلام أن تخفيف أحكام الإعدام الثمانية جاء على أثر أمر الرأفة رقم 1 لعام 2020 الذي أصدره الرئيس إيمرسون منانغاغوا.[191] ونَصَّ الأمر، من بين أحكامه الأخرى المتعلقة بالرأفة، على تخفيف أحكام الإعدام الصادرة بحق جميع السجناء الذين كانوا ينتظرون تنفيذ إعدامهم لما يزيد عن عشرة أعوام، على الأقل، إلى السجن مدى الحياة.[192]

[190] صحيفة "ديلي مونيتور"، "محكمة تُلغي الحكم بحق شخص كان تحت طائلة الإعدام"، 11 يونيو/حزيران 2020، [بالإنكليزية]، monitor.co.ug/News/National/Court-quashes-death-row-sentence-Moses-Otim-Tibatemwa/688334-5574810-sfp3cjz/index.html

[191] صحيفة "ذي هيرالد"، "رفع أسماء 8 أشخاص من قائمة الإعدام"، 4 أبريل/نيسان 2020، [بالإنكليزية]، herald.co.zw/8-removed-from-death-row/

[192] موقع "زيم آي"، "الرئيس منانغاغوا يمنح الرأفة ويسامح محكوم عليهم بالسجن المؤبَّد"، 27 مارس/آذار 2020، [بالإنكليزية]، zimeye.net/2020/03/27/mnangagwa-invokes-presidential-clemency-and-forgives-prisoners-on-life-sentence/

الملحق 1: أحكام وعمليات الإعدام المسجلة في عام 2020

يقتصر هذا التقرير على تناول الاستخدام القضائي لعقوبة الإعدام فقط، ولا يتضمن أرقاماً عن حالات الإعدام خارج نطاق القضاء. وتكتفي منظمة العفو الدولية بإعطاء الأرقام التي تتمكن من التأكد منها على نحو معقول، على الرغم من أن الأرقام الحقيقية بالنسبة لبعض الدول تكون أعلى منها كثيراً؛ إذ تتعمد بعض الدول التستر على الإجراءات المتعلقة بعقوبة الإعدام، بينما لا تُسجل دول أخرى بيانات عن أعداد أحكام وعمليات الإعدام، أو لا تُتيح الاطلاع عليها.

وحيثما تظهر علامة "+" إلى جانب رقم يلي اسم بلد ما - على سبيل المثال، ماليزيا (+22) - فإن ذلك يعني أن منظمة العفو الدولية تمكنت من التأكد من وقوع 22 عملية إعدام أو من صدور هذا العدد من أحكام الإعدام في ماليزيا، ولكنها تعتقد أن العدد الحقيقي يزيد على 22. وحيثما تظهر علامة "+" بعد اسم بلد بدون رقم - على سبيل المثال، سوريا (+) - فإن ذلك يعني أن منظمة العفو الدولية قد تحققت من وقوع حالات إعدام أو صدور أحكام بالإعدام (أكثر من حالة واحدة) في ذلك البلد، ولكنها لم تتمكن من الحصول على معلومات كافية لتقديم رقم أدنى موثوق به. وعند حساب المجاميع العالمية أو الإقليمية، فإن علامة (+) قد عُدّت 2، بما في ذلك للصين.

عمليات الإعدام المسجلة في عام 2020

الصين آلاف الحالات

إيران +246

مصر +107

العراق +45

المملكة العربية السعودية 27

الولايات المتحدة الأمريكية 17

الصومال +11

اليمن +5

الهند 4

عُمان 4

بوتسوانا 3

جنوب السودان +2

بنغلاديش 2

تايوان 1

قطر 1

كوريا الشمالية +

سوريا +

فيتنام +

أحكام الإعدام المسجلة في عام 2020

الصين آلاف الحالات

اليمن +269

مصر +264

زامبيا 119

إندونيسيا +117

بنغلاديش +113

الهند 77

نيجيريا +58

فيتنام +54

باكستان +49

سيراليون 39

تايلاند 35

مالي 30

العراق +27

ماليزيا +22

جمهورية الكونغو الديمقراطية +20

الولايات المتحدة الأمريكية 18

ليبيا +17

فلسطين (دولة فلسطين)+17

سري لنكا +16

السودان +10

لاوس +9

المملكة العربية السعودية +8

تونس +8

سنغافورة 8

جنوب السودان +6

زيمبابوي 6

تايوان 5

أفغانستان +4

قطر +4

الإمارات العربية المتحدة +4

البحرين 3

بيلاروس 3

غانا 3

اليابان 3

النيجر 3

الأردن +2

الكويت +2

مالاوي +2

ترينيداد وتوباغو 2

الجزائر +1

الكاميرون +1

لبنان +1

موريتانيا +1

المغرب/الصحراء الغربية +1

بوتسوانا 1

جزر القمر 1

غامبيا 1

ميانمار 1

إيران +

كينيا +

كوريا الشمالية +

الصومال +

سوريا +

الملحق 2: الدول التي ألغت عقوبة الإعدام والتي واصلت تطبيقها حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2020

ألغى ما يزيد عن ثلثي دول العالم عقوبة الإعدام في القانون أو الواقع الفعلي حتى الآن. وكانت الأرقام، حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2020، على النحو التالي:

دول ألغت العقوبة بالنسبة لجميع الجرائم:	**108**
دول ألغت العقوبة بالنسبة للجرائم العادية فقط:	**8**
دول لا تطبق العقوبة في الواقع الفعلي:	**28**
العدد الإجمالي للدول التي ألغت العقوبة في القانون أو لا تطبقها في الواقع الفعلي:	**144**
دول واصلت تطبيق العقوبة:	**55**

وفيما يلي قوائم بالدول التي تشملها كل من هذه الفئات الأربع: الدول التي ألغت العقوبة بالنسبة لجميع الجرائم، والدول التي ألغت العقوبة بالنسبة للجرائم العادية فقط، والدول التي لا تطبق العقوبة في الواقع الفعلي، والدول التي واصلت تطبيق العقوبة.

1. الدول التي ألغت العقوبة بالنسبة لجميع الجرائم

الدول التي لا تنص قوانينها على عقوبة الإعدام بالنسبة لأية جريمة من الجرائم:

ألبانيا، أندورا، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، بلجيكا، بنين، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، بوروندي، كابو فيردي، كمبوديا، كندا، تشاد، كولومبيا، (جمهورية) الكونغو ، جزر كوك، كوستاريكا، ساحل العاج، كرواتيا، قبرص، جمهورية التشيك، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، الإكوادور، استونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، الغابون، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غينيا، غينيا بيساو، هايتي، هندوراس، المجر، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، كيريباتي، كوسوفو*[193]، قيرغيزستان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مدغشقر، مالطا، جزر مارشال، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا، مولدوفا، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، موزمبيق، ناميبيا، ناورو، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيوي، شمال مقدونيا، النرويج، بالاو، بنما، باراغواي، الفلبين، بولندا، البرتغال، رومانيا، رواندا، ساموا، سان مارينو، ساو تومي وبرينسيبي، السنغال، صربيا، سيشيل، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر

[193] هذا التصنيف (*) لا ينطوي على تحيّز في ما يخص المواقف بشأن الوضع القائم، ويتماشى مع قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1244 ورأي محكمة العدل الدولية الاستشاري بشأن إعلان كوسوفو الاستقلال.

سليمان، جنوب أفريقيا، أسبانيا، سورينام، السويد، سويسرا، تيمور الشرقية، توغو، تركيا، تركمانستان، توفالو، المملكة المتحدة، أوكرانيا، أوروغواي، أوزبكستان، فانواتو، الفاتيكان، فنزويلا.

2. الدول التي ألغت العقوبة بالنسبة للجرائم العادية فقط

الدول التي تنص قوانينها على عقوبة الإعدام بالنسبة لجرائم استثنائية فقط من قبيل الجرائم الخاضعة للقانون العسكري أو المرتكبة في ظروف استثنائية: [194]

البرازيل، بوركينا فاسو، شيلي، السلفادور، غواتيمالا، إسرائيل، كازاخستان، بيرو.

3. الدول التي لا تطبق العقوبة في الواقع الفعلي

هي الدول التي تواصل تطبيق عقوبة الإعدام بالنسبة للجرائم العادية مثل القتل، ولكن يمكن اعتبارها في مصاف الدول التي لا تطبق العقوبة في الواقع الفعلي نظرا لعدم إقدامها على إعدام أحد في آخر 10 سنوات، ويُعتقد أنه لديها سياسة أو ممارسة راسخة قوامها عدم تنفيذ عمليات الإعدام:

الجزائر، بروناي دار السلام، كاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، إريتريا، غانا، غرينادا، كينيا، لاوس، ليبيريا، ملاوي، جزر الملديف، مالي، موريتانيا، المغرب/الصحراء الغربية، ميانمار، النيجر، بابوا غينيا الجديدة، روسيا الاتحادية[195]، سيراليون، كوريا الجنوبية (جمهورية كوريا)، سري لنكا، إسواتيني (سوازيلند سابقاً)، طاجيكستان، تنزانيا، تونغا، تونس، زامبيا.

4. الدول التي ما زالت تطبق العقوبة

الدول التي ما زالت تطبق عقوبة الإعدام بالنسبة للجرائم العادية:

أفغانستان، أنتيغوا وباربودا، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بيليز، بوتسوانا، الصين، جزر القمر، كوبا ، جمهورية الكونغو الديمقراطية، دومينيكا، مصر، غينيا الاستوائية، اثيوبيا، غامبيا، غيانا، الهند، إندونيسيا، إيران، العراق، جامايكا، اليابان، الأردن، الكويت، لبنان، ليسوتو، ليبيا، ماليزيا، نيجيريا، كوريا الشمالية (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية)، عُمان، باكستان، فلسطين (دولة فلسطين)، قطر، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت والغرينادين، المملكة العربية السعودية، سنغافورة، الصومال، جنوب السودان، السودان، سوريا، تايوان، تايلند، ترنيداد وتوباغو، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، فيتنام، اليمن، زيمبابوي.

[194] لم يسجل تنفيذ أي أحكام بالإعدام في هذه البلدان منذ أكثر من 10 سنوات

[195] فرضت روسيا الاتحادية وقفاً على تنفيذ أحكام الإعدام في أغسطس/آب عام 1996. ومع ذلك، تم تنفيذ عمليات إعدام في الفترة بين عامي 1996 و1999 في جمهورية الشيشان.

الملحق 3: التصديق على المعاهدات الدولية حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2020

اعتمد المجتمع الدولي أربع معاهدات دولية تنص على إلغاء عقوبة الإعدام. وإحدى هذه تشمل العالم بأسره؛ بينما تختص الثلاث الأخرى بأقاليم بعينها.

وفيما يلي توصيف موجز للمعاهدات الأربع، وقائمة بالدول الأطراف في المعاهدات، وقوائم بالدول التي وقعت على هذه المعاهدات دون أن تصدق عليها، حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2020. يمكن للدول أن تصبح أطرافاً في المعاهدات إما بالانضمام إليها أو بالتصديق عليها. ويشير التوقيع إلى مقاصد الدولة في أن تصبح طرفاً في وقت لاحق عبر التصديق. والدول ملزمة بمقتضى القانون الدولي باحترام أحكام المعاهدات التي تصبح طرفاً فيها، وبأن لا تفعل ما يمكن أن يحبط هدف وغرض المعاهدة التي وقعت عليها.

البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام

"البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام"، الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1989، عالمي النطاق. وينص على الإلغاء التام لعقوبة الإعدام، ولكنه يسمح للدول الأطراف بمواصلة تطبيق عقوبة الإعدام في وقت الحرب، إذا ما أعلنت تحفظاً بهذا الأثر في وقت مصادقتها على البروتوكول أو انضمامها إليه. ويمكن لأية دولة طرف في "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية" أن تصبح طرفاً في البروتوكول.

الدول الأطراف: ألبانيا، أندورا، أنغولا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، أذربيجان، بلجيكا، بنين، بوليفيا، البوسنة والهرسك، البرازيل، بلغاريا، كابو فيردي، كندا، شيلي، كولومبيا، كوستا ريكا، كرواتيا، قبرص، جمهورية التشيك، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومنيكية، إكوادور، السلفادور، إستونيا، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غينيا-بيساو، هندوراس، المجر، آيسلندا، إيرلندا، إيطاليا، قرغيزستان، لاتفيا، ليبيريا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مدغشقر ، مالطا، المكسيك، مولدوفا، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، موزمبيق، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، شمال مقدونيا، النرويج، فلسطين (دولة فلسطين)، بنما، باراغواي، الفلبين، بولندا، البرتغال، رومانيا، رواندا، سان مارينو، ساوتومي وبرينسيبي، صربيا، سيشل، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، أسبانيا، السويد، سويسرا، تيمور الشرقية، توغو، تركيا، تركمانستان، أوكرانيا، المملكة المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فنزويلا (المجموع:88)

دول وقعت ولم تصدّق: أرمينيا وكازاخستان (المجموع: 2).

البروتوكول الملحق بالاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان الرامي إلى إلغاء عقوبة الإعدام

"البروتوكول الملحق بالاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان الرامي إلى إلغاء عقوبة الإعدام"، الذي اعتمدته الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية في 1990، ينص على الإلغاء التام لعقوبة الإعدام، ولكنه يسمح للدول بمواصلة تطبيق عقوبة الإعدام في وقت الحرب إذا ما أعلنت تحفظاً بهذا الأثر في وقت التصديق على البروتوكول أو الانضمام إليه. ويمكن لأية دول طرف في "الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان" أن تصبح طرفاً في البروتوكول.

الدول الأطراف: الأرجنتين، البرازيل، شيلي، كوستا ريكا، الجمهورية الدومنيكية، إكوادور، هندوراس، المكسيك، نيكاراغوا، بنما، باراغواي، أوروغواي، فنزويلا (المجموع: 13).

البروتوكول رقم (6) للاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية بشأن إلغاء عقوبة الإعدام

"البروتوكول رقم (6) للاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية بشأن إلغاء عقوبة الإعدام"، الذي اعتمده مجلس أوروبا في 1983، ينص على إلغاء عقوبة الإعدام في وقت السلم؛ ويجيز للدول الأطراف تطبيق عقوبة الإعدام على الجرائم "في وقت الحرب أو التهديد الوشيك بالحرب". ويمكن لأية دولة طرف في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان أن تصبح طرفاً في البروتوكول.

الدول الأطراف: ألبانيا، أندورا، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كرواتيا، قبرص، جمهورية التشيك، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، المجر، آيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مالطا، مولدوفا، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، شمال مقدونيا، النرويج، بولندا، البرتغال، رومانيا، سان مارينو، صربيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، أسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، أوكرانيا (المجموع: 46).

دول وقّعت ولم تصدّق: روسيا الاتحادية (المجموع: 1).

البروتوكول رقم (13) لاتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية بشأن إلغاء عقوبة الإعدام في جميع الظروف

"البروتوكول رقم (13) للاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية بشأن إلغاء عقوبة الإعدام في جميع الظروف"، الذي اعتمده مجلس أوروبا في 2002، ينص على إلغاء عقوبة الإعدام في جميع الظروف، بما في ذلك في زمن الحرب أو التهديد الوشيك بالحرب. ويمكن لأية دولة طرف في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان أن تصبح طرفاً في البروتوكول.

الدول الأطراف: ألبانيا، أندورا، النمسا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كرواتيا، قبرص، جمهورية التشيك، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، المجر، آيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مالطا، مولدوفا، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، شمال مقدونيا، النرويج، بولندا، البرتغال، رومانيا، سان مارينو، صربيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، أسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، أوكرانيا (المجموع: 44).

دول وقعت ولم تصدِّق: أرمينيا (المجموع: 1).

الملحق 4: نتائج التصويت على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 75/183، الذي اعتمد في 16 ديسمبر/كانون الأول 2020

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار الثامن بشأن وقف استخدام عقوبة الإعدام. وقد اعتمد القرار بأغلبية ساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

المشاركون في تقديم قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 75/183، الذي اعتمد في 16 ديسمبر/كانون الأول 2020

ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، بلجيكا، بنين، بوليفيا، البوسنة والهرسك، البرازيل، بلغاريا، كابو فيردي، كندا، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، ساحل العاج، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدنمارك، الجمهورية الدومنيكية، إكوادور، السلفادور، استونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غينيا، غينيا بيساو، هايتي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، قيرغيزستان، لاتفيا ، ليختنشتاين، ليتوانيا، لوكسمبورغ ، مدغشقر، مالطا، المكسيك، ميكرونيزيا، مولدوفا، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، هولندا، نيوزيلندا، شمال مقدونيا، النرويج ، بنما، باراغواي، بولندا، البرتغال، رومانيا، سان مارينو، ساو تومي وبرينسيب، صربيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تيمور الشرقية، توغو، أوكرانيا، أوروغواي، فنزويلا (المجموع: 77)

الأصوات المؤيدة - ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، بلجيكا، بنين، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، البرازيل، بلغاريا، بوركينا فاسو، كابو فيردي، كمبوديا، كندا، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، تشيلي، كولومبيا ،(جمهورية) الكونغو، كوستاريكا، ساحل العاج، كرواتيا، قبرص، جمهورية التشيك، الدنمارك، جيبوتي، الجمهورية الدومنيكية، إكوادور، السلفادور، غينيا الاستوائية، إريتريا، استونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غينيا بيساو، هايتي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، الأردن، كازاخستان، كيريباتي، قيرغيزستان، لاتفيا، لبنان، ليختنشتاين، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، مالي، مالطا، جزر مارشال، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا، مولدوفا، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، موزمبيق، ناميبيا، ناورو، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، شمال مقدونيا، النرويج، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، رومانيا، روسيا الاتحادية، رواندا، ساموا، سان مارينو، ساو تومي وبرينسيبي، صربيا ، سيشيل ، سيراليون، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، كوريا الجنوبية (جمهورية كوريا) أسبانيا، سري لانكا، سورينام، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تيمور الشرقية، توغو، تونس، تركيا، تركمانستان، توفالو، المملكة المتحدة، أوكرانيا، أوروغواي، أوزبكستان، فانواتو، فنزويلا (المجموع: 123)

الأصوات المعارضة - أفغانستان، أنتيغوا وباربودا، باهاماس، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بليز، بوتسوانا، بروناي دار السلام، الصين، دومينيكا، مصر، إثيوبيا، غرينادا ، الهند، إيران، العراق، جامايكا، اليابان، الكويت، ليبيا، جزر الملديف، كوريا الشمالية (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية)، عمان ، باكستان، بابوا غينيا الجديدة، قطر، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، المملكة العربية السعودية، سنغافورة ، السودان، سوريا، تونغا، ترينيداد وتوباغو، أوغندا، الولايات المتحدة الأمريكية (المجموع: 38)

الممتنعون عن التصويت - بيلاروس، الكاميرون، جزر القمر، كوبا، إسواتيني (سوازيلند سابقاً)، غانا، غيانا، اندونيسيا، كينيا، لاوس، ليسوتو، ليبيريا، موريتانيا، المغرب / الصحراء الغربية، ميانمار، النيجر، جنوب السودان، تنزانيا، تايلاند، الإمارات العربية المتحدة، فيتنام، اليمن، زامبيا، زيمبابوي (المجموع: 24)

الدول الغائبة - بوروندي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الغابون، نيجيريا، بالاو، السنغال، جزر سليمان والصومال (المجموع: 8)

منظمة العفو الدولية حركة عالمية لحقوق الإنسان. عندما يقع ظلم على أي إنسان فإن الأمر يهمنا جميعاً.

اتصل بنا

info@amnesty.org

+44 (0)20 7413 5500

انضمّ إلى المحادثة

www.facebook.com/AmnestyArabic

@AmnestyAR

أحكام وعمليات الإعدام في 2020

أظهر رصد منظمة العفو الدولية للاستخدام العالمي لعقوبة الإعدام في عام 2020 أن عدد عمليات الإعدام التي عُلم بتنفيذها قد انخفض بشكل كبير مقارنة بالعدد الإجمالي في 2019، واستمر في الانخفاض المسجّل على أساس سنوي منذ 2015، ووصل مرة أخرى إلى أدنى رقم في أكثر من 10 سنوات. تجدر الإشارة إلى أنه بينما كان العالم يركّز على إنقاذ الأرواح من وباء فيروس كوفيد-19، سُجّل هذا الانخفاض العام في الوقت الذي ضاعفت فيه مصر عدد عمليات الإعدام المنفّذة في البلاد بأكثر من ثلاثة أضعاف، واستأنفت الحكومة الفيدرالية الأمريكية والهند وعمان وقطر وتايوان عمليات الإعدام التي نفذتها الدولة. وقد ارتبط هذا الاتجاه في المقام الأول بخفض عمليات الإعدام من قبل العراق والسعودية، كما تأثر إلى حد ما بوباء فيروس كوفيد-19.

وانخفض عدد الدول التي عُرف أنها نفّذت عمليات إعدام (18) بمقدار اثنين مقارنة بعام 2019، وأكد ذلك أن اللجوء إلى عمليات الإعدام لا يزال محصوراً في قلة من الدول. وواصلت الدول الرئيسية التي تنفذ عقوبة الإعدام – بما في ذلك الصين وإيران وكوريا الشمالية وفيتنام – إخفاء المدى الكامل لاستخدامها لعقوبة الإعدام من خلال تقييد الوصول إلى المعلومات الخاصة بعقوبة الإعدام.

وتم تسجيل تطورات إيجابية نحو إلغاء عقوبة الإعدام في تشاد، وكازاخستان، وكذلك ولايتي كولورادو وأوهايو الأمريكيتين، بينما حدثت فترات توقف في تنفيذ عمليات الإعدام في البحرين وبيلاروس واليابان وباكستان وسنغافورة والسودان. تواصلت الاتجاهات المشجعة في غامبيا وكازاخستان وماليزيا وروسيا الاتحادية وطاجيكستان.

وتُعارض منظمة العفو الدولية عقوبة الإعدام في جميع الحالات بلا استثناء، وبغض النظر عن طبيعة الجريمة أو ملابسات ارتكابها؛ أو كون الفرد مذنباً أو بريئاً، أو غير ذلك من سماته؛ أو الطريقة التي تستخدمها الدولة في تنفيذ عملية الإعدام.

رقم الوثيقة: ACT 50/3760/2021 Arabic
أبريل/نيسان 2021

amnesty.org

منظمة العفو الدولية